



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية.



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد قياسي مالي .

الموضوع :

آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية وفق مقارنة خطية ولاخطية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018

تحت إشراف :

الدكتور : شيبي عبد الرحيم

من إعداد الطالبة :

العياطي جهيدة

- السادة أعضاء لجنة المناقشة -

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن بوزيان محمد
مشرفا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د. شيبي عبد الرحيم
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بلمقدم مصطفى
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بودلال علي
ممتحنا	المركز الجامعي عين تيموشنت	أستاذ محاضر أ	د جديدن لحسن
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د مقيدش محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ
وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

الآية 15 من سورة الأحقاف

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي
وربياني وسهرا على راحتي إلى الوالدين أطال الله في عمريهما
ومتعهما بالصحة والعافية
إلى رفيق دربي و سندي " زوجي "
و بسمه حياتي " ابنتي "
إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، الشكر له إذ اجتهدنا، والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثير...
أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري لأستاذي المشرف على هذه الأطروحة الدكتور " شبي عبد الرحيم " و توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة، كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان و الامتنان إلى كل من ساعدني في إخراج هذا العمل و اتمامه و لو بكلمة طيبة.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	إهداء.
	كلمة شكر وعرفان.
	الفهرس
	قائمة الأشكال البيانية والجداول.
أ-خ	المقدمة العامة.
01	الفصل الأول : الاطار النظري حول السياسة المالية والنمو الاقتصادي
01	تمهيد.
02	1. الخلفية النظرية للسياسة المالية
02	1.1. تعريف السياسة المالية
03	2.1. التطور التاريخي للسياسة المالية
06	3.1. أهداف السياسة المالية
13	4.1. أدوات السياسة المالية
13	1.4.1. السياسة الإنفاقية
24	2.4.1. السياسة الضريبية
30	3.4.1. السياسة الائتمانية
34	5.1. السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية
34	1.5.1. تعريف السياسة النقدية
35	2.5.1. التنسيق بين السياسات أسس ومفاهيم
36	3.5.1. تطور قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأدبيات الاقتصادية
38	6.1. ماهية السياسة المالية الدورية في الدول النفطية ، الدول النامية والصناعية
41	2. المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي
41	1.2. مفهوم النمو الاقتصادي
42	2.2. أنواع النمو الاقتصادي
43	3.2. محفزات النمو الاقتصادي
43	1.3.2. رأس المال
44	2.3.2. رأس المال البشري (العمل)
44	3.3.2. الموارد الطبيعية

44	4.3.2. التقدم التكنولوجي
45	4.2. نظريات النمو الاقتصادي
45	1.4.2. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
49	2.4.2. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
49	1.2.4.2. نظرية Schumpeter في النمو الاقتصادي
52	2.2.4.2. نموذج Harrod-Domar
53	3.2.4.2. نموذج Robert Solow في النمو الاقتصادي
54	3.4.2. النظريات الحديثة للنمو
56	4.4.2. النمو الاقتصادي في الدول النفطية
57	1.4.4.2. نموذج نمو طويل الأجل لاقتصاديات الدول النفطية
59	3. فعالية السياسة المالية
59	1.3. فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM
63	2.3. فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي:
67	3.3. السياسة المالية و أثر المزاخمة:
69	4.3. فعالية السياسة المالية ضمن نموذج Mundell- Fleming
69	1.4.3. نموذج IS-LM-BP في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال
71	2.4.3. نموذج IS-LM-BP في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال
73	خلاصة
76	الفصل الثالث: الأعمال والدراسات التجريبية السابقة حول آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي
76	تمهيد
77	1- السياسة المالية في نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The OECD Interlink
82	2- السياسة المالية في نموذج صندوق النقد الدولي IMF Multimod (GIMF)
84	3- السياسة المالية في نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية (DSGE) models
90	4- السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي VAR Vector Autoregression approach
90	1-4- السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي الخطية
97	2-4- السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي اللاخطية
102	خلاصة

105	الفصل الثالث: أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -نمذجة قياسية لحالة الجزائر -
105	تمهيد
106	1. مسار تطور السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر
106	1.1. مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر
106	1.1.1. السياسة الضريبية في الجزائر
114	2.1.1. السياسة الانفاقية في الجزائر
121	3.1.1. السياسة الائتمانية في الجزائر
125	2.1. تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)
126	1.2.1. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر
129	2.2.1. تطور معدلات البطالة في الجزائر
130	3.2.1. تطور معدلات التضخم في الجزائر
131	3.2.1. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
135	2. النمذجة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
135	1.2. أدوات النمذجة القياسية المستعملة في الدراسة
137	1.1.2. المقاربة الخطية وفق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي Structural Vector Autoregression approach SVAR
143	2.1.2. المقاربة اللاخطية وفق نموذج عتبة الانحدار الذاتي Threshold vector autoregression TVAR
147	2.2. النتائج التطبيقية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائر
148	1.2.2. النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية باستخدام نموذج SVAR
166	2.2.2. النتائج التطبيقية للمقاربة اللاخطية باستخدام نموذج TVAR
174	خلاصة
179	الخاتمة العامة
187	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
66	السياسات المالية البديلة	(1- I)
73	دور السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن	(2- I)
81	السياسة المالية في نماذج OECD	(1 -II)
84	السياسة المالية في نماذج IMF	(2 -II)
89	الدراسات التجريبية وفق نموذج DSGE السياسة المالية في نماذج عتبة الانحدار الذاتي TVAR	(3 -II)
92	المقاربات الرئيسية لصدمات السياسة المالية	(4 -II)
96	السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي الخطية VAR ,SVAR	(5 -II)
100	السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي اللاخطية	(6 -II)
107	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1970-2018	(1-III)
115	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2018	(2-III)
123	تطور المديونية الخارجية للجزائر 1970-2017	(3-III)
124	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2016	(4-III)
126	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(5-III)
128	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017	(6-III)
129	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(7-III)
130	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(8-III)
132	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990/2018	(9-III)
150	نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة	(10-III)
150	نتائج اختبار PP لمتغيرات الدراسة	(11-III)
151	نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني	(12-III)
154	استجابة المتغيرات لصدمة في الإيرادات العامة	(13-III)
156	استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في الإيرادات البترولية	(14-III)
158	استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في الإيرادات العادية	(15-III)
160	استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في نفقات التجهيز GE	(16-III)
162	استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في نفقات التسيير GF	(17-III)
164	تحليل مكونات التباين الهيكلية لمتغيرات الدراسة	(18-III)
167	إحصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة	(19-III)
168	Likelihood ratio (LR) test results	(20-III)
170	تفسير العلاقة اللاخطية بين متغيرات الدراسة وفق نظامين	(21-III)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
05	دور الانفاق العام في تحقيق التوازن	(1- I)
08	الفجوة التضخمية	(2- I)
09	الفجوة الانكماشية	(3- I)
24	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	(4-I)
29	منحنى Laffer	(5-I)
51	دور ريادة الاعمال في تطوير اقتصاد مستدام.	(6-I)
51	زيادة وتيرة الابتكار في الشركات	(7-I)
54	التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي	(8-I)
62	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع اختلال سوق العمل	(9-I)
63	آثار السياسة التوسعية للإنفاق العام	(10-I)
65	آثار الزيادة في الانفاق الحكومي و المزاخمة الكاملة	(11- I)
66	السياسات النقدية المصاحبة للتوسع المالي	(12-I)
68	مزاخمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية المتاحة	(13-I)
70	التوسع في الإنفاق الحكومي في نظام صرف ثابت وحرية تامة لرؤوس الأموال	(14-I)
70	السياسة المالية التوسعية في ظل نظام صرف مرن وحرية تامة لرؤوس الأموال	(15-I)
71	السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحرية تامة لرؤوس الأموال	(16-I)
72	السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن وحرية تامة لرؤوس الأموال	(17-I)
113	معدلات النمو الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	(1-III)
118	تطور نفقات التسيير والتجهيز بالنسبة للنفقات العامة خلال الفترة (2013-2017)	(2-III)
121	هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2013-2017)	(3-III)
122	خدمة الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل	(4-III)
134	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2013-2017)	(5-III)
147	خطوات الدراسة القياسية	(6-III)
149	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	(7-III)
152	استقرارية النموذج	(8-III)
155	استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العامة	(9-III)
157	استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات البترولية	(10-III)

159	استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العادية	(11-III)
161	استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز.	(12-III)
163	استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التسيير	(13-III)
166	وصف بيانات أدوات السياسة المالية و معدلات النمو الاقتصادي لاختبار عتبة الإنحدار الذاتي	(14-III)
169	توضيح عتبة الإنحدار الذاتي ذو نظامين Threshold VAR	(15-III)

A decorative black and white border with intricate floral and scrollwork patterns, framing the central text. The top and bottom borders are more ornate, featuring symmetrical designs with leaves and scrolls, while the left and right borders are simple vertical lines.

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

إن الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية من طرف المفكرين والباحثين في حقل الاقتصاد من أجل وضع أسس عملية و جاهزة أمام متخذي القرار و الوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها من طرف كل مكونات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تصبوا في مجملها إلى تحقيق متطلبات التنمية الشاملة وكذلك تحقيق الرفاهية على مختلف الأصعدة. ومن هذا المنطلق تسعى جل الحكومات إلى الاهتمام بصياغة الاستراتيجيات المعتمدة في الخروج بورقة طريق ذات أبعاد اقتصادية ، ولعل الدول النامية التي تمتلك موارد هائلة سواء كانت مالية أو بشرية تحتاج إلى بذل جهود مضاعف في مجال الاهتمام بالصياغة الدقيقة والجدية لهذه السياسات الاقتصادية وفق منظور عقلائي ورشيد لاستغلال أمثل لهذه الموارد.

وفي الآونة الأخيرة، تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين، بعدما تزايد التدهور في عجز الميزانية الحكومية لكل من الدول المتقدمة و النامية، فالسياسة المالية الفعالة تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار في حين العكس تماما عند عدم فعاليتها تؤدي لارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع أسعار الفائدة، مزاحمة الاستثمار الخاص، و بالتالي تصبح كعقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

و الجزائر كسائر الدول تعتمد إلى استخدام أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد و توفير الظروف الملائمة لنمو اقتصادي مستدام، إلا أن هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الانتاج الجزائري نتيجة ارتفاع مساهمته في الصادرات الاجمالية بنسبة 98% مما يعني تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، و يتسم الاقتصاد الجزائري كذلك بتأثره بالدورات الاقتصادية حيث اتضح تأثره الشديد بالتقلبات في السوق الدولية للنفط .

حيث اعتمدت الجزائر في السنوات الأخيرة (ابتداء من سنة 2001) سياسة مالية توسعية من أجل بعث النمو الاقتصادي و خلق المزيد من فرص العمل،مقابل تأخر في تطبيق الاصلاحات الهيكلية و المؤسسة و حتى و إن سجل معدل النمو معدلا مقبولا لا يزال التنوع الاقتصادي خارج المحروقات ضعيفا.

و بالتالي تعد العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية و الاقتصادية من قبل الاقتصاديين و صناع القرار و قد أخذت أبعاداً و أشكالاً مختلفة من حيث تناول الموضوع.

● إشكالية الدراسة:

استخدمت الجزائر خلال الفترة 1970 -2018 مختلف أدوات السياسة المالية التي استهدفت في مجملها السعي الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي و من هنا نخلص الى طرح الاشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

و يشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تصب في لب الموضوع و تتمحور الدراسة شكلا و مضمونا و تحليلا في الاجابة عنها و تتمثل في:

✓ ما هي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية؟

✓ ما المقصود بالنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية؟ و ما هي أهم محدداته؟

✓ ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي عامة و على النمو الاقتصادي

خاصة؟

● فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث، وبعد معالجة الدراسات التحريية السابقة التي تمحورت حول موضوع الدراسة و الوصول للأهداف المحددة لها تم وضع الفرضيات التالية:

✓ السياسة المالية في الجزائر تتبع سلوك غير خطي .

✓ تنتهج الجزائر سياسة مالية دورية مسائرة للدورة الاقتصادية .

✓ أدوات السياسة المالية ليس لها من الفعالية المرجوة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

● أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في التعرف على طبيعة السياسة المالية و مدى فاعليتها في علاج المشاكل و الاختلالات الاقتصادية، خاصة و أن الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات). و لان السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها، فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة الى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية و ذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

● أهداف الدراسة:

يعتبر البحث في موضوع آثار و صدمات السياسة المالية من المواضيع المعاصرة التي تحظى باهتمام العديد من الباحثين و الأكاديميين، حيث يهدف هذا البحث لدراسة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2018)، من خلال توضيح أهم متغيرات السياسة المالية التي تلعب دوراً أساسياً في الرفع من الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي على المدى الطويل خاصة، و المتغيرات التي تؤثر سلبا على هذا الأخير. بالإضافة الى دراسة تطورات السياسة المالية في الجزائر تقييم وضعيتها في ظل الاصلاحات الاقتصادية المتبعة و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

● دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب، من بينها الأسباب الموضوعية المتمثلة في ابراز مدى فاعلية السياسة المالية في دفع حركة التنمية و تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و المتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو و خضوعها إلى تغيرات

أسعار البترول الدولية ، و كذا توفر موارد مالية ضخمة يمكن استعمالها و الاستفادة منها من أجل دعم النمو و الخروج من اقتصاد الريع الى اقتصاد منتج حقيقي .
و أسباب ذاتية متمثلة في محاولتنا دراسة الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه بأسلوب خاص و لمسة حديثة تختلف عن ما جاء في الأدبيات و الدراسات السابقة للموضوع، و معالجة الموضوع من خلال دراسة قياسية وفق نمذجة لاختية ، هدفها تحقيق قيمة مضافة لخدمة الاقتصاد الجزائري والاقتصاديين الباحثين في المجال.

● حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري، اما الجانب الزمني فستتم الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2018، يعود لكونها الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية و التي حاولت من خلالها الخروج من الاقتصاد الاشتراكي المبني على الريع الى الاقتصاد الرأسمالي المبني أساسا على الاقتصاد الخاص و الانفتاح على العالم الخارجي. كما شهدت تطبيق العديد من المخططات التنموية.

● محتويات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول موزعة على الشكل التالي:
يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة مقسما إلى ثلاثة أجزاء، حيث يقدم الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، أهدافها أدواتها، مع الإشارة إلى التطور التاريخي الذي مرت به من جهة، و من جهة أخرى نتبع علاقتها بالسياسة النقدية وصولا إلى التأكيد على ضرورة التنسيق بينهما ، و في الأخير تطرقنا إلى ماهية السياسة المالية الدورية في الدول النفطية، الدول النامية، أما الجزء الثاني يتضمن معالم النمو الاقتصادي و مقوماته، بالإضافة إلى النظريات و النماذج المفسرة له، و يضم الجزء الثالث أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي حيث نتطرق إلى فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ضمن اقتصاد مغلق و مدى تأثرها بعامل المزاحمة و كذا اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي.

وقد خصص الفصل الثاني للدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي وذلك للتعرف عن كثر على أهم النماذج المستعملة في الخروج بنتائج دقيقة وذلك للاستفادة منها ، حيث تتراوح الأساليب المطبقة في التحليلات التجريبية التي اختبرت طبيعة العلاقة بين المتغيرين من نماذج المحاكاة باستخدام تقنيات تقدير ومعايرة مختلفة ، و بالتالي تم تقسيم الفصل إلى أربعة أجزاء،تضمن الجزء الأول الدراسات التجريبية التي عاجلت الموضوع من خلال دراسة السياسة المالية في نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The OECD Interlink، أما الجزء الثاني تضمن السياسة المالية في نموذج صندوق النقد الدولي (IMF) IMF Multimod، بينما الجزء الثالث يحتوي على الدراسات التجريبية للسياسة المالية في نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية (DSGE)، و أخيرا يحتوي الجزء الرابع نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) و عتبة الانحدار الذاتي (TVAR) .

أما الفصل الثالث الذي تضمن دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، في شقه الأول دراسة وصفية للسياسة المالية في الجزائر، عبارة عن وصف تحليلي لتطور أدوات السياسة المالية و بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، أما الجزء الثاني شمل الجانب النظري للطرق القياسية المستخدمة في الدراسة ، حاولنا من خلال الجزء الأخير تقدير آثار السياسة المالية بالجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) Structural Vector Autoregression، و نموذج عتبة الانحدار الذاتي غير الخطي (TVAR) Threshold Vector Autoregression

• المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تحقيقا لأهداف البحث و حتى نستطيع الاجابة عن أسئلة البحث و الامام بكل جوانبه و اختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على بعض المناهج و منها:

◀ المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية و تصفح المواقع الالكترونية التي عاجلت الموضوع او جانب منه.

◀ المنهج التحليلي الوصفي : بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، و في اطار
الاشارة الى تطور السياسة المالية في الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة
عن الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، المجلس الوطني الاقتصادي و
الاجتماعي(CNES)، البنك الدولي (WDI).

◀ المنهج القياسي التجريبي: يتيح هذا المنهج تحليل و اختبار تأثير السياسة المالية على النمو
الاقتصادي باستخدام دراسة قياسية وفق مقارنة خطية باستخدام نموذج SVAR و مقارنة
لاخطية باستخدام نموذج TVAR. باستعمال برامج إحصائية مثل برنامج (Eviews10)
وبرنامج (R and Rstudio) كأداة لاختبار العلاقة الخطية واللاخطية الموجهة لتحليل أثر
السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار النظري حول السياسة المالية والنمو الاقتصادي

الفصل الأول :

الإطار النظري حول السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التطورات الجوهرية التي حملت في جعبتها دلالات هامة ارتبطت بالسير نحو العولمة المالية، دفعت العديد من الدول الى اعادة النظر في سياساتها المالية بشكل يتناسب مع هذا التغير المتسارع .

تعد السياسة المالية من بين أهم السياسات و الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة و يظهر ذلك جليا من خلال التطرق الى الدراسات السابقة و المواضيع ذات الصلة بهذا المجال ، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية و تنفذ خططها و مشاريعها عن طريق الاعتماد النفقات اللازمة لذلك و لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية العامة من خلال الوصول الى مرحلة العمالة الكاملة، و استقرار الأسعار و الأجور و تحقيق العدالة الاجتماعية و خاصة تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح في الوقت الراهن من أسمى الأهداف التي تصبو الدول إلى بلوغها، حيث استحوذ اهتمامات العديد من الباحثين الاقتصاديين أمثال Adam Smith، David Ricardo، Schumpeter، الذين حاولوا من خلال دراساتهم إيجاد العوامل المفسرة والمحددة له، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي ، و المحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي. وفي الواقع، تمثل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية، و الذي شكل قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين و صناع القرار، و قد اختلفت نماذج النمو حول مدى تأثير السياسة المالية للدولة المتمثلة في النظم الضريبية، سياسة الإنفاق و الدين العام على مستوى الناتج.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء ، حيث يقدم الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية ،أهدافها أوتها، مع الاشارة إلى التطور التاريخي الذي مرت به من جهة، ومن جهة أخرى نتبع علاقتها بالسياسة النقدية وصولا إلى التأكيد على ضرورة التنسيق بينهما ، و في الأخير نتطرق إلى ماهية السياسة المالية الدورية في الدول

النظرية، الدول النامية، أما الجزء الثاني يتضمن معالم النمو الاقتصادي و مقوماته، بالإضافة إلى النظريات و النماذج المفسرة له، و يضم الجزء الثالث آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي حيث نتطرق إلى فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ضمن اقتصاد مغلق و مدى تأثيرها بعامل المزاخمة و كذا اقصاد مفتوح على العالم الخارجي.

I. الخلفية النظرية للسياسة المالية:

إن أول من استخدم تعبير السياسة المالية هو العالم الإنجليزي كيتز و ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، يردّ كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" الى كلمة فرنسية قديمة Fisc و تعني حافظ النقود و باللغة الإنجليزية "Treasury" أي الخزينة أو خزانة الدولة¹، و مع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يشيق عن استيعاب الوظائف و المهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدولة في المجالات الاقتصادية².

I. 1. تعريف السياسة المالية:

للسياسة المالية عدّة تعاريف حسب وجهة نظر المفكرين و الاقتصاديين أهمها: تعرف بأنها "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الانفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الانفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، و اشاعة الاستقرار و ذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع و اتاحة تكافؤ الفرص و جمهور المواطنين"³.

السياسة المالية هي استخدام الأدوات المتمثلة في الانفاق الحكومي و الضرائب و الاقتراض للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة أو نقصاناً وفق ما يتطلبه الوضع الاقتصادي السائد. و ذلك بغية زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تخفيض معدلات البطالة، و إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصورة عادلة⁴.

¹ هشام مصطفى الجمل(2006): "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص6.

² عادل أحمد حشيش(1992): "اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية بيروت، ص:44

³ عبد المنعم فوزي (1972): "المالية العامة و السياسات المالية"، دار النهضة العربية بيروت، ص:21.

⁴ G. L.Bach(1971): "Making Monetary and Fiscal Policy Brooking", Inst Washington, D.C, 1971, P :5.

و في تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع"¹.

يعرفها (Parkin 2000)² السياسة المالية بأنها استخدام الموازنة للحصول على أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة بالاستخدام الشامل، و نمو ثابت و مستقر في الأجل الطويل و استقرار مستوى الأسعار من وجهة نظر Philip³ و (Mark&Asmaa)⁴ فهي عبارة عن "استعمال للإيرادات الضريبية و النفقات الحكومية للتأثير على الاقتصاد، لترقية و تقوية النمو الاقتصادي و التخفيف من الفقر بالإضافة الى التخفيف من الأزمات".

ك عرفت الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) السياسة الكالية على أنها تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكالية للإنفاق الحكومي و الضرائب على الدخل، الانتاج و الاستخدام.⁵ و من خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نستنتج ان السياسة المالية هي تلك السياسات و الاجراءات المدروسة و التي من خلالها تقوم الحكومة باستخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق و الإيرادات العامة لتحقيق الاهداف التي ترغب فيها الحكومة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد و دفع عجلة التنمية و اشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

I. 2. التطور التاريخي للسياسة المالية:

شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت المجتمعات و تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" بحيث مر هذا التطور بمراحل بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر المعاصر و فيما يلي سنتناول أهم التطورات السالفة الذكر باختصار فقط و ذلك للزخم الكبير للأفكار و المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع .

¹ حامد عبد المجيد دراز(2004): "السياسات المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، ص:15-16.

² Parkin Powel(2000) "M,Economics",3th Ed Addison wesly printine.p632

³ Philip A Klein (1973) : " the management of Market »,oriented Economics a comparative prespective" The Publishing Company Belmont California,p176.

⁴ Mark Horton & Asmaa Elganainy (2009) : "Back To Basic : What Is fiscal policy ? ",Finance &Developement ;p52.

⁵ S.N. Chand : (2008) " Public Finance " ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India ;p.258.

◀ السياسة المالية في المجتمعات التقليدية :

تميزت السياسة المالية في العصور القديمة بغياب تدخل السلطات المنظمة للمجتمع و عدم وجود إطار منظم ومحدد المعالم للسياسة المالية للدولة و بالتالي فان دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني¹.

◀ السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي :

يتمثل جوهر النظرية الكلاسيكية في قانون SAY للمنافذ: "العرض يخلق طلبه الخاص به" حيث انه مهما كان مستوى العرض فانه سوف يجد دائما طلبا عليه سواء من أجل الاستهلاك أو الانتاج²، كذلك مدلول اليد الخفية لآدم سميث الذي يوضح بأن التوازن الاقتصادي سيتحقق تلقائيا بالإضافة لوجوب الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة، ولقد أدى التمسك بهذه الأفكار إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثم ألحق الضرر بالاقتصاد الوطني.

◀ السياسة المالية في الفكر الكييزي:

أخذت أفكار الكلاسيك تتلاشى تدريجيا بعد أزمة الكساد العالمي الكبير 1929، لقد كان جون مينارد كييز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و كان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسسا جديدة تتماشى مع المفهوم الجديد و هذا مات كفلت به مدرسة هانسن³ Alvin Hansen، فقد حلل هانسن نظرية كييز مستعينا بمعادلة الدخل القومي و مستعينا بالشكل الموالي:

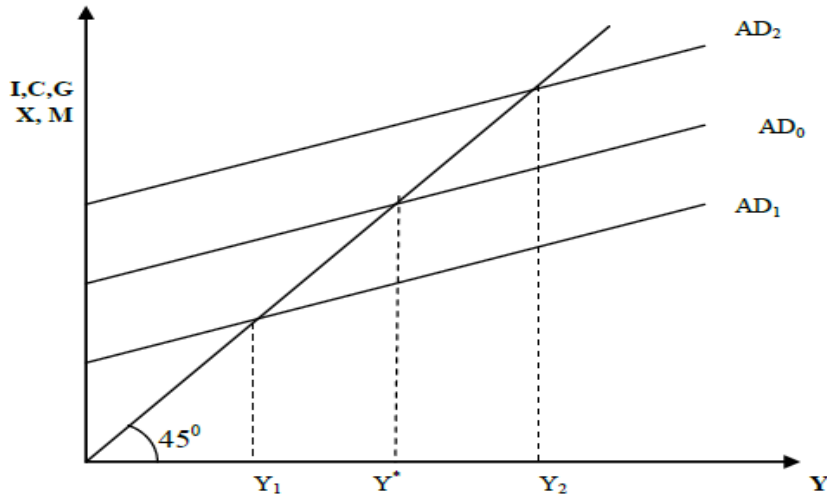
¹ درواسي مسعود (2005): "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر- (1990-2004)", أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة الجزائر، ص53.

² M. Maria John Kennedy (2011) " Macroeconomic Theory " ; PHI Learning Private Limited; New Delhi; P. 57

2- Sampat Mukherjee(2002):" Modern Economic Theory " ; 4th edition ; New Age International (p) Limited ,Publishers, New Delhi, p.608

³ حامد عبد المجيد دراز(2004):"السياسات المالية"، مرجع سابق، ص31.

الشكل البياني (I-1): دور الإنفاق العام في تحقيق التوازن.



Source : Gregory N . Mankiw(2013) : "macroéconomie", 6 édition, Boeck, Belgique , P311.

الدخل الوطني = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y = C + I + G + X - M$$

و من ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هو منحني الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيسر من معادلة الدخل القومي.

تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، إذ أشار إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة و الكساد. افترض كيتز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود عن طريق رفضه لقانون ساي للأسواق و تلقائية التشغيل الكامل، كما خلص التحليل الكيتزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية¹.

◀ السياسة المالية في الفكر المعاصر

و في نفس السياق أدت كل العوامل السالفة الذكر إلى تطور السياسة المالية و ظهور سياستين:

أ. السياسة المالية المحضرة: و تعرف بنظرية "سقي المضخة"، معناها توسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية

و المحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، و ذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي

إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع، و يتم تمويل هذه الموارد عن طريق موارد معطلة². تقتصر مهمتها

¹ محمد فوز أبو السعود، (2004): "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص176.

² الجمل هاشم مصطفى (2006)، مرجع سابق، ص58.

على اعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، و توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

ب. السياسة المالية التعويضية: الفكرة الأساسية لهذه السياسة تتمثل في أنه عند اعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية ، يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تبايري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة . و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية زيادة النفقات و خفض الضرائب في نفس الوقت، و يكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعمتين هما التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار. و يلاحظ أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتين الانكماش والتضخم¹.

I. 3. أهداف السياسة المالية

من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية، أما الأهداف التي تتعلق بالسياسة المالية فقد تطرق الاقتصادي "Musgrave (1959)" في كتابه "The Theory of Public Finance" أن الدولة بتدخلها في الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية (النفقات و الإيرادات) تهدف الى القيام بثلاث أدوار هي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، تخصيص الموارد، إعادة توزيع الدخل،² كما يضيف بعض الاقتصاديين هدف التنمية الاقتصادية.

- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول الى الاستقرار الاقتصادي و استدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، و البطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام³.

¹ شيبى عبد الرحيم(2013): " الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص9.

² Richard Abel Musgrave(1973):«The Voluntary Exchange Theory of Public Economy», The Quarterly Journal of Economics, P276.

³ عبد الحميد محمد القاضي(1986): " مبادئ المالية العامة"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص235 .

فلاستقرار الاقتصاد هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرهما من السياسات لتحقيقهما¹.

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الانتاج و هي العمل و رأس المال و بصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر انتاجية ممكنة مما يستلزم توظيف عوامل و وسائل الانتاج².

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

فمن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحتاج الحكومة الى إتباع سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية A Counter-Cyclical Policy التي تضيف الى الطلب الكلي خلال فترات الركود، و تسحب الطلب خلال فترات الرواج³، حيث يتم تخفيض الانفاق الحكومي و رفع الضرائب في مرحلة التوسع للدورة و في المقابل يتم رفع الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب خلال مرحلة الانكماش، و فيما يلي سنوضح كيفية مكافحة التقلبات الدورية⁴ حيث يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماش.

أولاً: الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي، و في هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، و لانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، و تكون عن طريق⁵:

¹ سلوى سليمان(1973): "السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص162.

² GENEUX.J(1996) : "Politiques économiques", Edition SEUIL, Paris, P05.

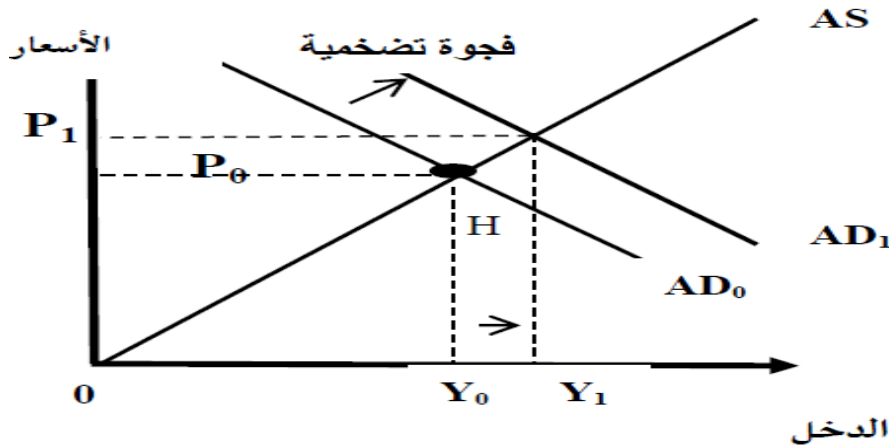
³ James Daniel, Jeffrey Davis, Manal Fouad, Caroline Van Rijckeghem(2006);" Fiscal Adjustment for Stability and Growth " ; Pamphlet Series, No. 55; International Monetary Fund; Washington, D.C; P08.

⁴ K.R. Gupta , R.K. Mandal , Amita Gupta ; " Macroeconomics " ; op.cit ; p. 575

⁵ خالد واصف الرزني - أحمد حسين الرفاعي(2005): " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، ص328.

- زيادة الانفاق الحكومي العام: و لعل هذا يذكرنا بما نادى به كيتز عند حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الانفاق، وبالتالي تشجيع الاستثمار خلق مناصب شغل، فتعالج مشكلة البطالة، مما يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.
 - تخفيض الضرائب أو بإعطائها إعفاءات ضريبية: و هنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، و كلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد و ارتفاع القوة الشرائية في المجتمع، و حقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد، و حل مشكلة البطالة، و التخلص من الكساد.
 - المزج من خلال زيادة الانفاق، و تخفيض الضرائب، بما يخدم الوضع الاقتصادي.
- و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني (I-2): الفجوة التضخمية



المصدر: قوادري مختار (2009): "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ص130.

ثانيا: الاتجاه الانكماشى و ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية **Contractionary Fiscal Policy**

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي¹.

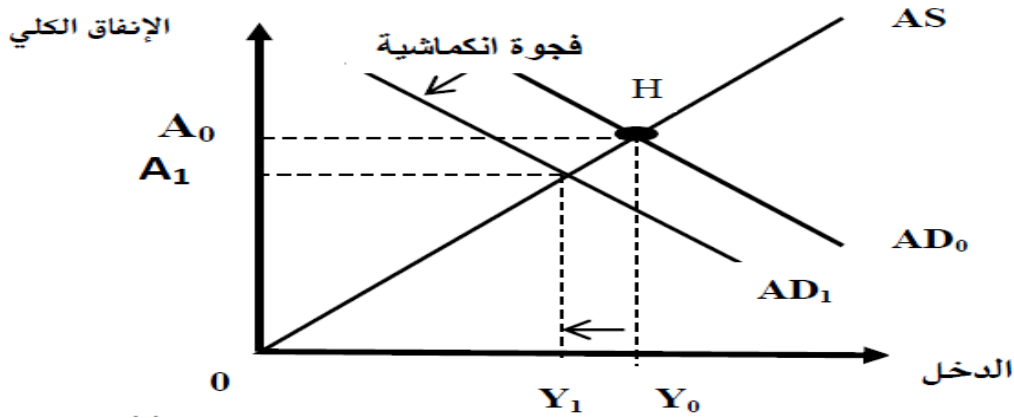
ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

¹ محمد فرحي: "الاقتصاد الكلي"، دار أسامة للطباعة، النشر و التوزيع، الجزء الأول، الجزائر، بدون سنة نشر، ص143.

- تخفيض الإنفاق الحكومي: الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي و يكبح مستوى الزيادة في الأسعار.
- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي تخفيض الإنفاق الكلي.
- المزج بين الأداتين معاً: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام و زيادة الضرائب، و بالتالي الخروج من حالة التضخم.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل¹.

الشكل البياني (I-3): الفجوة الانكماشية



المصدر: قوادري مختار (2009)، مرجع سابق، ص129.

- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

أشار آدم سميث في كتابه الشهير "ثورة الأمم The Wealth of Nations" أن الأفراد سواء أكانوا مستهلكين أو منتجين يلاحقون و يعظمون مصالحهم الخاصة و أنه في ظل وجود سوق تنافسية حرة فانه هناك يد خفية **Invisible hand** تقود الاقتصاد الى تعظيم هذه المصالح و تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، و كان يرى آدم سميث بأن السوق الحر هو أفضل منظم لعمل الاقتصاد، مشيراً الى أن "الاقتصاد ما هو إلا هيكل منظم لذاته-Self-regulating Structure، و لكي يعمل بكفاءة فلا بد أن تقلص الدولة تدخلها في الاقتصاد الى أدنى الحدود، ذلك أن مثل هذا التدخل يمكنه التأثير سلباً على كفاءة عمل السوق.

و الكفاءة كما يعرفها الاقتصاديون هي الحالة التي يتم من خلالها استخلاص أكبر قدر من المنافع، على مستوى الفرد المستهلك و المنتج و من ثم المجتمع بأسره، من تخصيص و استخدام الموارد المتوفرة، أي تعظيم رفاهية الفرد

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي(2005)، مرجع سابق، ص329.

و هذا ما يعرف بكفاءة أو أمثلية باريتو¹ Pareto Optimum ، و أن العديد من الاقتصاديين ينظرون الى آليات السوق الحر على أنها افضل السبل لتحقيق وتعظيم هذه الرفاهية .

في ظل تحقق الشروط الأساسية اللازمة لقيام السوق بكفاءة سواء فيما يتعلق بالتسعير او تحديد المنتج او التكاليف او عدم وجود قيود على امكانية الدخول للسوق أو توفير معلومات و غيرها حيث سيظهر السوق كفاءة في تخصيص الموارد وحل المشكلات الاقتصادية فسيكون الاقتصاد ككل كفؤا ولا يمكن تحسين حالة اي فرد فيه إلا على حساب حالة فرد آخر "رفاهية أو أمثلية باريتو".

و قد يعجز جهاز السوق أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ،قوى السوق لو تركت وشأنها أدت إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها²:

– حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

– حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

و من بين الإجراءات المساعدة على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات الانفاق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، تلك الشاملة للمنح كالحوافز المالية و الاعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، و قد تتدخل الدولة لصالح المستهلكين بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى(تدعيم الأسعار)، و تقديم اعانات مالية للمنتجين بالتالي فالسياسة المالية تلعب دورا هاما في تخصيص الموارد و تغيير أنماط الانتاج.

– السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية هنالك مقاربتين نظريتين لإعادة توزيع الدخل، الأولى و التي تنطلق من النظرية الكيترية، و التي توضح أن تقييم إعادة توزيع الدخل الذي يمس بالدرجة الأولى الدخل المتاح لدى الأسر يؤثر على درجة الاستهلاك و كذلك التوازنات الاقتصادية الكلية، بينما الثانية تنطلق من مفهوم دور

¹ أمثلية باريتو :والتي تقوم على فرضية مفادها" ان مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع يرتفع اذا ما امكن تحقيق وضع افضل لفرد ما دون الاضرار بمستوى رفاهية الآخرين" وبدقة اكثر فان هذه الرفاهية تتحقق حين لا يكون ثمة طريقة لإعادة تنظيم الانتاج والاستهلاك من اجل زيادة اشباع شخص ما دون تخفيض اشباع شخص بول آ .سامو يلسون وويليام د .نوردهاوس (2001): "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة اسامة الدباغ، ط 15،ص298.

² درواسي مسعود(2005)، مرجع سابق،ص85.

الدولة في الاقتصاد (R.A.Musgrave 1959) و أثر ذلك على إعادة توزيع الدخل الحقيقي للأسر¹، وهناك نوعان من توزيع الدخل²:

○ التوزيع الوظيفي: ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تخنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية نصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية .

○ التوزيع الشخصي للدخل: هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي.

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة، هنالك العديد من الطرق التي يمكن أن تستخدم في إعادة التوزيع، إلا أن أهمها هي:

- فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة و اعطاء اعانات لذوي الدخل المنخفضة من العوائل.
- فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة و اعطاء اعانات سكن للطبقات الفقيرة من خلال دعم السكن العام.
- فرض ضرائب على السلع التي تعتبر في الغالب من مشتريات و ذوي الدخل المرتفعة و اعانة للسلع التي تعتبر من مشتريات ذوي الدخل المنخفضة³.

¹ Bernard Bobe (1975) : "Budget de l'état et redistribution des revenus ",Revue économique, Vol .26,No1,Siencs Po University Press,p01."

² درواسي مسعود(2005)، نفس المرجع السابق، ص87-88.

³ Nobes .and James (1978):"The Economics of Taxation",Philip Allan Publisher Ltd.Oxford,pp88-94.

- السياسة المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويمكن تعريفه كذلك على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد¹. حيث أصبح النمو الاقتصادي هدفاً مهماً يشير إلى أهميته الاقتصاديون و يسعى إلى بلوغه المسيرين، وهو المعيار الذي على أساسه تصنف الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو. بالطبع لا توجد معايير محددة و ثابتة لجميع الاقتصاديات و تختلف هذه المعايير ما بين الدول النامية و المتقدمة، ففي الدول النامية تعمل الدول على زيادة الانفاق على مشاريع القاعدة الأساسية، و إقامة بعض المصانع الهامة، تقديم الإعانات الانتاجية لتحفيز الاستثمار. أما في الدول المتقدمة فيختلف الأمر في تحفيز النمو و التنمية الاقتصادية يتمثل بتقديم الإعانات الاجتماعية للعاطلين، و زيادة حجم الانفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة و الرفاهية و التسلية و غيرها...² و بالتالي فمن الضروري اتباع الدول لسياسات مالية تهدف إلى توجيه الموارد للقنوات المرغوبة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

يستند نموذج (Harrod- Domar) على تجربة الدول المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، و قد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار و الادخار دوراً رئيسياً في عملية النمو³، و بالتالي فالدولة قادرة على التدخل برفع هاذين الأخيرين.

و قد لاحظ (Nurkse(1952) بأن السياسة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية فيما يتعلق بمشكلة تكوين رأس المال، فيما أوضح (Robert Solow (1956) من خلال مقاله الشهير «مساهمة في نظرية النمو»، أن النمو الاقتصادي لا يحصل ببساطة من خلال عوامل الانتاج كالعامل و رأس المال فقط و إنما يلزم توفر عامل التقدم التقني والتكنولوجي الذي يعتبر مسؤول بنسبة 80% في إحداث النمو في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية، و فصل كذلك (Paul Romer (1986) في هذا المجال باعتبار أن الاستثمار في التعليم التدريب البحث والأشكال الأخرى لرأس المال البشري تساعد في تحقيق النمو طويل الأجل.

و السبيل إلى كل ذلك هو تدخل الدولة عن طريق السياسات التعليمية و التكنولوجية لتكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق العام على الاختراع و الابتكار، ووجود سياسات حكومية تعمل على رفع الكفاءة التنافسية في

¹ بن عزة محمد(2013):"مداخلة بعنوان آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، ملحقة مغنية-جامعة تلمسان-،ص5.

² بلواقي محمد(2011):" أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2011"، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، ص:67.

³ بن عزة محمد(2014):" ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص144.

الأسواق المختلفة تطمح إلى زيادة الابتكارات، و كذا تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاستثمار البشري توافقه الضرورة معدلات متزايدة للعوائد¹.

I. 4. أدوات السياسة المالية

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها المتمثلة في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية، العجز الموازي، بحيث يمكن إدراجها بشكل بسيط، كما فعل بعض الاقتصاديون، كالتالي :

I. 4. 1. السياسة الإنفاقية Expenditure Policy

يعدّ الإنفاق الحكومي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة و تحقيق أهداف المجتمع، و هو يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، و يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، و بصورة عامة فالإنفاق الحكومي مقياس نقدي للسلع و الخدمات التي تقدمها للمجتمع².

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء في السياسة الإنفاقية العامة و الإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، ثم نتعرف على عناصرها وكذا تقسيماتها وأخيرا الآثار المترتبة عليها، لاعتبارها من أهم وسائل السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي و الحياة الاجتماعية.

أولاً: تعريف الإنفاق العام النفقة العامة هي " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"³ ، بتعبير آخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"⁴.

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة والمتمثلة في العناصر التالية:

- **إنفاق مبلغ من النقود**: أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة، وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة.
- **قيام شخص عام بالإنفاق** : فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة النفقات التي يقوم الأفراد أو المشروعات الخاصة ، حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلاً التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد.
- **إستخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة**: ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة.

¹ بدر شحدة سعيد حمدان(2012):"تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني"، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،ص37.

² سعيد علي محمد العبيدي(2011):"اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر و التوزيع،ص56.

³ عبد المنعم فوزي(1972):"المالية العامة و السياسة المالية"، مرجع سابق،ص41.

⁴ سوزي عدلي ناشد(2006):"المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر،ص46.

ثانياً: القواعد التي تحكم النفقات العامة

يجب ان يخضع الانفاق الحكومي في مختلف أوجهه الى مبادئ أو قواعد لا بد من مراعاتها من أجل أن يؤدي للإنفاق الى زيادة في مستوى ورفاهية المجتمع و هناك قاعدتين رئيسيتين هما¹ :

أ- قاعدة المنفعة-التكلفة- Canon of Benefit

ووفقا لهذه القاعدة يجب أولاً أن يحقق المجتمع أقصى صافي منفعة أو كسب من الانفاق العام للدولة ، و هو ذلك المستوى من الانفاق الحكومي الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية الاجتماعية. و ثانياً على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الانفاق على السلع و الخدمات العامة الاعانات أو الاستثمار العام. و بعبارة أخرى أن تكون المنفعة الحدية الاجتماعية للدينار المنفق في أي من مجالات الانفاق العام متساوية. أي أن:

$$\frac{MSU1}{P1} = \frac{MSU2}{P2} = \frac{MSU3}{P3} = \dots = \frac{MSUn}{Pn}$$

حيث تمثل 1، 2، 3..... n ، مجالات الانفاق العام المختلفة. و ثالثاً لا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام على المناطق و الأقاليم وأخيراً يجب أن لا يتعارض الحصول على أقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع و التخصيص و الاستقرار و النمو .

ب- قاعدة الاقتصاد Canon of Economy

و هي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الانفاق العام و عدم التبذير، و لا يقصد بالاقتصاد في النفقة التقدير في الانفاق أي الشح في الانفاق ، و لكن يقصد به انفاق ما يلزم انفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية و ضرورة الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك. فالمظاهر الزخرفية غير ضرورية في مصنع للنسيج أو الإسمنت و هي جوهرية في مكتب للخطوط الجوية مثلاً . و يمكن أن تلعب الرقابة الرأي العام و الرقابة الإدارية و الرقابة التشريعية دوراً فعالاً في الحد من ظاهرة التبذير و الإسراف.

ثالثاً: التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة

يقصد بما تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، و من أهم التقسيمات العلمية التي تستند الى معايير واضحة و دقيقة التقسيمات التالية:

أ. تقسيم النفقات العامة من حيث الاغراض المباشرة لها :

تقسم النفقات العامة وفقاً للغرض منها، يعرف كذلك بالتقسيم الوظيفي تقسم تبعاً لاختلاف وظائف الدولة الى ثلاث نفقات أساسية هي:

- نفقات ادارية

¹ د. علي خليل، أ. د . سليمان اللوزي(2013):"المالية العامة"، دار زهران للنشر و التوزيع الأردن، ص94-95.

- نفقات اجتماعية

- نفقات اقتصادية

○ النفقات الإدارية: ويقصد بها تلك التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، وتشمل على نفقات الدفاع و الامن والعدالة و الجهاز السياسي .و هي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم.

○ النفقات الاجتماعية: المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية، وذلك عن طريق تحقيق قدر من التعليم و الثقافة و الصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الإجتماعي عن طريق مساعدة بعض الافراد و الفئات المحتاجة ذات الموارد المحدودة(اعانات و منح للأسر الكبيرة والعاطلين...)¹. كما تعد النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل من البلاد المتقدمة و النامية على السواء. لذلك تُخصص الدول، عادة، الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم² من ناحية، و على التأمينات الاجتماعية³ من ناحية أخرى.

○ النفقات الاقتصادية: التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة اساسية، تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية تهدف الدولة من ورائها الى زيادة الانتاج القومي و خلق رؤوس الاموال الجديدة، و تشمل كل ما ينفق على مشروعات الصناعة و الري و الصرف و كذا الاعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات العامة و الخاصة.

ب. النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية:

ويمكن ان تقسم النفقات العامة، وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية او نقلها و مدى تأثيرها على الدخل القومي، الى نفقات حقيقية و تحويلية.

ويقصد بالنفقات الحقيقية *real expenditure ، dépenses réelles*، تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس اموال انتاجية كالمرتبات و أثمان المواد و التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الاستثمارية او الرأسمالية.

¹ د. السيد عبد المولى(1993):"المالية العامة المصرية"، دار النشر و التوزيع مصر، ص79.

² K-E Young Chu and Richard Hemming(1991): "Public Expenditure Hand Book".A Guide to public policy Issues Developing Countries Washington p.107.

³ World Bank (1992) : "World Development Report " .p.938.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية و ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل الانفاق كما تؤدي الى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية *transfert expenditure ، dépenses de transfer* فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد و بمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها. و من ثم فإنها لا تؤدي الى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر. ومن أمثلتها الاعانات و المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة، التي تمنحها الدولة للأفراد او المشروعات ، و مساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي و المعاشات. أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل و لو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات¹. هذا و يهمننا خاصة ما يعد أهم صور الانفاق الناقل و هي الاعانات *Grants subventions*، التي تمنحها الدولة للأفراد و المشروعات صراحة او بمناسبة عملية شراء او بيع تقوم به هيئة عامة².

ج. النفقات العادية و النفقات غير العادية(النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية):

و يقصد بالنفقات العادية *dépenses ordinaires* تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. و من أمثلتها مرتبات العاملين، أثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، و نفقات تحصيل الضرائب و غيرها. أما النفقات غير العادية فهي *dépenses extraordinaires* فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو نفقات حرب... الخ.

أما الفكر المالي الحديث فقد اتجه الى التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الجارية *dépenses courantes* ، و تسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة و اشباع الحاجات العامة. أي أهما تواجه النفقات العادية وهي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للجماعة. و النفقات الرأسمالية *dépenses en capital* و تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية. مثل نفقات انشاء المشروعات الجديدة من مدن جديدة وطرق و سكك حديدية... فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع. و من ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

¹ سوزي عدلي ناشد(2006):مرجع سابق،ص40-41.

² اذا قامت الدولة بشراء سلعة او خدمة بثمن يزيد على الثمن الذي يدفع اذا ما كانت السلعة او الخدمة تنتج في سوق غير احتكاري كان مقدار الزيادة مثلا لإعانة، كما اذا دفعت الدولة لمستخدميها اجورا و مرتبات تزيد على ما يحصل عليه نفس النوع من العمل في قطاع النشاط الخاص، كذلك اذا باعت الدولة سلعة او خدمة بثمن لا يغطي نفقة الانتاج فان الفرق يمثل اعانة لمن يقومون بشراء السلعة او الخدمة، د. محمد دويدار: (1975).

د. النفقات القومية و النفقات المحلية:

يستند تقسيم النفقات الى قومية و محلية الى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى استفادة افراد المجتمع منها. فالنفقات القومية *dépenses nationales*، أو المركزية، هي التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع و القضاء و الأمن. فهي نفقات ذات طابع قومي. أما النفقات المحلية *dépenses locales*، او الاقليمية، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات و المدن و القرى، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

لابد من الإشارة أن هنالك فرقاً في الانفاق العام ما بين الدول المتقدمة و النامية إذ أن النسبة في بعض الدول المتقدمة تزيد على 50% من ناتجها القومي في حين الدول النامية لا تتعدى هذه النسبة 25%، مما يدل مما يدل على الفرق الكبير بينها في هذا المجال. ويمكن تفسير ذلك كون الدول المتقدمة أتيح لها الحصول على مستوى مرتفع من الدخول والعوائد والذي افرز الحاجة إلى التوسع في النفقات العامة لتلبية قدر اكبر من الاحتياجات العامة فهذا الأنفاق ذات صلة بما يسمى بمتطلبات دولة الرفاه . في حين الدول النامية تتميز بضعف تطور نشاطها الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض ما تحصل عليه من الدخول والعوائد مما يعني عدم استطاعة هذه الدول من التوسع في نفقاتها العامة.¹

رابعا: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

استدعى تزايد النفقات العامة انتباه الاقتصاديين منذ نشر الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر A.wagner في نهاية القرن 19 دراسته المتعلقة بالنفقات العامة و تزايدها، حيث انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها²، و مع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، عرفت نفقاتها العامة تزيادا و تطورا كبيرا، وذلك لأسباب عديدة منها ما هو ظاهري و منها ما هو حقيقي.

أ- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

يقصد تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الانفاق العام عدديا دون ان يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين او تحسين مستواها و ترجع الأسباب الظاهرية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل لرئيسية هي:

- **تدهور قيمة العملة:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد إرتفاعا في الأسعار، و يؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات

¹ د. سعيد علي العبيدي(2011): "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان ، ص234.

² عبد المطلب عبد الحميد(1997): "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي"، مكتبة زهراء الشرق، ص253-252.

○ تغيير طرق المحاسبة الحكومية: يؤدي التغيير في طرق الحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة و عليه فإن الانتقال من طريقة الميزانية الاجمالية يؤدي إلى زيادة ظاهرية كبيرة في أرقام كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة.

○ زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها: عن اتساع مساحة الاقليم نتيجة ضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية ، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي.

ب- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام و منها:

○ الأسباب الاقتصادية: و تشمل

- زيادة الدخل الوطني: فاتفاع الدخل الوطني يترتب عليه إرتفاع موارد الدولة و من ثم نفقاتها.

- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة كلما ازداد حجم الإنفاق العام .

○ الأسباب الاجتماعية: لقد ازدادت الحاجات الاجتماعية من تأمين ضد البطالة، المرض، العجز و الشيخوخة و إعانة الفقراء، اليتامى و الأرملة...وقد ترتب عن قيام الدولة بهذه الواجبات زيادة النفقات العامة.

○ الأسباب الإدارية: ترتب على نمو وظائف الدولة و تنوعها خلق العديد من الوزارات و الإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة و ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

○ الأسباب المالية: و تتمثل هذه الأسباب في¹:

- سهولة الاقتراض: إن سهولة حصول الدولة على القروض العامة شجعها مرارا على التوسع في الإنفاق العام - وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام و هذا الوضع قد يشكل خطورة عندما يختفي هذا الفائض لأنه يصعب النفقات العامة حينها.

○ الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة و تؤدي لازديادها و من هذه العوامل²:

¹ مجدي شهاب(2003): "أصول الإقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص223.

² محمد عباس محرز(2008)، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، ص112-113.

- إنتشار المبادئ الديمقراطية: حيث يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل و التكفل بالكثير من خدماتها، كما أن الحزب الحاكم يتوسع في المشاريع الإستثمارية لإرضاء الناخبين.
- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة و كذلك ارتفاع نفقات الاشتراك في المنظمات الدولية و الإقليمية.

خامسا: ترشيد الانفاق العام

إن ترشيد الانفاق العام من المواضيع المهمة و حديثة التداول في ظل توالي الأزمات على اقتصاديات العالمية ، فالمقصود بترشيد الانفاق العام تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الاسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الانفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني¹.

أولاً: عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:

من مبادئ الفكر المالي للاقتصاديين الكلاسيك هو "إن الانفاق الأمثل هو الأقل مقدارا و أفضل الضرائب هي أكثرها انخفاضاً"، و بعكس ذلك يرى المبدأ الكيترزي أن الانفاق العام فيه منفعة محققة لأنه يؤدي لزيادة الانفاق الكلي و من ثم لإيجاد فرص عمل جديدة²، و يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على جملة من العوامل و يمكن اختصارها في ما يلي³:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة و بصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية آخذا بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.
- حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف مع التمييز بين ال برامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة و تلك التي يضطلع بها القطاع الخاص.
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق الأهداف التي تضطلع بها الدولة، مع التمييز بين برامج الإشباع المباشر و برامج الإشباع غير المباشر.
- التخصيص الأمثل للموارد ، و إعادة تقييم برامج الانفاق على فترات بغية تحقيق الأهداف المسطرة.

¹ بن عزة محمد (2014)، مرجع سابق، ص66.

² عمرو هشام صفوت، عماد حسن حسين(2017): " ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة واسط العراق، العدد25 آذار 2017.

³ حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبو دوح(2006): "مبادئ المالية العامة"، جامعة الاسكندرية، ص399-400.

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة و ذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها من أجل بلوغ النتائج المرجوة و المخطط لها.
- و قبل كل ذلك تماسك المنظومة السياسية إذ أن غياب هذا التماسك سوف يعطل تفعيل النقاط السالفة الذكر.

سادسا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمراً بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه¹.

أ- آثار الانفاق العام على الإنتاج القومي

وجدت معظم هذه الدراسات أن الإنفاق الحكومي يساهم في نمو الإنتاج الزراعي والحد من الفقر، ولكن أنواع مختلفة من الإنفاق قد يكون الآثار التفاضلية على النمو والحد من الفقر²، من المعارف عليه أن الإنتاج القومي لأي دولة يتوقف على نوعين من العوامل فالعامل الأول يتحدد بالقوة الإنتاجية و التي تشمل جميع عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) و العامل الثاني يتمثل في الطلب الفعلي، و منه فإن تأثير النفقات العامة على حجم الإنتاج يتوقف من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي و بالتالي على حجم الإنتاج³.

يؤثر الانفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية⁴:

- زيادة القدرة الانتاجية في شكل إنفاق استثماري، و منه الزيادة في الإنتاج و الناتج الوطني.
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة و التدريب مما يزيد من الناتج الوطني.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال.

¹ علي لطفى (1995): "المالية العامة دراسة تحليلية"، مكتبة عين الشمس-مصر -، ص:218-230.

² Fan, S., and P. Pardey. (1998.): "Government spending on Asian agriculture: Trends and production consequence. In Agricultural public finance policy in Asia." Tokyo: Asian Productivity Organization.

³ بهاء الدين طويل (2016): " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، ص53.

⁴ نفس المرجع السابق، ص53.

ب- آثار الإنفاق العام على الاستهلاك

ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، أي التي تتم من خلال دورة الدخل، وتحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي التي يتعين تمويلها من الضرائب الحالية والمستقبلية إلى انخفاض الاستهلاك القطاع الخاص (وزيادة المعروض من العمالة) لأنه سيتم تخفيض القيمة المخصصة للحالية للدخل المتاح من خلال الآتي¹:

- قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلاً، بدلاً من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك بدلاً من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو اقتناء أثاث وسيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية. وكل ذلك ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك القومي.
- قيام الدولة بتوزيع الدخل من مرتبات وأجور ومعاشات ومكافآت للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال²، فإن الجزء الأكبر منها يُخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك القومي، أما الآثار غير المباشرة، فتظهر من خلال ما يعرف أثر مضاعف الاستهلاك والذي يقصد به أي زيادة أولية في الإنفاق يترتب عنها زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.³

ت- آثار الإنفاق العام على توزيع الدخل

تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال الضرائب التصاعدية التي تساهم بدورها في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقة الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخل المنخفضة⁴، فالإنفاق العام الأكبر غالباً ما يتم توجيهه للخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليم، وغيرها من الإعانات النقدية كالضمان الاجتماعي التي من شأنها تنمية و تحسين العنصر البشري⁵، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها و في إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية ليست إلا زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريق غير مباشر. إذ ليس من السهل تقدير درجة إعادة توزيع الدخل بين أفراد أو فئات المجتمع، يرى البعض أنه من خلال معرفة الالتزام الضريبي الواقع على

¹ نواز عبد الرحمن الهيتي، د منجد عبد اللطيف الحشالي (2005): "المدخل الحديث في المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، ص

² محمد طاقة، هدى العزاوي (2007): "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ص66.

³ عبد المطلب عبد المجيد (1997): "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي"، مرجع سابق، ص257.

⁴ بن عزة محمد (2014)، مرجع سابق، ص39.

⁵ Vito Tanzi (2001) : " THE ECONOMIC ROLE OF THE STATE IN THE 21ST CENTURY " ; Cato Journal, Vol. 25, No. 3, P621.

عائق هذا الفرد أو الفئة، ومقارنته مع النفقات العامة التي يتلقاها، فإذا كان مقدار النفع أقل من مقدار العبء فإن إعادة توزيع الدخل لم تكن في صالح هذا الفرد أو الفئة والعكس صحيح.

ثانياً: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

تؤثر النفقات العامة تأثير غير مباشر على الدخل التوازني و على زيادة الإنتاج من خلال ما يعرف بأثر المضاعف (الاستهلاك المولد) و المعجل (الاستثمار المعجل).

أ. أثر المضاعف **Effet multiplicateur**:

استخدم كيتز فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل في الدخل القومي، و من هذا المنطلق تم تعميم هذه الفكرة بالنسبة للإنفاق على الاستهلاك، التصدير، الإنفاق العام.

مضاعف الإنفاق الحكومي عبارة عن التغير المضاعف في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة، ويساوي في القيمة مضاعف الاستثمار أي¹:

الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، إذ يفتتض أثر المضاعف أن تغيراً معيناً في الإنفاق الاستهلاكي يكون محضاً لتغيرات مضاعفة على مستوى الدخل.

مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنامي مسؤولياتها أصبح القطاع الحكومي أحد المكونات الرئيسية لعناصر الاقتصاد الوطني بحيث يمكن التأثير في مسار الحياة الاقتصادية باستخدام عدة أساليب منها: الإنفاق الحكومي، الضرائب و التحويلات².

لإبراز أثر المضاعف نفترض أن النموذج المبسط الذي يتكون من ثلاثة قطاعات:

- العائلات ← الطلب الاستهلاكي C
- الأعمال ← الطلب الاستثماري I
- الحكومة ← الإنفاق G، الضرائب، التحويلات.

نعمل أثر الضرائب حتى نبرز فقط أثر الإنفاق الحكومي.

يتكون الطلب الكلي الفعال (Y) من الإنفاق الاستهلاكي (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي (G)، و بذلك تصبح دالة الطلب الكلي كما يلي:

$$\Rightarrow Y=C+I+G$$

دالة الاستهلاك $C=C_0+cY_d$ ، دالة الاستثمار $I=I_0$ ، دالة الإنفاق الحكومي $G=G_0$

حيث: C_0 الاستهلاك المستقل، C الميل الحدي للاستهلاك.

¹R.N.Ruth(2005) "The Déterminants Of Divorce Rates "An Econometric Study, www.marietta.edu/~khorassj/econ421/divorce.doc

²لمزيد أنظر: محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 119-135.

$$\begin{aligned} \Rightarrow Y &= c_0 + cY_d + I_0 + G_0 \\ \Rightarrow Y(1-c) &= c_0 + I_0 + G_0 \\ \Rightarrow Y &= \frac{c_0 + I_0 + G_0}{1-c} \end{aligned}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} \Delta G \quad / 0 < c < 1$$

نلاحظ أنه كلما يزيد الإنفاق الحكومي بـ ΔG فإن الدخل التوازني يزيد بـ $\frac{1}{1-c} \Delta G$ لهذا سمي بالمضاعف. يرتبط أثر المضاعف بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد، وكذا مدى إنتاجية النفقات العامة (قدرتها على زيادة الإنتاج)، فمثلا في الاقتصاديات المتقدمة حيث يكون جهازها الإنتاجي مرنا، فإن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة في الإنتاج و هنا يكون أثر المضاعف ملموسا، عكس الدول النامية ذات الجهاز الإنتاجي غير المرنا فإن الزيادة في النفقات العممة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومنه زيادة الطلب الكلي، مع بقاء العرض ثابت لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي يحدث التضخم¹.

ب. أثر المعجل **Effet accélérateur**:

يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال "معامل الاستثمار"، ويقصد به أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار أي أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية وتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها، ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية، وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة، حيث أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة، يحد من أثر المعجل. كما تتوقف آثار المعجل على تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع، فيما إذا كانت اتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة، فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار، أو إذا كانت ذات طبيعة مستمرة، فهي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات. إن الزيادة في الاستثمار تتوقف على قيمة المعجل (W)، والذي يقاس بنسبة رصيد رأس المال (k) إلى مستوى الإنتاج Y المحقق بهذا الرصيد، يمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي:

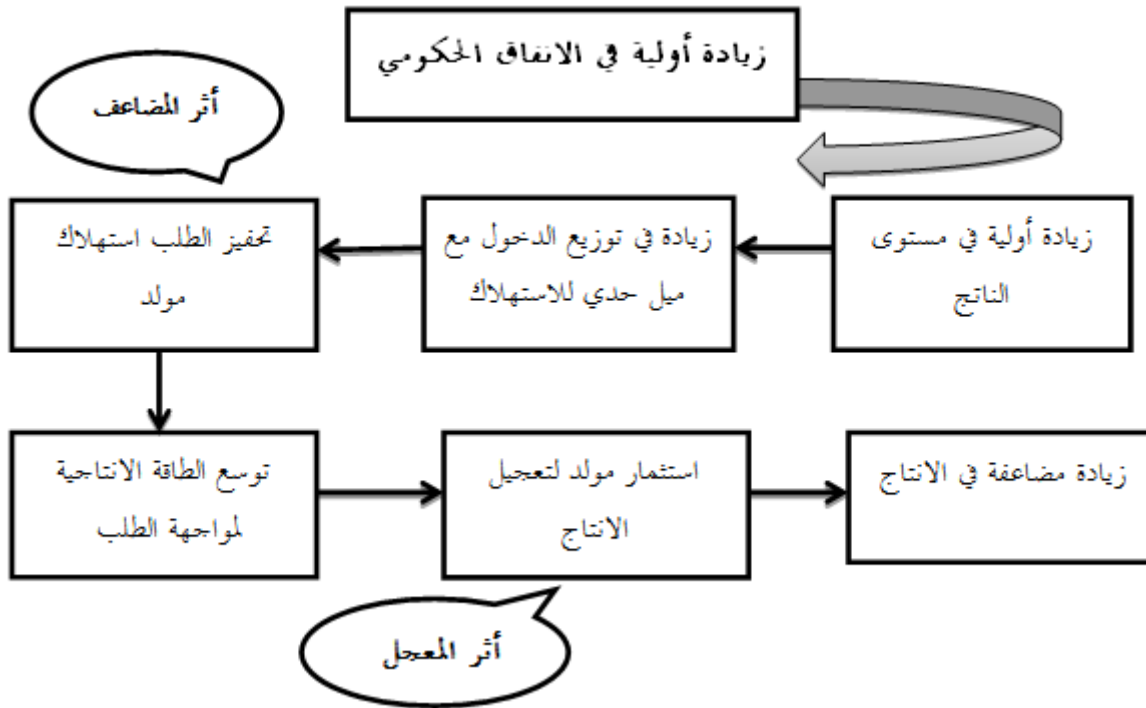
$$W = \frac{k}{Y} \Rightarrow K = W * Y \Rightarrow \Delta K = W * \Delta Y \Rightarrow I = W * \Delta Y$$

العلاقة الأخيرة تعني أن التغير في رصيد رأس المال ΔK (أي الاستثمار I) يتناسب طرديا مع التغير في مستوى الناتج ΔY ، وإذا كان المعجل (W) أكبر من الواحد فإن الإنفاق الاستثماري يكون أقوى من التغير في مستوى الطلب (مستوى الطلب = مستوى الإنتاج)، أما إذا كان المعجل أقل من الواحد

¹ Claude Sobry et Jean-Claude(1996): "éléments de macroéconomie", ellipses, France, p 80.

فإن التغيير في التراكم يكون أقل من التغيير في مستوى الانتاج¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل البياني (4-I): مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ص149.

يوضح هذا المخطط أن زيادة الانفاق الحكومي و خصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل، و من ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت مع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع يتحفز الطلب و يتم امتصاص السلع المعروضة و يضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) و تعجيل الانتاج من خلال توسيع الطاقة الانتاجية (أثر المعجل)².

I. 2.4. السياسة الضريبية: Tax Policy

تعدّ الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة لأنها تساهم في تحقيق أغراض السياسة المالية، فهي توفر للخبزينة العامة حوالي 90% من

¹ سوزي عدلي ناشد(2008): "أساسيات المالية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الجامعية، لبنان، ص83-84.

² وليد عبد الحميد عايب(2010): "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص149-150.

الإيرادات العامة، تعبر عن سيادة الدولة لذا تسمى بالإيرادات السيادية تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهدافها، وإن اتفقت على أن تواكب مرحلة النمو التي يمرّ بها المجتمع.

تعبر السياسة الضريبية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"¹.

أولاً: مفهوم الضريبة و خصائصها: تعرف الضريبة بأنها ذلك "الاقتطاع المالي الذي يكون في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، و ذلك تبعاً لمقدرتهم على الدفع و دون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات و تستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية وغيرها، و تقوم الدولة بتحصيلها لذلك"².

تتميز الضريبة بالخصائص التالية:

- الضريبة فريضة نقدية: تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي.

- الضريبة تدفع جبراً: معناه أن الفرد مجبر على دفعها إلى الدولة، و الإكراه هنا القانوني لا معنوي و يبدو عنصر الإكراه في الضريبة واضحاً من استقلال الدولة بوضع نظامها القانوني من حيث تحديد وعائها و سعرها و كيفية تحصيلها.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية: الفرد ملزم بدفع الضريبة بصفة نهائية، فلا تلتزم الدولة برّد قيمتها إليه بعد ذلك.

- الضريبة تدفع بدون مقابل: فالمكلف بدفع هذه الضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه لها، إذ الأصل فيها أن تسد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.

- الضريبة تحقق نفعاً عاماً: لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب لتمويل نفقاتها العامة محققة بذلك منافع عامة للمجتمع.

ثانياً: القواعد الأساسية للضرائب

تمثل قواعد الضرائب تلك المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي و تهدف إلى تحقيق مصلحة افراد المجتمع من جهة و مصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى و هذه القواعد هي³:

¹قدي عبد الحميد(2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص139.

²د.عبد المطلب عبد الحميد(1997)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي(تحليل كلي)، مرجع سابق، ص66.

³عادل أحمد حشيش (1992): "أساسيات المالية العامة"، مرجع سابق، ص:157-160.

◀ **قاعدة العدالة:** مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين. لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقاً لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

◀ **مبدأ اليقين:** بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها. إن استقرار نظام الضريبة وثباته (تفادي كثرة التعديلات) يخفف من العبء من خلال اعتبار الممول على دفعها بشكل منتظم ومعتاد.

◀ **قاعدة الملائمة في الدفع:** بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة. وقد نجم عن تلك القاعدة (قاعدة الحجز عند المنع) وهي أحد القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب، وتعد وسيلة مناسبة في كثير من الأحيان حيث تخفف من شعور الممول بعبء الضريبة وتضمن غزارة الحصيلة بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع.

◀ **قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:** تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن. ففي العصر الحديث، أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض ضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للضرائب

تتخذ الدولة الضريبة كأداة هامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجالة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى، هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها¹:

¹ سوزي عدلي ناشد(2006)، مرجع سابق، ص220.

❖ أثر الضريبة على الاستهلاك

تقتضي دراسة أثر الضرائب على الاستهلاك معرفة المتغيرات التي تحدد الاستهلاك، و في هذا المجال يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل و الميل للاستهلاك، حيث تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها ، ويمثل أسعارها نحو الانخفاض إلا لأن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة ، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد امكانية تأثرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (السلع الضرورية)كالأدوية والمواد الغذائية ، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومن ثم لا يقلل من استهلاك هذه الفئات لانهم يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة ، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن. ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في إستخدام الحصيلة الضريبية ، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض، أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نفس الاستهلاك يتجه من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

❖ أثر الضريبة على الإنتاج

تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج (رأس المال، اليد العاملة و المواد المستعملة)، فبالنسبة لأثر الضريبة على العمل يمكن أن تشكل حافزا للعمل أو تعرقله، بحيث نجد الضرائب المباشرة المرتفعة تؤدي إلى تقليص أرباح المنتجين و بالتالي تخفيض حجم الإنتاج، و كذلك ارتفاع الضرائب على أجور العمال و على سلع الاستهلاك الضرورية يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال، مما يؤثر سلباً على قدرتهم الانتاجية، و من ناحية أخرى تؤدي الضريبة على أجور العمال إلى إضعاف ميل العمل، لكن بالمقابل قد تدفع العامل إلى بذل مجهود إضافي قصد تعويض ما اقتطع منه¹ . أما بالنسبة لأثر الضريبة على رؤوس الأموال، فيتوقف عرض رؤوس الأموال الانتاجية على الادخار، ما دامت الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار، فإنها تؤدي الى نقص المعروض من رؤوس الأموال خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية، لأن عبئها يقع على

¹ André Fourçans(1993) : " Une Fiscalité moderne pour une économie moderne ",Revue de finances publicain 1,p31.

دخل الطبقات المدخرة، أما طلب رؤوس الأموال فيتوقف على فرص الربح التي تعرض للمنتجين و تؤدي الضرائب إلى تدني فرص الربح، مما لا يشجع الطلب على رؤوس الأموال.

❖ الأثر على الادخار والاستثمار

تؤدي الضرائب المفروضة على الدخل سلبيا على الادخار إذ تقلل حجم الادخار و بنسبة تفوق حجم نسبة انخفاض الاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار¹، فيما يتعلق بالمقدرة على الادخار، فإن الضرائب على الدخول العالية تقلل من قدرة أصحابها على الادخار. أما الضرائب على الدخول الصغيرة التي لا يملك أصحابها فائضا فإنها لا تؤثر على مقدرة هؤلاء الأفراد على الادخار لأنهم لا يدخرون أصلا. ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية معني نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار. كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثني زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز².

❖ الأثر على إعادة توزيع الدخل

تعتبر الضريبة من أبرز الأدوات المالية التي تتخذها الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني، بما يكفل تحسين أوضاع فئات الدخل المنخفض، تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل من خلال الكيفية التي تتم بها إنفاق حصيلة الضرائب، فقد تعمل الدولة على تكييف انفاقها بحيث يفيد أصحاب الدخول الصغيرة أكثر مما يفيد أصحاب الدخول الكبيرة، و قد يتم ذلك في صورة مباشرة كأن تقدم الدولة اعانات مالية لفائدة المسنين و العاطلين عن العمل، او في صورة غير مباشرة من خلال تدعيم السلع الضرورية المستهلكة من قبل ذوي الدخول المنخفضة. أما اذا اتجهت حصيلة الضرائب إلى تسديد قروض خارجية أو الى أنشطة يستفيد منه ذوي الدخول المرتفعة فإن هذا الاتجاه يدعم التفاوت في توزيع الدخل، و يلغي الأثر الإيجابي للضريبة في إعادة توزيع الدخل³.

رابعا: الضغط الضريبي

يقصد به ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، و الذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، و ضرورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، و يعبر كذلك على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني⁴.

¹ غازي عناية(1998): "المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار البيارق، عمان، ص165.

² درواسي مسعود(2005)، مرجع سابق، ص196.

³ ناصر مراد(2003): "فعالية النظام الضريبي النظرية و التطبيق"، مطبعة دار الهومة، ص64.

⁴ ALAIN barrère(1981) : "cours d'économie financière", paris ,Daloz ,p204.

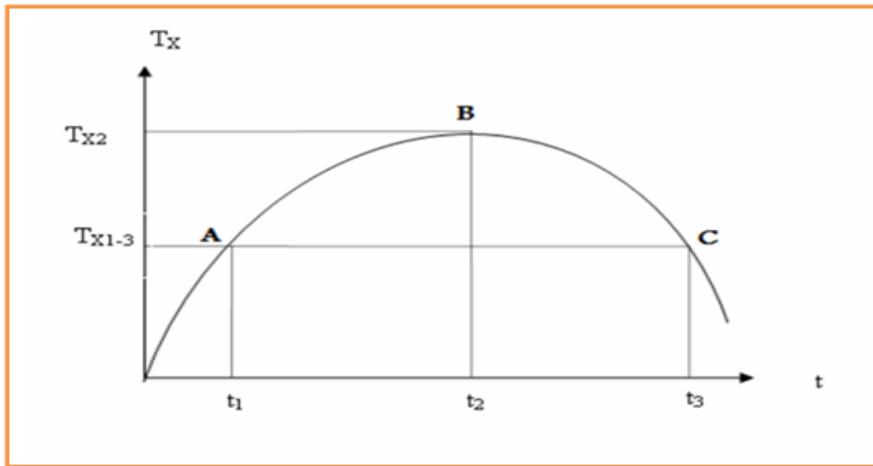
يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة و التي تكون في العادة إما: الناتج المحلي الخام، الناتج الوطني الخام، مجموع الاقتطاعات العمومية (مجموع موارد الدولة). أكثر المؤشرات استخداما هو:

معدل الضغط الضريبي = مجموع الضرائب / الناتج المحلي الخام

توجد عدّة حدود للضغط الضريبي الأمثل، و في الواقع لا توجد حدود معينة للاقتطاع الضريبي، بحيث يتوقف ذلك على مدى انتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الاقتطاعات، بالإضافة إلى ظروف كل دولة. يرى الاقتصادي ALAIN Barrère أنه يمكن زيادة الاقتطاع الضريبي طالما أن ذلك لم يؤدي إلى تقلص حجم الانتاج و في نفس السياق يؤكد أنه "لا يمكن استخدام الضرائب كأدوات فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد أدنى معين"¹. و نشير أنه لزيادة مستوى الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل هي: زيادة معدلات الضرائب، فرض ضرائب جديدة، تحسين طرق التحصيل و مكافحة التهرب الضريبي.

و انطلاقا من الآثار السلبية لثقل العبء الضريبي، فمن المسلم به أن للضغط الضريبي حدود ينبغي أن لا يتجاوزها حيث أن " كثرة الضرائب تقتل الضريبة" و في هذا المجال وضع Arthur Laffer " العلاقة بين الإيرادات الضريبية و مستوى الضغط الضريبي من خلال المنحنى التالي:

الشكل البياني (I-5) : منحنى Laffer



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 100.

¹ ناصر مراد (2003)، مرجع سابق، ص 64-65.

ومنه "الكثير من الضريبة يقتل الضريبة" « Trop d'impôt, tue l'impôt » و الدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، و بالتالي و نتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق.

- في مواجهة زيادة الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب و المخصصات الاجتماعية)، فان المستثمرين يتخلون عن الاستثمار و ذلك لان الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب. و هنا يبدأ النشاط بالتراجع و كذلك الحال بالنسبة للأعمال (المقاولات) (عمل أقل ، دخول أقل) إلى الحد الذي يجعل الدولة تجبي ضرائب أقل مما كانت عليه قبل الزيادة في معدلات الضرائب، و هو ما قد يوقعها في صعوبات أخرى لضمان الخدمات العامة إذا ما استثنينا زيادة العجز.

على العكس من ذلك، فان تخفيض الضرائب، تؤدي إلى تشجيع النشاطين و المقاولين على الاستثمار للحصول على أرباح أكبر، خاصة أن هذه الأرباح ستكون أقل تعرضاً للضرائب. هذه الزيادة المضطربة في الأنشطة سوف تخلق ثروات جديدة يستفيد منها كل الذين ساهموا فيها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (الأجراء، المقرضون، المساهمون، المؤسسات، الإدارات...). ومنه سيتم بعث النمو من جديد. و مع زيادة الإنفاق الحكومي و كذلك الإيرادات، فان الدولة تستطيع في هذه الحالة بشكل عام الحصول على قيمة أكبر من الحصيلة الضريبية عن تلك التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض في الضرائب¹.

I. 3.4. السياسة الائتمانية: Credit Policy

تعد سياسة الائتمانية العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم خاصة في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، و تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام². و تعتمد الحكومة في تحويله للموارد المالية من الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض و طرح الأسهم و السندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، حيث تلجأ الدولة إلى هذه السياسة نتيجة لسببين: الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى (المقدرة التكلفة القومية استنفدت)، و أما السبب الثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة. في مثل هذه الأحوال يصبح القرض كوسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات البديلة للضرائب، و يتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد و المؤسسات، و ارتفاع متوسط الدخل الفردي و الحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كإعفاءات

¹ Philippe Lacoude(1980), " L'effet de Laffer en France au cours des années 1980 " www.libres.org/francais/dossier/impot/impots_p1_ecrits.htm

² عناية غازي(1970): "التضخم المالي"، مؤسسة الكتاب، جامعة الاسكندرية، ص169.

الضريبية على العوائد التي تحققها تلك مدخرات¹، لذا ينبغي على الدولة حسن استغلالها بما يخدم أغراضها الاقتصادية.

I. 1.3.4. ماهية القرض (الدين العام)

تعددت تعاريف الدين العام نظراً لتعدد وجهات النظر و اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للقرض العام .
 - تم تعريفه على أنه مبلغ نقدي من المال تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة أو الدولية، بموجب اتفاق يستند على أساسه إلى قاعدة قانونية عامة يتضمن مقابل الوفاء و التعهد برده و دفع فائدة عنه وفقاً لشرط الاتفاق².
 - من وجهة نظر أخرى القرض العام عبارة عن مبالغ مالية تقتضها الدولة أو احد هيئاتها العامة من الأفراد و المقيمين، مع التعهد برد المبالغ المقترضة و فوائدها طبقاً لشرط القرض التي تعلن عنها بواسطة المستندات³، بصفة عامة يقصد به تلك المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها و بدفع الفوائد مدة القرض وفقاً لشرطه.

I. 2.3.4. أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث المدة⁴:

أ- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها إلى:

- 1- قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.
- 2- قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبرياً، علماً أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

ب- تقسيم القروض من حيث فترة السداد إلى:

- 1- قروض قصيرة الأجل: وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

أولاً: حالة العجز النقدي: وهنا يكون توازن الميزانية متحققاً، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات قصيرة.

¹ نايف الشبول (1981): "التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه و علاجه-"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، رسالة جامعية، ص56.

² R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh, (2014): "The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth", MPRA Paper, No. 56271 ,P. 7.

³ نواز عبد الرحمن الهبيتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي (2005)، مرجع سابق، ص122.

⁴ درواسي مسعود (2005)، مرجع سبق ذكره، ص:193-194.

ثانياً: حالة العجز المالي: وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية. يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

3- قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

ج- تقسيم القروض من حيث مصدرها:

1- القروض الداخلية: وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

2- القروض الخارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

أ - تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.

ب - تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.

ج - القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

❖ الآثار الاقتصادية للدين العام

لقد كانت النظرة للقروض العامة تقوم على أساس أنها وسيلة غير عادية لتمويل الميزانية و لا تلجأ إليها الدولة إلا في حالات و ظروف استثنائية لتغطية ما تواجهه الدولة من نفقات تزيد من مواردها العادية. و لكن مع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أصبح القرض العام أداة مالية هامة تستخدمها الدولة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية. حيث تؤثر القروض العامة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي، فتمس كل من مستوى الانفاق العام و الاستثمار العام و الخاص، و يمكن تلخيص أثارها فيما يلي¹:

¹ محرز محمد عباس (2003): "اقتصاديات المالية العامة"، -ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، ص308-311.

- آثار الدين العام على مستوى الاستهلاك و الادخار:

تؤثر القروض على كل من الاستهلاك و الادخار من خلال ما تؤدي اليه من إعادة توزيع للدخل القومي، و عادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض تمنح العديد من المزايا و الضمانات و التسهيلات لصغار المدخرين، من أجل تشجيعهم على الادخار و الاكتتاب في سندات القرض العام. من ناحية أخرى، يلاحظ أن إصدار بعض القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك، و يحصل هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن اكتتابهم في القروض العامة سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي اكتتبوا بها فيتحولون إلى شراء السلع الاستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة¹. الأفراد عادة ما يفضلون الاكتتاب في سندات القروض العامة من مدخراتهم المعدة للاستثمار.

تشير نظرية التكافؤ Ricardien إلى أن الدين العام محايد مع الاستهلاك. وبعبارة أخرى، فإن الدين العام الأكبر يؤدي إلى المزيد من المدخرات في الفترة الحالية، لأن الأفراد يتوقعون دفع ضرائب أعلى في المستقبل، مما يؤدي إلى أي تأثير في الاقتصاد نشاط. من ناحية أخرى، يجادل Tobin (1963)² بأن النشاط الاقتصادي يمكن أن يتأثر بإدارة الدين العام، كما يمكن للسلطات "تحديد حجم وبنية الاستحقاق من الديون التي يحتفظ بها القطاع الخاص"³.

- آثار الدين العام على الاستثمار

توجد رؤيتين رئيسيتين تأثير الدين العام على الاستثمار، تؤكد الرؤية الأولى أن البلدان، في مراحلها المبكرة من التنمية، تحتاج إلى الاقتراض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية. وفقا لذلك، يمكن لتراكم الدين العام توفير موارد لتمويل الاستثمار العام، من المرجح أن يعزز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي⁴. أما الرؤية الثانية، فإن الزيادة في عبء الديون المالية قد يكون لها مزاحمة التأثير على الانفاق الاستثماري العام. و في الواقع قد يكون عبء الديون المرتفعة يلزم الحكومة بتحويل التمويل الموجه للاستثمار العام إلى خدمة الدين⁵. و عموما يترتب على عقد القرض و ما يتبعه من دفع فوائد متتالية و أصل الدين إلى المقترضين، انخفاض الأرباح المحتملة، و من ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، و بالتالي انخفاض الميل للاستثمار. أضف إلى ذلك أن التوسع في القروض العامة سيجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، و ارتفاع سعر

¹ محمد سعيد فهدود (1978): "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص: 331-333.

² Tobin, J., (1963). "An essay on the principles of debt management. In: Fiscal and Debt Management Policies", Commission on Money and Credit. Cowles Foundation Paper..

³ Filardo, A., Mohanty, M., Moreno, R., (2012): " Central Bank and Government Debt Management: Issues for Monetary Policy". BIS Papers No. 67.

⁴ Lora, E (2007) "Public investment in infrastructure in Latin America: Is the debt culprit. InterAmerican Development Bank". Working paper. No. 595.

⁵ Serieux, J. and Samy, Y (2001). "The debt service burden and growth: evidence from low income countries". the WIDER Development Conference on Debt Relief. 17-18. Helsinki..

الفائدة يؤثر سلبا على الميل للاستثمار الخاص فالأفراد المكتتبين سيسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة مما سيلحق ضررا معتبرا بالاستثمارات الخاصة¹.

- آثار الدين العام على التضخم و الانكماش

تبين أن الدين العام يؤثر سلباً فإن هذه الممارسة تقلل ببساطة من تكاليف الفائدة الحكومية أكثر من كونها حقيقة إلغاء الديون الحكومية ويمكن أن يؤدي إلى تضخم مفرط إذا استخدم بشكل غير متكلف. يتم إنشاء الديون الحكومية من خلال أدوات مختلفة بما في ذلك السندات ، الخزانة الفواتير والاقتراض من البنوك التجارية والسحب على المكشوف من البنك المركزي ، كل من (1994) و Ariyo² أشاروا إلى أن العامل الأساسي الذي يتسبب في ارتفاع الديون هو الاعتماد على الموارد الخارجية لاستكمال تكوين رأس المال في الداخل الاقتصاد. بينت بعض الدراسات على غرار Renaud و Gilbert Terrier, A. Tapsoba Nicolas, Sampawende J Duplay أن الانكماش يؤثر على أدوات السياسة المالية في الغالب من خلال زيادة نسب الدين العام ، مما يعكس تدهورا في فروق أسعار الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور التوازن الأساسي و من ثم نسب الناتج المحلي الإجمالي³.

I. 5. السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية :

I. 1.5. تعريف السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات

النقدية للتأثير على عرض و كلفة النقود و الائتمان بغرض تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة⁴. تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد. بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع و الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية⁵.

¹ محرز محمد عباس(2003)، مرجع سابق،ص308-311.

² Ariyo, A. (1997). Paper Presented at a Seminar on the Debt Problem and the Nigeria Economy. Resolution Options, Organised by CBN. Abuja, Nigeria Oct. 28-29

³ Nicolas End, Sampawende J.-A. Tapsoba, Gilbert Terrier, and Renaud Duplay (2015) " Deflation and Public Finances: Evidence from the Historical Records, International Monetary Fund, IMF Working Papers, ". Authorized for distribution by Bernardin Akitoby .

⁴ Labonte, Marc(2013): "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions "Congressional Research Services, February 12, 2013,p. 3.

⁵ بلعوز بن علي(2004): "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص112

كما عرفها الاقتصادي Jean Pierre ذلك العمل الذي تقوم به السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود للبنك المركزي بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.

و تتمثل أدوات السياسة النقدية فيما يلي*:

- معدل الاحتياطي القانوني
- معدل إعادة الخصم
- عمليات السوق المفتوحة

كما يعرفها George Pariente على أنها " : مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"².

2.5.I. التنسيق بين السياسات أسس و مفاهيم :

نادى الكثير من الاقتصاديين بضرورة التنسيق بين السياستين المالية و النقدية ،على سبيل المثال ، إذا كان الهدف من السلطات النقدية هي منع الانحراف عن المستوى الطبيعي للإنتاج والتضخم الفعلي وأن السلطات المالية تركز في المقام الأول على الانتاج يوضح³ Uhlig(2002) أنه قد تظهر الضغوط على الطلب الكلي وبالتالي على التضخم إذا رغبت السلطات المالية في تحقيق استقرار للإنتاج. مما سيدفع هذا البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة. في هذا السياق ، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ستكون مفيدة. لأنه توجد متبادلة بين هذين النوعين من السياسات فكل منها يؤثر على الآخر و يتأثر به، كما يتم استخدامها من قبل الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية و المالية و الاجتماعية التي قد تحدث في أي دولة، و لشدة الترابط فيما بينهما.

تعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية. فقد أوضح (2003 Thadden)⁴ الدور الذي تلعبه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار حيث

¹ Jean. Pierre Pattat (1987) : "Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires", 4 éd Economica , paris, P 277.

* و هي أدوات مباشرة و هنالك أدوات غير مباشرة أهمها تأطير الإئتمان، التأثير و الاقتناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة

² قدي عبد المجيد(2005): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص51.

³ Uhlig, H. (2002) : One Money, But Many Fiscal Policies in Europe: What Are the Consequences? CEPR Discussion Paper no. 3296.

⁴ Leopold von Thadden,(2003): " Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic", *Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank*, Discussion Paper 12/03, June 2003, p. 1.

أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكلٍ منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندة

يعرف Marszalek (2003)¹ التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كلٌ منهما باستقلالها عن الأخرى -البنك المركزي والحكومة -وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين."

I.3.5. تطور قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأدبيات الاقتصادية:

سجل التاريخ الاقتصادي غياب التنسيق بين السياستين في ظل المدار الاقتصادية بسبب الجدل الفكري بين أنصارها، حيث اتجه كل فريق إلى تأييد فعالية سياسة بعينها دون الأخرى. فمن ناحية ذهب كثير من الاقتصاديين الكييزيين إلى التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما نجد من ناحية أخرى، وجهة نتر ميلتون فريدمان وأنصاره و التي تعبر عن التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي و المستوى العام ل سعار، وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم استهداف معدل و المعروض النقدي، و لتمسك كل من الأنصار بتوجهاتهم شهدت تلك الحقبة غياب التنسيق بين السياستين، و بعد ظهور الكساد التضخمي تزايد الشكوك حول جدوى الفكر الكييزي، والإفراد في اعتماد سياسة نقدية توسعية في الاقتصاديات الغربية حيث أكد فريدمان على وجود مفاضلة بين معدل البطالة وانحراف معدل التضخم عن المعدل المتوقع في الأجل القصير فقط، ما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة². حيث (1985) Rogoff³ اقترح تفويض السياسة النقدية إلى بنك مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهته للتضخم كأحد الحلول المطروحة للميل التضخمي للسياسة النقدية ا و لتي تنشأ عن تعدد أهداف السياسة النقدية إذ تهدف إلى استقرار الناتج، التوظيف ، إلى جانب استقرار الأسعار على الرغم من تعارض هذه الأهداف.

أما خلال حقبة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، برزت أهمية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية، حيث أبرز Wallace و Sargent (1981) في ورقتهم المشهورة "Some Unpleasant Monetarist

¹ Pawel Marszalek (2003) "Coordination of Monetary and Fiscal Policy", *The Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, p. 48.*

² Jagdish Handa (2000) : "Monetary Economics", London, Routledge, p. 257.

³ Kenneth Rogoff (1985), "The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target", *The Quarterly Journal of Economics, Vol, 100, N°4, PP 1189-1169.*

"Arithmetic" وصف التفاعل بين السياستين بلعبة الدجاج العميل الذي يتحرك أولاً يملي قواعده على الآخر. فالسياسة المالية قد تعمل كسلطة مهيمنة مما يجعل السياسة النقدية تفقد السيطرة على مستوى الأسعار، و التضخم على الرغم من أنه ظاهرة نقدية على المدى القصير سيتحول إلى مشكلة مالية على المدى الطويل، و بالتالي الانضباط المالي يعتبر شرطاً أساسياً للاستقرار النقدي. من ناحية أخرى أكد(1991) Leeper¹ Woodford²(2001)، Sims³(1997)، Cochrane⁴ (2005) يجب أن تكون السياسة النقدية مصحوبة بسياسة مالية مناسبة حتى تكون قادرة على تحقيق استقرار مستوى الأسعار (FTPL: The Fiscal Theory of the Price Level)، و لا بد أن تلتزم السلطة النقدية (البنك المركزي) بقاعدة تايلور Taylor Rule لتحقيق استقرار مستوى الأسعار المرتبط بالتزام مالي لعجز الموازنة.

نهج آخر لعدد متزايد من الأدبيات ينظر إلى مشكلة التنسيق كلعبة بين السلطات النقدية والمالية، وبالتالي يمكن اعتبار السياسات المستقبلية نتيجة توازن لعبة ديناميكية بين السلطتين Blinder (1982)، Tabellini (1985)، Petit (1989) وفقاً لـ Tabellini (1986)⁵ يؤدي تنسيق السياسات إلى تسريع استقرار الاقتصاد بعد تعرضه للصدمات الاقتصادية. أكد Nordhaus ، مباراة بين السلطتين النقدية والمالية و مع بافتراض اختلاف كلٍ من السلطتين حول الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والمتمثلة في: رفع معدل النمو الاقتصادي، وخفض معدل التضخم، وتحقيق التشغيل الكامل⁶، أما فيما يخص توازن Nash Equilibrium فيتناول مباراة بين السياستين المالية والنقدية يحدد فيها كلا اللاعبين أهدافهما في نفس الوقت ولكن دون تنسيق فيحدد كل لاعب الأدوات المستخدمة لتحقيق التفضيلات مع الأخذ في الاعتبار رشادة اللاعب الآخر ، وتفضيلاته لتحقيق معدلات

¹ Leeper, E(1991) : "Equilibria Under Active and Passive Monetary and Fiscal Policies", Journal of Monetary Economic 27, 129-147.

² Woodford, M(2001) : "Fiscal Requirements for Price Stability". Journal of Money, Credit and Banking 33, 3, 669-728.

³ Sims, C (1997): "Fiscal foundations of price stability in open economies", Yale University, Working Paper.

⁴ Cochrane, J(2005): "Money as Stock", Journal of Monetary Economics 52, 501-528

⁵ Tabellini, G(1998) : "Money, Debt and Deficits in a Dynamic Game", Journal of Economic Dynamics and Control 10, 427-442.

⁶ Nordhaus, W., Schultze, C. and Fischer, S(1994) : "Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies", Brookings Papers on Economic Activity 1994, 2, 139-216.

النمو والتضخم، كما يتخذ صانعو القرار بكلٍ من السياستين قرارهما دون التأثير بقرارات السياسة الأخرى، أي دون سيطرة أي من السياستين على الأخرى¹.

في سياق الاتحاد النقدي الأوروبي، أكد (2002) Anderson² على طبيعة الصدمات بدلاً من التركيز على أهداف السياسات. وتبين أن التكاليف من السياسات غير المنسقة تميل إلى أن تكون أكثر وضوحاً في حالة الصدمات المشتركة الرئيسية، في حين هم أقل بكثير في حالة الصدمات الأصغر. من جهة أخرى وجد (Foresti³ 2013) أن السلطات المالية تستجيب لسياسة نقدية مقيدة مع تقييدية السياسات المالية، إذا كان تثبيت الديون ملزماً. على العكس، فهي تتفاعل مع السياسات المالية التوسعية تحت نظام استقرار الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف المالي يتفاعل مع صدمات الطلب حتى لو كان هم متماثلون تماماً. فحص Silva و Vieira (2014) بيانات لسياسات 113 دولة متقدمة / ناشئة/نامية قبل و بعد الأزمة، تظهر النتائج أنه عند التنسيق بين السياستين تبين أن السياسة المالية تتميز بالدورية، في حين أن السياسة النقدية تتفاعل بطريقة غير دورية⁴.

مما لا شك فيه أن هنالك ترابطاً قوياً و تكاملاً ما بين السياستين المالية و النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه خاص، ويستدعي تحقيق هذا الترابط و التكامل التنسيق بين السياستين المالية و النقدية للحفاظ على استقرارية الاقتصاد في مساره التوازني.

6.I ماهية السياسة المالية الدورية في الدول النفطية، الدول النامية و الصناعية :

قبل تطور السياسة المالية، كان في اعتقاد الكثير من الاقتصاديين بأن نفس الأسلوب و الأداة يمكن تطبيقها في رسم معالم السياسة المالية في كل من الدول الصناعية و النامية على حد سواء، لكن سرعان ما زال هذا الافتراض، لتصبح هذه الأخيرة تستمد مبادئها و قواعدها من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تميز كل بلد على الآخر. فعلى سبيل الذكر الدول المصدرة للسلع و المواد الأولية خاصة الموارد النفطية في الكثير من الأحيان تتبنى سياسات مالية دورية مسايرة للدورة الاقتصادية Procyclical التي تفاقم تقلب الاقتصاد الكلي⁵، حيث

¹ معنى كمال(2010): "الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، ص20-21.

²Torben M. Andersen(2005) : « Fiscal policy coordination and international trade » ; University of Aarhus CEPR, IZA, and EPRU ; January 2005 ;p1-3.

³ Foresti P. (2013) "How do Debt Constraints Affect Fiscal and Monetary Policies Interaction in a Strategic Monetary Union?" Journal of Game theory, Vol. 2(2): 13-17

⁴ Sahar Mohamed Abdel-Haleim(2016) "Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt" International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM),P937.

⁵ Stephen Snudden: (2016): "Cyclical fiscal rules for oil-exporting countries ", Economic Modelling 59 (2016) 473–483 journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod.

تكون هذه الأخيرة توسعية في أوقات الرفاه و انكماشية في أوقات الركود و بالتالي يمكن لهذه السياسات أن تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي و كذا انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، على عكس الدول الصناعية التي عادة ما تتبنى سياسة مالية مستقرة *Acyclical* أو عكسية *Countercyclical*. إن البيان النظري الأكثر شهرة فيما يتعلق بدورية السياسة المالية هو "التمهل الضريبي" ، حيث يفترض أنه بالنسبة لمسار معين من الإنفاق الحكومي ، يجب أن تظل معدلات الضريبة ثابتة على مدار الدورة الاقتصادية و يجب أن يتحرك فائض الميزانية بطريقة دورية (Barro, 1979)¹.

يمكن تلخيص "السياسة المالية الدورية" ببساطة هي اختيار الحكومات زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب خلال فترة الازدهار الاقتصادي، و بالمقابل تخفض الإنفاق و تزيد الضرائب خلال فترة الركود. في حين تأخذ السياسة المالية "المضادة للدورة الاقتصادية" النهج المعاكس: الحد من الإنفاق و زيادة الضرائب خلال فترة الازدهار ، و زيادة الإنفاق و خفض الضرائب خلال فترة الركود²، بينما السياسة المالية المستقرة تلك السياسة التي تتميز بانعدام الارتباط بين الدورة الاقتصادية و باستقرار في الإنفاق الحكومي.

كشفت العديد من الدراسات مثل (Gavin و آخرون. 1996، Gavin و Perotti 1997 ، Stein و آخرون 1999، Talvi و 1999Vegh) على دورية السياسة المالية في الدول النامية و منها تلك التي تعتمد على الموارد الطبيعية مقارنة بالدول الصناعية. أكد Gavin و Perotti (1997)³ على أن الحكومات في البلدان النامية غير قادرة على التحكم في سياساتها المالية لمواجهة التقلبات الدورية بسبب القيود الائتمانية الصارمة التي تمنعهم من الاقتراض خلال فترات الركود، إضافة إلى ذلك الحكومات مقيدة لتسديد ديونها ، مما يؤدي بها لمسيرة التقلبات المالية الدورية.

كما أشارت العديد من الدراسات التحريبية لدورية السياسة المالية في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي **OECD**. على وجه الخصوص **Abbott and Jones (2011)**⁴، **Hercowitz**

¹ Barro, R.J(1979). : "On the determination of the public debt." ,*Journal of Political Economy* 87, P940-971.

² Alesina, Alberto; Campante, Filipe R.; Tabellini, Guido (2008). "Why is Fiscal Policy Often Procyclical?". *Journal of the European Economic Association*. 6 (5): 10061036. doi:10.1162/JEEA.2008.6.5.1006

³ Gavin, M, & Perotti, R. (1997). "Fiscal Policy in Latin America." ,*NBER Macroeconomics Annual*, 11-61.

⁴ Abbott, A., & Jones, P. (2011). Procyclical government spending: patterns of pressure and prudence in the OECD. *Economics Letters*, 111(3), 230-232.

Strawszynski (2004)¹، Lane (2003)²، Arreaza وآخرون (1999)³ حيث توصلت إلى أن الفوائض المالية في المتوسط تقترب من التقلبات الدورية و أيضا يتغير الاستهلاك الحكومي إيجاباً ولكن بشكل أقل نسبياً مع تقلبات الإنتاج.

قام كل من Roberto Golinelli* and Sandro Momigliano (2007)⁴ بدراسة توضح ما مدى الاستجابة الدورية للسياسات المالية مع اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical) أو ضد الدورة الاقتصادية (Countercyclical). في منطقة اليورو (1978-2006) وما إذا كانت السياسة المالية تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية أو ضد اتجاه الدورة الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ميلاً طفيفاً نحو الدورية يظهر مع مرور الوقت، وأن تأثير السياسات المالية قوي وواضح على العجز الهيكلي والدين العام. إضافة إلى التفسيرات التي قدمها الاقتصاديون لتوضيح الاختلاف في مسار السياسة المالية بين البلدان النامية و الصناعية (المذكورة سابقاً)، يعد الجانب السياسي و المؤسساتي من بين أهم الأسباب الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي و الأزمات و التعرض لتقلبات الدورة الاقتصادية و بالتالي دورية السياسة المالية في البلدان النامية. أما فيما يخص البلدان النفطية ففي معظمها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع المحروقات، غالباً تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول في هذه البلدان بزيادة النفقات العامة بشكل كبير، و تتجه هذه الأخيرة لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول و بالتالي تؤدي التقلبات في أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سياسة الانفاق العام، أو ما يسمى بدورية السياسة المالية.

و من بين الأسباب المؤدية لانتهاج الدول النامية لتبني سياسيات دورية ما يلي:

◀ عدم توفر جهاز مالي كفاء قادر على تقدير النفقات العامة و خفضها في الأوقات السيئة (كأنخفاض أسعار الموارد الطبيعية مثلاً النفط) بانتهاج سياسات مالية انكماشية، أو تحديد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي و السياسي لتلك الدول.

¹ Hercowitz, Z., & Strawszynski, M. (2004). Cyclical ratcheting in government spending: evidence from the OECD. *Review of Economics and Statistics*, 86(1), 353-361.

² Lane, P. (2003). The cyclical behaviour of fiscal policy: evidence from the OECD. *Journal of Public Economics*, 87(12), 2661-2775.

³ Arreaza, A., Sorensen, B.E., Yosha, O., (1999) "Consumption smoothing through fiscal policy in OECD and EU countries". In: Poterba, J.M, von Hagen, J. (Eds) *Fiscal Institutions and Fiscal Performance*. University of Chicago Press, Chicago IL, 59-80

⁴ Golinelli, Roberto and Sandro Momigliano (2007). The Cyclical Response of Fiscal Policies in The Euro Area – Why Do Results of Empirical Research Differ So Strongly?, *University of Bologna*, Department of Economics, wptemi:td_654_08.

◀ الخلط بين التنظيم السياسي و المالي و التطبيقي للسياسات المالية فالرفع من الإيرادات الحكومية أثناء الأوقات الجيدة يزيد من حجم الضغوطات السياسية للمزيد من الانفاق و بالتالي لجوء الدول إلى سياسات مالية توسعية .

II. المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها واضعي السياسات الاقتصادية في جل دول العالم سواء دول متقدمة كانت أو نامية. لكونه هدف يمثل عصاره الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تحقيق العيش الكريم لأفراد المجتمع و ضمان حياة اجتماعية كريمة. وقد أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين في شتى البلدان خلال العقود الخمسة الماضية، وتكرس الاعتقاد بأن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة بالإضافة إلى المساواة في الدخل والعدالة في توزيع الثروة في المجتمع.

II. 1. مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة هدفا هاما للسياسة الاقتصادية، وقد تطرقت العديد من البحوث والدراسات المكرسة لشرح كيف يمكن تحقيق هذا الهدف، وقد حظي مفهوم النمو الاقتصادي باهتمام كبير بين الباحثين.

فمن وجهة نظر (Jean Arrous (1999)¹ أن النمو الاقتصادي يمثل تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. وفي نفس الاتجاه ذهب (Abata, Matthew Adeolu and all (2012)² على أن النمو الاقتصادي "ذلك التوسع في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل للبلد"، بينما يؤكد (Simon Kuznets (1971)³ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد من خلال دراساته استنادا إلى بيانات تجريبية للنمو الاقتصادي، مما عزز المعرفة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي وعملية التنمية، أن النمو الاقتصادي "هو الزيادة طويلة الأجل في القدرة على توفير تنوع متزايد في السلع، فإن هذه القدرة المتنامية تستند إلى التقدم في التكنولوجيا والتغيرات المؤسسية والأيدولوجية التي تتطلبها" ويحصر النمو الاقتصادي في الزيادات المستمرة في إنتاج الثروات المادية، و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري- فضلا عن التقدم التقني و

¹ Jean Arrous(1999) : " les théories de la croissance", éditions du seui , paris, p 9.

² Abata, Matthew Adeolu and all(2012): "Fiscal/Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: A Theoretical Exploration", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 5,p79.

³ C. Rodrigues(2016) : "La croissance économique", ESH – ECO1, Chapitre 8, paris,p06.

كفاءة النظم الاقتصادية- هي المصادر الأساسية للنمو ، فرأس المال المادي و البشري يؤثر بشكل إيجابي على انتاجية العامل و تنمية القوى العاملة من حيث التدريب و التأهيل الى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد الى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم و الوضع الأمثل للإنتاج¹.

وفي خضم الدراسات الحديثة و في تحليله تعرض (2012) Alina-Petronela HALLER² ضمن طرحه حول: -Concepts of Economic Growth and Development- أن النمو الاقتصادي بالمعنى المحدود، هو زيادة الدخل القومي للفرد، وهو ينطوي على تحليل خاص من الناحية الكمية، أما بالمعنى الأوسع، فإنه ينطوي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة في الثروة الوطنية، بما في ذلك القدرة الإنتاجية، معبراً عنها بالحجم المطلق والنسبي للفرد الواحد، وتشمل أيضاً التعديلات الهيكلية للاقتصاد. ومن ثم يمكننا القول كذلك أن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة أحجام الاقتصادات الوطنية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وفي نفس الاتجاه السابق فإن النمو الاقتصادي يعني "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوماً على عدد السكان"³.

2.II. أنواع النمو الاقتصادي:

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع و هي كالتالي⁴:

أولاً: النمو التلقائي (Spontaneous Growth)

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من

¹ توفيق عباس عبد عون السعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق-دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان، ص: 28.

² Alina-Petronela HALLER(2012):Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge", Economy Transdisciplinarity Cognition, Vol. 15, ,pp66-67.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003): "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 11.

⁴ بدر شحدة سعيد حمدان(2012): " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني1995-2010"،رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد"، غزة، ص:9.

مروره في بعض الأوقات بجزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

ثانياً: النمو العابر (Transient Growth)

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

ثالثاً: النمو المخطط (Planned Growth)

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباطاً وثيقاً بقدرته المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية.

II. 3 محفزات النمو الاقتصادي :

إن أي عملية نمو اقتصادي سواء كانت فترة قصيرة أو طويلة الأجل لابد من وجود عوامل للنمو الاقتصادي، و يمكن حصرها فيما يلي:

II.3.1 رأس المال Equity capital: يعرف بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين و في اقتصاد معين¹، حيث يعتبر بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات، تجهيزات، مباني، أراضي... وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج.

و العلاقة الثنائية ما بين النمو الاقتصادي و رأس المال يمكن كتابتها إذا افترضنا أن رأس المال هو العنصر الوحيد في

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k}$$

العملية الانتاجية كما يلي:

أي أن نسبة نمو الناتج الإجمالي تساوي نسبة نمو رأس المال و بعبارة أخرى، فالاستثمار (زيادة رأس المال يعني زيادة الاستثمار السنوي) هو العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي و الدليل على ذلك أن معظم دوال الإنتاج عبر تطور النظريات الاقتصادية يكون فيها رأس المال كأحد المتغيرات الرئيسية².

¹ ب. برنيه و. سيمون، (1989): "أصول الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 451.

² Bernard Bernier, Yves Simon (2001) : "initiation à la macroéconomie", Dunod, 8e édition, paris, P512.

II.3.2. رأس المال البشري (العمل) **Human Capital (Labor)** يلعب دوراً مهماً في عملية النمو، يتمثل في

مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية، لتلبية حاجياته، وحجم نمو العمل مرتبط بكل من النمو الديموغرافي و عدد ساعات العمل الذي يزيد من حجم العمالة النشيطة¹. وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج، من خلال ما يلي²:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تُعبر عن حجم الناتج الإضافي، نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة، فإن ارتفاع عنصر العمل بـ ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار: $PmL * \Delta L$ حيث PmL : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

II.3.3. الموارد الطبيعية **Natural Resources** تعرفها الأمم المتحدة على أنها أي شيء وجدته الإنسان في

بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته والتي تشمل المعادن ومصادر الطاقة والتربة والمياه الجوفية، وتمثل هذه الموارد العنصر الأساسي في مرحلة بداية النمو الاقتصادي و تبدأ بعملية تكوين رأس المال³. فأى بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو التطور بسرعة، ولكن، بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية، إلا أنها لا تمثل شرطاً كافياً لحدوث النمو الاقتصادي، من بين أسباب تخلف الدول النامية، هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الاستغلال، وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي.

II.4.3. التقدم التكنولوجي **Technological Progress** التقدم التكنولوجي هو تلك السرعة في التطوير و

تطبيق المعرفة الفنية بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد، فالتكنولوجيا تلعب دوراً هاماً في العملية الإنتاجية تقدم البلد صناعياً⁴، حيث أشار Adam Smith إلى الأهمية العظيمة للتقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية، كما اعتبر David Ricardo تنمية الاقتصاديات الرأسمالية على أنها سباق بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني. و من جهة أخرى، فإن الأهمية البالغة للتقدم التقني في التطور الرأسمالي تم الاعتراف بها من قبل Karl Marx وهذا ما أثبتته الدراسات التجريبية فإن نفقات البحث و التطوير تعد بمثابة استثمار في المعرفة، والتي تترجم على شكل

¹ Stanley Fisher et autre(2002), **Macroéconomie**, 2ème édition, édition dunod, Paris, France, p293.

² Gregory Mankiw(2003) **macroéconomie**, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique, p273.

³ محمد صالح تركي القرشي(2010): "علم اقتصاد التنمية"، إثناء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص54-55.

⁴ عريقات حربي محمد موسى(2006)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر،-عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ص237.

تكوير في تكنولوجيات جديدة فضلاً عن زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية القائمة، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي مستمر على النمو الاقتصادي¹.

إضافة إلى بعض المحددات أو العوامل غير الاقتصادية كالأستقرار الأمني و السياسي حيث يعتبر ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي السريع للبلد، أن تكون لديه إدارة قوية، فعالة و نزيهة أي خالية من الفساد على جميع المستويات كذلك يعتبر انتشار التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري و التقدم الاجتماعي، و الذي بدوره يحدد تقدم البلد.

و باختصار، النمو الاقتصادي هو نتيجة لتضافر جهود كل من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية ، و مع ذلك فإن مجرد وجود عامل واحد أو أكثر أو جميع هذه العوامل قد لا يضمن أن الاقتصاد سيكون في وضعية تمكنه من توليد القوى التي تحقق النمو السريع.

II.4. نظريات النمو الاقتصادي :

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب و ذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا. و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي. و سوف نتعرض في هذا الفصل الى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداءً من الاقتصاديين الكلاسيك تم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar و النموذج المقدم من قبل Solow ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

II.4.1. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (Ricardo) و (Maltus) و (Marx) و غيرهم. حيث كانوا يواجهون حقائق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث فترات زمنية متلاحقة . و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Employment) للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. و اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي (Micro Economic Analysis).

¹ Andrea Bassanini, Stefano Scarpetta(2001), «Les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE: Analyse empirique sur des données de panel», Revue économique de l'OCDE n° 33, II, p 13.

كما أن اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين بالنمو الاقتصادي هو اهتمام كبير بمصطلح "التقدم" الذي يعتبر شرطاً أساسياً لها هو تطوير الأساس المادي للمجتمع. وبناء على ذلك ، كان هناك شعور بأن الغرض من هذا التحليل هو تحديد ودعم كل نواحي التطور في جميع المجالات ، وبالتالي إحراز تقدم ، وتوفير أساس للسياسات والإجراءات للمضي في هذا الاتجاه . ومن الواضح أن رؤية (David Ricardo) حول نظرية القيمة والتوزيع والبحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية يجب أن تُرى في ضوء ذلك ، و تعامل (Thomas Malthus) أيضاً مع مشكلة النمو السكاني وهجمات (Adam Smith) ضد الامتيازات الاحتكارية المرتبطة بالتجارة.¹

- رؤية وأفكار (Adam Smith) حول النمو الاقتصادي:

يعتبر "A. Smith" من المنظرين الليبراليين الأوائل ، والذين يؤمنون كثيراً بفضائل السوق الحر،² وتركزت أبحاثه حول اكتساب الثروة من خلال كتابه المشهور «ثروة الأمم»- والذي أصبح المرجع الأول في الفكر الاقتصادي. ومن خلاله أقر بضرورة تقسيم العمل الذي يعتبر السبب الأول لزيادة الانتاجية ، و مصدر ثروة الأمم. وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا ، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا ملموسا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم لإكمال العمليات الانتاجية من جهة وزيادة الطاقة الإنتاجية و الأرباح من جهة أخرى. والنتيجة الأخيرة تتمثل في تراكم رس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.³

ويشير كتاب ثروة الأمم ، في جوهره ، إلى كيفية الحصول على دخل وفير للشعب. بعد التأكيد على فضائل تقسيم العمل ، ويوضح سميث أن عدم المساواة في توزيع الدخل التي تنتج عن حقيقة أن الأرض ورأس المال «تراكمت في أيدي عدد قليل من الأفراد»⁴، ومن افكار "A. Smith" مقولته الشهيرة «اليد الخفية- main» «invisible» والتي يقصد بها أن المنافسة الحرة في سبيل اكتساب المنفعة الشخصية تؤود لا محال إلى تحقيق المنفعة العامة. فارتفاع الطلب من الأفراد مثلا يكون محفزا لزيادة الانتاج وتوسع عملية استغلال المعدات والآلات في الانتاج مما يساهم بدرجة كبيرة في توسع الأسواق . وبالتالي فإن هذه الأفكار الاقتصادية ساهمت في تحديد اسباب النمو الاقتصادي حسب "A. Smith" .

¹ Donald J. Harris (2007) , THE CLASSICAL THEORY OF ECONOMIC GROWTH, The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London.

² M. Gosse(2015) , La pensée économique d'Adam Smith, Académie Aix-Marseilleparis,p01.

³ مدحت القرشي(2007) ، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات- دار وائل ، الأردن، ص ص- 56-57.

⁴ -Shirine SABERAN (2008) , La notion d'intérêt général chez ADAM SMITH : de la richesse des nations a la puissance des nations, Géoéconomie, n° 45,p57.

- رؤية وأفكار (David Ricardo) حول النمو الاقتصادي:

إن أساس النظام النظري الذي صاغه "David Ricardo" كان نظرية للقيمة ، وفي دراسته للبضاعة والقيمة الاستعملية والقيمة التبادلية يستند ريكاردو إلى آدم سميث ويبرهن أن الشيء الذي لا يملك قيمة استعمالية لا يمكن أن يظهر في شكل قيمة تبادلية ، وبالمقابل فإن الأشياء التي يمكنها إشباع حاجات معينة للناس هي فقط التي تستطيع قيمة تبادلية ، ولكن المنفعة التي تجعل من الشيء قيمة استعمالية والتي تعتبر ضرورية لتوفر القيمة التبادلية له، لا يمكن أتؤدي وظيفة مقياس للقيمة التبادلية وبالتالي فإن النسب التي يجري بموجها تبادل البضائع يختلف النظر إليها من شخص لآخر. ومن هذا المنطلق فإن ريكاردو يفرق بين ثروة المجتمع التي تتحدد بكمية القيم الاستعملية التي تقع تحت تصرفه ، وهي تتوقف على عوامل عديدة منها استخدام الآلات وتطوير التكنولوجيا وغير ذلك، وكمية القيم التي تتحدد بعامل العمل.¹

وفي هذا الصدد اعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع المدر للثروة وهي تتميز بتناقص الغلة، كما أن توزيع الدخل بطريقة عادلة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق معدل نمو جيد. حيث أن للرأسماليين دور مهم في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل وذلك لتحقيق أقصى الأرباح.

وفي تطرفه لنظرية التجارة الدولية يفسر تدفق البضائع بين البلدان من حيث الميزة النسبية (الاختلافات في الفرص وتكاليف الإنتاج). الميزة النسبية يمكن أن تنشأ بسبب اختلاف في الإنتاجية (الميزة النسبية "الريكاردية" Ricardian comparative advantage) ، أو بسبب مزيج من الاختلافات بين الصناعات في كثافة العوامل والاختلافات بين البلدان في عامل الوفرة.²

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

- رؤية وأفكار (Thomas Malthus) حول النمو الاقتصادي:

لقد وضع -Malthus- نظرية ركز فيها على النمو السكاني ، عندما اشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الانتاج والتوزيع والتبادل ، ذلك لأن العلاقة الوطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الانتاج ،

¹ بن حمود سكينه (2006)، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، ص 114/ 115.

² -Andrew B , Bernard, J and all(2007), Firms in International Trade, Journal of Economic Perspectives—Volume 21 , Number 3,p106.

وبذلك أدخل من خلال نظريته عنصري الزمن والحركة في دراسة الفعاليات الاقتصادية، وبذلك أكد أن نظرية تزايد السكان لها بالغ الأثر على النمو الاقتصادي.¹

ربط مالتوس بين حجم السكان في المجتمع وحجم الموارد الغذائية المتوفرة، أي أن حجم السكان في كل زمان هو تابع لحجم الموارد الغذائية المتوفرة، وكأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين فإذا حصل ارتفاع في حجم الموارد الغذائية المتاحة فإن حجم السكان سوف يرتفع أيضاً. حيث يشير مالتوس إلى أن "توفر المواد الغذائية وارتفاع مستوى الدخل يشجعان الفراد على الانجاب أما نقص المواد الغذائية وانخفاض مستوى الدخل فعلى العكس من ذلك. كان حجر الزاوية في نظرية مالتوس أن السكان من وجهة نظره يتزايدون وفق متواليه هندسية بينما تتزايد مواردهم الغذائية التي تنتجها الأرض وفق متواليه حسابية فقط، فقدرة السكان أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، فالسكان يتزايدون بنسبة هندسية، بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية، وبهذا المعنى لن يكون ثمة توافق بين كل من المعدلين، أي معدل نمو السكان من جية ومعدل نمو الموارد الغذائية من جية أخرى.²

- رؤية و أفكار (Karl Marx) حول النمو الاقتصادي:

من خلال استقراء أفكار -Karl Marx- يتضح أنه وصل إلى حتمية وجود فائض في القيمة في النظام الرأسمالي وحمل هذا الأخير وحده مسؤولية الاستغلال وراح يبين أن تطور هذا النظام يحمل بذور فئائه ، ويكشف من خلال كتابه -رأس المال- الذي نشره سنة 1867 عن اشكال فائض القيمة التي تمثل كل منها مرحلة في تطور أسلوب الانتاج الرأسمالي.³ وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقيّة واهتدى كارل ماركس إلى أن النظام الاشتراكي هو المخرج لما فيه من فرضيات اعتبرها اسس للنظام البديل ، والتي أصدرها في كتاباته اللاحقة وهي كما يلي:⁴

- -الملكية العامة لموارد الإنتاج :حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل

¹ بن حمود سكينه (2006)، مرجع سبق ذكره، ص101.

² ماجد أبو حمدان، حال صالح (2017)، الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية، مجلة جامعة تشرين للمبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 6، ص84.

³ بن حمود سكينه (2006)، مرجع سبق ذكره، ص135.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي (2001)، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص85.

- أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي
- إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي : تجري عملينا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار
- التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول

II. 4. 2. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

بنت نظرية النمو النيوكلاسيكية The Neo classical Growth Theory أسسها على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، كما أن عنصر العمل و رأس المال يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج، من أبرز أعلام هذه المدرسة Alfred Marshall، Stanley Jevons، Carl Menger و آخرون

II. 4. 1. 2. نظرية Schumpeter في النمو الاقتصادي:

إتجه -Joseph Schumpeter- إلى التخصص في ميدان القانون والاقتصاد في جامعة فيينا ، شغل منصب وزير المالية النمساوي لفترة قصيرة. بعد ذلك تولى منصب رئيس بنك خاص في فيينا. ثم أستاذا بجامعة هارفرد.¹ صدر له كتاب بعنوان "نظرية التنمية الاقتصادية: تحقيق في الأرباح ، رأس المال ، الائتمان ، الفائدة ، ودورة الأعمال"، الذي نشر سنة 1911 والذي يشير إلى الأعمال الأكثر تميزاً في النظرية الاقتصادية وقيمتها قريبة من الأعمال الرئيسية لآدم سميث ، كارل ماركس ، ليون والراس ، ألفريد مارشال ، جون ماينارد كيتز. ومن خلال نظريته قدم Schumpeter عرضاً للتطورات الخاصة في العالم من خلال التغيرات الحادثة في التقدم التقني والتكنولوجي ،² وأعطى إسهاماً أساسياً ضمن نظرية اقتصاد السوق من خلال توضيح الجدال عن الدور الحاسم لرائد الأعمال الابتكاري في تنفيذ آليات التنمية الاقتصادية الحقيقية ، أي التنمية القائمة على عنصر

¹ - Alin Croitoru (2012) The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle of Schumpeter, J.A , JOURNAL OF COMPARATIVE RESEARCH IN ANTHROPOLOGY AND SOCIOLOGY, Volume 3, Number 2, p138.

² IURII BAZHAL(2016) The Theory of Economic Development of J.A. Schumpeter: Key Features, MPRA Paper No. 69883, p07.

الابتكار. ويمكن القول أن Schumpeter من خلال نظريته أدخل فئة اقتصادية جديدة لرائد أعمال المبتكر كعامل يحفز النمو الاقتصادي.¹

وفي خضم تحليله المعمق للظاهرة وصف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تاريخية من التغييرات الهيكلية ، مدفوعة إلى حد كبير بالابتكار ودورات الأعمال ، و قسم عملية الابتكار إلى أربعة أبعاد: الاختراع والابتكار والانتشار والتقليد. ثم يضع رجل الأعمال الديناميكي في منتصف تحليله وأن إمكانية ونشاط رجال الأعمال، بالاعتماد على اكتشافات العلماء والمخترعين، يخلق فرصاً جديدة تماماً للاستثمار والنمو والتوظيف. ومن ثم ، فإن الأرباح الناتجة عن هذه الابتكارات هي الدافع الحازم لزيادات جديدة في النمو.²

وأشار Schumpeter إلى أن أي الابتكار يمكن أن يندرج ضمن النقاط الأساسية التالية:³

1- تقديم منتج جديد.

2- إدخال طريقة جديدة للإنتاج.

3- اقتحام سوق جديد.

4- البحث عن مصدر جديد لتوريد المواد الخام أو السلع شبه المصنعة.

5- تنفيذ تنظيم جديد لطريقة العمل.

وتكون عملية إخراج الاقتصاد من الدائرة المغلقة من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق أصحاب المشاريع القادرين على تقديم بعض الابتكارات في مجالات مختلفة وبالتالي سيحققون أرباحاً عالية. وعند هذه النقطة تبدأ ديناميكيات الأعمال بإحداث مفهوم التغييرات التي يجلبها رائد الأعمال.⁴ ويمكن توضيح أكثر وفق الشكل البياني الموالي:

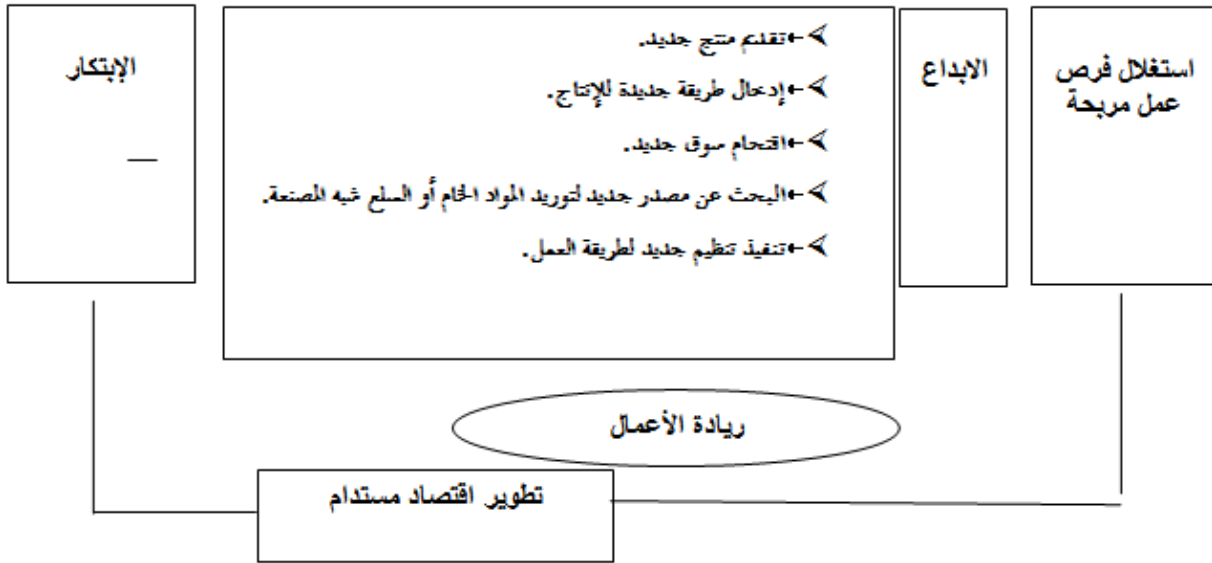
¹ Alin Croitoru , op cit ,p140.

² Karol Śledzik, (2015)Schumpeter's theory of economic development: an evolutionary perspective, Young Scientists Revue,p92.

³-Sqnket Suman, 4 Main Features of Schumpeter's Theory of Economic Development, published in EconomicsDiscussion.net

⁴ -PROF. KRUME NIKOLOSKI, REVIEW OF THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT: SOME SHUMPETRIAN INSIGHTS, Economy Series, Issue 6/2016,p95.

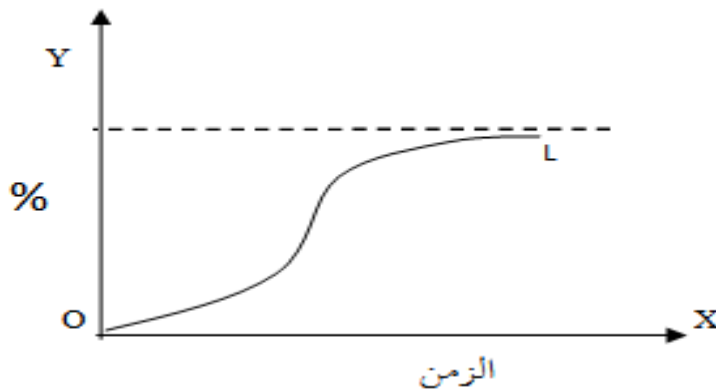
الشكل البياني (I-6): دور ريادة الاعمال في تطوير اقتصاد مستدام.



Source: PROF. KRUME NIKOLOSKI(2016), REVIEW OF THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT: SOME SHUMPETRIAN INSIGHTS, Economy Series,p95.

وفي هذا الإطار فإن تمويل رجال الأعمال المبدعين يكون من خلال التوسع الائتماني المصرفي. بما أن الاستثمار في الابتكار محفوف بالمخاطر ، وبمجرد أن تصبح الابتكارات ناجحة ومربحة ، يتبعها رواد أعمال آخرون أطلق عليها Schumpeter "مجموعات سرب". قد تؤدي الابتكارات في مجال واحد إلى ابتكارات أخرى في المجالات ذات الصلة. على سبيل المثال ، فإن ظهور صناعة السيارات ، قد يحفز بدوره موجة من الاستثمارات الجديدة في بناء الطرق السريعة والإطارات المطاطية والمنتجات البترولية الخ

الشكل البياني (I-7): زيادة وتيرة الابتكار في الشركات:



Source : Sqnket Suman, 4 Main Features of Schumpeter's Theory of Economic Development, published in EconomicsDiscussion.net.

ويمكن تفسير انتشار الابتكار من خلال الشكل البياني أعلاه، حيث يتم أخذ النسبة المئوية من الشركة على طول المحور Y والوقت على طول المحور X. يمثل المنحنى "OL" أن الشركات تتبنى ابتكاراً بطيئاً لتبدأ، ولكن سرعان ما تعرف زيادة في منسوب الابتكار، لكنه لم يصل إلى نسبة 100 بالمائة من اعتماد الشركات.

II. 2.2.4 نموذج Harrod-Domar :

إن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod " و " Evesy Domar " والتي عرفت فيما بعد بنموذج " " Harrod-Domar تعد كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو و تستند إلى التحليل الكيتري الساكن¹، يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل) وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب². يؤكده Harrod et Domar على ضرورة تساوي الادخار المتوقع الناتج من دخل مستوى العمالة الكاملة مع حجم الاستثمار المتوقع بغرض الحفاظ على حالة الاستخدام الكامل. وقد تم افتراض أن³:

S: هو الادخار المتوقع أو المطلوب

I : هو الاستثمار المتوقع أو المطلوب

و بالتالي: $S = \alpha Y$ ، حيث: α = الميل الحدي للادخار.

I = $\mu \Delta Y$ ، حيث: μ = معامل رأس المال أو المعجل.

عند مستوى الاستخدام الكامل لدينا $S = I$ وبالتالي: $\mu \Delta Y = \alpha Y$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\alpha}{\mu}$$

ومنه: $\frac{\Delta y}{y}$ نسبة التغير في الدخل ΔY إلى إجمالي الدخل Y خلال فترة زمنية .

بالنسبة لهارود: $Gw = \frac{\Delta y}{y}$ (Warranted rate of Growth) ولدومار $\sigma \times \alpha = \frac{\Delta y}{y}$

¹ مدحت القريني (2007): "التنمية الاقتصادية"، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص، 73-75.

² Jean Arrous (1990): "Les théories de la croissance ", Paris, éditions du seuil, p.32.

³ Jean Arrous, op cit , p48-51.

فلضمان نمو مستقر لا بد أن ينمو الدخل بمعدل μ سنوياً، وهذا المعدل للنمو هو نفسه G_w لـ Harrod ويمثل معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه $\sigma \times \alpha$ لـ Domar (حيث σ يمثل إنتاجية رأس المال، و α هو الميل الحدي للدخار).

II. 4. 3. 2. نموذج Robert Solow في النمو الاقتصادي:

Robert Solow كانت له الأسبقية في سنة 1956، في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية. يركز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال. يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل، و كانت الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي دراسة النمو الاقتصادي على المدى الطويل و ثبات تطوره.

تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لنماذج النمو الاقتصادي كل من Harrod-Domar و Solow يتفقان معاً على أن عامل التقدم التكنولوجي، يتحدد من خارج النموذج *exogenously determined*، أي اعتباره عامل مستقل و معطى من خارج النظام¹.

تمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) و مردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه، العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي²:

$$Y(t) = F(K(t) + A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن، يفترض النموذج أيضاً أن دالة الإنتاج هي من النوع "Cobb-Douglas" حيث:

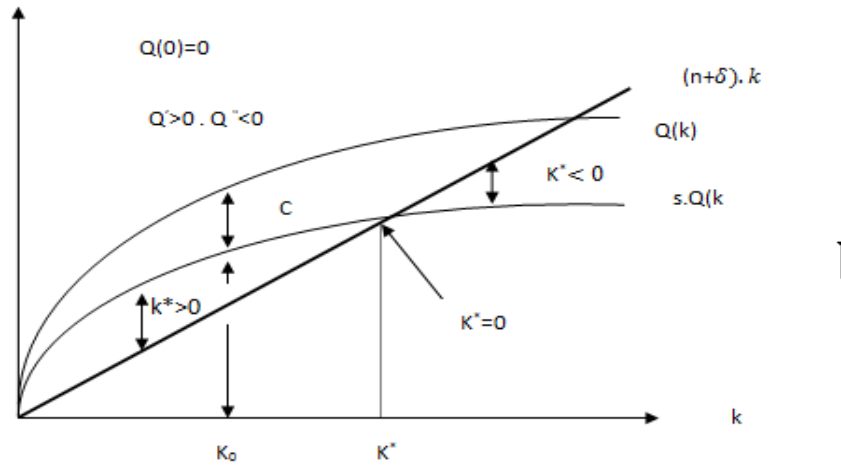
$$Y = F(KL) = K^\alpha L^{(1-\alpha)}$$

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة¹، أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي².

¹ محمد عبد السلام شهاب(2000): " احتساب محددات النمو الاقتصادي "، دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد 83، ص 17.

² David Romer(1997): " Macroéconomie approfondie ", Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, p 8.

الشكل البياني (I-8): التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي



Source : Robert j. Barro, Xavier sala .I- Martin :(1996),"la croissance économique ",Edi science internationale France , p21

يمثل هذا المنحنى كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، حيث تعطى نسبة التغير في K بالفرق بين المنحنيين $s.Q(k)$ و $(n+\delta).k$ ، و عند تقاطع هذين المنحنيين نجد:

$$\frac{k^*}{k} = 0 \Rightarrow k^* = 0, \quad k^* = k$$

و في الحالة التوازنية ، خارج هذه الحالة يكون لدينا :

$$K_0 < k^*, \quad k^* > 0$$

$$K_0 > k^*, \quad k^* < 0$$

الحالة الأولى يتزايد رأس المال الفردي في الاقتصاد ، و يكون لدينا ما يسمى بتعزيز ، تقوية رأسمال في الاقتصاد أما فيما يخص الحالة الثانية فرأس المال الفردي يتناقص و هو ما يسمى بتوسيع رأس مال.

¹ Robert j. Barro, Xavier sala .I- Martin :(1996),"la croissance économique ",Edi science internationale France, p20.

² David Romer, op cit , p 8 -9-.

II. 3.4. النظريات الحديثة للنمو :

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو Théorie de la croissance endogène تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهورها إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً والاختلاف الكبير في معدلات نموهم¹.

◀ نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد نموذج (AK):

يعطى النموذج العام للنمو AK كما يلي:

$$Y = AK$$

أين A : ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي.

K: في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري.

و الإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب $y=A k$ ، و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية ل A .

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، و يعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري².

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية تعتبر مصدراً للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير.

على ضوء الأعمال المقدمة من قبل (Romer(1986)، Lucas(1988)، Romer(1990)، (1991) Barro(1991)•Rebello ، و غيرهم، حيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة، رأس المال البشري، و السياسات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي³. على سبيل المثال توصل

¹ Bernard Guerrien (1996) : Dictionnaire d'analyse Economique , Edition la Découverte , 3^e édition, Paris ,p127.

² Rober J. Barro, Xavier Sala -I- Martin(1996):" La croissance économique", Edition s science international, Paris,p.44.

³ Barro. R.J(1991): "Economic growth in cross-section of countries", Quarterly journal of Economics, 106,407-443, p.41.

¹ Benhabib and Spiegel 1994 أن المستوى الحالي لرأس المال البشري في الاقتصاد لديه علاقة إيجابية مع دخل الفرد ، ولكن النمو في مستوى رأس المال البشري لا يكون لها تأثير كبير على النمو في دخل الفرد. نظريا ، يعتقد أن رأس المال البشري يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع النمو الاقتصادي ، أما تجريبياً العلاقة المذكورة لا تكون صحيحة إلا عندما تمتلك دولة مؤسسات قوية ومواطنيها لديهم فرص اقتصادية وافرة، و كذا كفاءة و فعالية الأسواق (Muhammad Ali و آخرون 2018) ². إضافة إلى ذلك فنوعية المؤسسات داخل البلد يؤثر على بيئة النمو ويؤثر على عملية النمو من خلال تحديد آثار عوامل الإنتاج المعتادة ، بما في ذلك تراكم رأس المال البشري على سبيل المثال ، قدمت Farida & Esfahani (2008) ³ دليلاً تجريبياً حول تأثير الفساد على الإنتاجية الرأسمالية البشرية والنمو في لبنان يمتد تحليلهم من نموذج النمو Solow عن طريق إدراج الفساد كحاجز إضافي. خلصت النتيجة إلى أن الفساد يؤدي إلى عدم الكفاءة في الاقتصاد عن طريق خفض الاستثمار ، والحد من الفعالية من الإنفاق الحكومي وتقويض إنتاجية رأس المال البشري. في غياب الطلب الكافي على القوى العاملة المؤهلة ، إما أن يستقر الأفراد المهرة أقل إنتاجية بكثير و من جانب آخر يوضح (Romer 1990) ⁴، أن بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول إلى أهدافها باستغلال الابتكارات المالية. في هذه النماذج يعتبر وقع الابتكارات هو الذي يحدد النمو في الأجل الطويل. كما يأخذ إنتاج المعرفة في نماذج Arrow (1962) و Romer (1986) ، على أنه إنتاج للنشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، هناك الأعمال المقدمة من قبل Helpman Grossman (1991) ⁵ و Howitt Aghion (1992) ⁶ ، حاولت اعتبار متغيرة التقدم التقني كمتغيرة داخلية، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي، انطلاقاً من سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ذاهم. تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث

¹ Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel. 1994. The role of human capital in economic development evidence from aggregate crosscountry data. *Journal of Monetary Economics* 34: 143–73.

² Muhammad Ali, Abiodun Egbetokun and Manzoor Hussain Memon (2018) : " Human Capital, Social Capabilities and Economic Growth", *Economies* 2018, 6, 2: www.mdpi.com/journal/economies

³ Farida, Moe, and Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani. 2008. Corruption and economic growth in Lebanon Paper presented at 52nd Annual Australian Agricultural and Resource Economics Society Conference, Canberra, Australia, February 5–8. Canberra: Australian Agricultural and Resource Economics Society.

⁴ Paul M. Romer (1990) : Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, 1990, vol. 98, no. 5, pt. 2

⁵ Giulio Guarini, 2011. "[Innovation and Growth in the Grossman-Helpman's 1991 Model with Increasing Returns](#)," *Economics Bulletin*, Access Econ, vol. 31(1), pages 147-155.

⁶ PHILIPPE AGHION AND PETER Howitt (1992) : A MODEL OF GROWTH THROUGH CREATIVE DESTRUCTION, *Econometrica*, Vol. 60, No. 2 (March, 1992), 323-351

التطوير، نجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو، تلك التي تركز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في عملية النمو في البلد.

II.4.4. النمو الاقتصادي في الدول النفطية:

تفتقر أغلب الدراسات النظرية و خاصة التجريبية في أدبيات النمو لدراسة وضعية النمو في اقتصاديات الدول النفطية و الغنية بالموارد الطبيعية، و الجزائر تعتبر من بين هذه الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية و تراجع في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، بالمقابل لا يمكن لأحد تجاهل أهمية الصادرات لتحفيز النمو الاقتصادي لبلد ما Marshall¹(1890) فالتجارة الدولية هي أسرع مصدر تحقيق نمو اقتصادي قوي، لكن بشرط تنويع الصادرات Nurkse² (1959) ، قد بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة للنفط على غرار الجزائر ، ليبيا ، نيجيريا و بلدان أخرى ، أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة. فقد توصل الاقتصاديان J.D.Sachs & A.M.Warner³ (1995) إلى أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة حيث أجريا دراسة تضم اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية و التي تمثل فيها صادرات هذه الأخيرة نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 إلى 1989 ، كذلك خلص Throvaldur Gylfason⁴ (2001) إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة الموارد ، و يضرب مثلاً ببلد يعتبر من أكبر البلدان المنتجة و المصدرة للنفط ، نيجيريا. وضح Sala-i-Martin and Subranabian⁵ (2003) أن وفرة الموارد له تأثير ضئيل على النمو ، لكنه يؤثر سلباً على الجودة المؤسسية.

¹ Marshall, A (1890). "Principles of Economics," 8th edn. Macmillan, London.

² Nurkse, R (1959). "Notes on unbalanced growth." Oxford Economic Paper. 11(3), 295–297

³ Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:2,3 .

⁴ Gylfason T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development" , European Economic Review 45, 2001,P:848- 850.

⁵ Sala-I-Martin, X., & Subramanian, A. (2003). Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria. IMF Working Paper, Retrieved from <https://repositori.upf.edu/bitstream/handle/10230/344/685.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

II 1.4.4. نموذج نمو طويل الأجل لاقتصاديات الدول النفطية :

تم استحداث نموذج نمو طويل الأجل لاقتصاد رئيسي يعتمد على تصدير النفط من قبل Kamiar & Esfahani (2012)¹ يقوم هذا النموذج باختبار النظرية على المدى الطويل باستخدام بيانات فصلية عن تسعة اقتصادات نفطية رئيسية ، ستة منها وهم أعضاء حاليون في أوبك (إيران - الكويت - ليبيا - نيجيريا - المملكة العربية السعودية وفنزويلا) ، بالإضافة إلى إندونيسيا التي هي عضو سابق ، والمكسيك والنرويج ، والتي هي أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بشكل عام .

هذا النموذج هو امتداد لنموذج النمو العشوائي الذي تم تطويره من قبل (Binder and Pesaran 1999) حيث يسمح باستثمار جزء معين من عائدات تصدير النفط في الاقتصاد المحلي. نحن نميز بين الحالتين حيث نمو الدخل الناتج عن النفط g_0 أقل من معدل النمو الطبيعي (مجموع النمو السكاني n ، ونمو التقدم التقني g) وبالتالي

$$g_0 > g + n$$

$$Y_t = A_t L_t f\left(\frac{K_t}{A_t L_t}\right)$$

حيث: Y_t هو الناتج الحقيقي ، A_t مؤشر للعمالة و التقدم التكنولوجي المعزز.

بناءً على بعض الأدبيات، سيتم الافتراض أن A_t و L_t متغيرات خارجية تابعة موضحة في العمليات الخطية المبينة كالتالي:

$$a_0 + g_t + \mu_{at} \ln(A_t) =$$

$$l_0 + n_t + \mu_{lt} \ln(L_t) =$$

حيث: a_0, l_0 متغيرات ثابتة تمثل المنح المخصصة للاقتصاد والتكنولوجيا والعمل.

g و n هي معدلات نمو الدولة الثابتة للتكنولوجيا ومدخلات العمل على التوالي.

$$X_t = \frac{E_t P_t^0 X_t^0}{P_t}$$

حيث X_t : القيمة الحقيقية لصادرات النفط (الصافي)

¹ Esfahani, Hadi Salehi; Mohaddes, Kamiar; Pesaran, M. Hashem (2012): An empirical growth model for major oil exporters Discussion Paper series, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit, No. 6468, <http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:101:1-201208065509>

P_t^0 سعر البرميل من النفط بالدولار الأمريكي

X_t^0 إجمالي عدد البراميل من صادرات النفط.

E_t سعر الصرف من حيث الدولار الأمريكي.

P_t المستوى العام لأسعار المستهلك. وعموماً ، فإن نتائج الاختبار داعمة لوجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي والدخل النفطي الحقيقي لمعظم الدول المصدرة للنفط.

III. فعالية السياسة المالية :

للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الأخرى نظراً لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية ن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة .

III. 1. فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM :

نموذج IS-LM تم اقتراحه من قبل John Hicks سنة 1937 في مقاله " Mr Keynes and the Classics"، قام بشرحه و تفسيره Alvin Hansen، يطلق عليه أحياناً نموذج¹ Hicks-Hansen . يعتمد النموذج على الفرضيات التالية²:

- الاقتصاد مغلق (لا يوجد تبادل مع العالم الخارجي).
- ثبات مستوى الأسعار و الأجور في المدى القصير.
- النقد غير حيادي يتم الطلب عليه لغرض المعاملات، الاحتياط، المضاربة.

يحدد نموذج IS-LM توازناً عاماً عند تقاطع سوق السلع والخدمات ، والذي يربط بين الاستثمارات والمدخرات (الاستثمارات والمدخرات Investment-Saving ، IS) والسوق الذي يربط بين الطلب والعرض النقدي (السيولة ، أي "تفضيل السيولة وعرض النقود" Liquidity-Money ، المتمثلة في منحني LM). حيث يحدد هذا النموذج التوازن المشترك بين هذين السوقين عند مستوى توازن الطلب وسعر الفائدة. هنالك سوق ثالث

¹Hyman P.Minsky (2008) :«John Mynard Keynes »,Columbia University Press1975,Second Edition McGrewHill ;P37-46.

²Tovonony Razafindrabe, Introduction au modèle IS-LM, Document de travail, Université paris ouest Nanterre LaDéfense, 2011, p 08.

هو سوق السندات يمكن تجاهله في الدراسة وهذا حسب قانون Walras "إذا تحقق التوازن في $n-1$ من الأسواق فإنه من الضروري أن يتحقق التوازن في كل الأسواق n "¹ (تتم الدراسة بافتراض أننا في حالة اقتصاد مغلق).

- توازن سوق السلع و الخدمات منحنى IS إن منحنى IS يعطي كل التوليفات من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الإنفاق مع الدخل الشكل (01) ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي²:

$$1. \text{ دالة الاستهلاك } C = C_a + c(Y - T) \text{ ، بحيث:}$$

C : مستوى الاستهلاك، C_a : الاستهلاك المستقل عن الدخل.

c : الميل الحدي للاستهلاك.

Y : الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي.

T : مستوى الضرائب.

$$2. \text{ دالة الاستثمار } I = I_a - gi \text{ ، بحيث:}$$

I_a : الاستثمار المستقل، g : حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة

$$3. \text{ دالة الضرائب } T = T_a + tY \text{ ، بحيث:}$$

T_a : الضريبة المستقلة عن الدخل، t معدل الضريبة.

4. دالة الإنفاق الحكومي $G = \bar{G}$ اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج.

$$5. \text{ معادلة التوازن: } S + T = I + G \text{ ، أو } Y = C + I + G$$

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$\begin{aligned} C + I + G = Y &\Rightarrow Y = C_a + cY - cT_a - ctY + I_a - gi + G \\ &\Rightarrow Y(1 - c + ct) = C_a - cT_a + I_a - gi + G \Rightarrow \end{aligned}$$

¹ شيبى عبد الرحيم (2013)، مرجع سابق، ص 97.

² البشير عبد الكريم: مداخلة "الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية"، مقدمة في ملتقى دولي تحت عنوان: السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، ص 8.

$$Y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \dots\dots(1)$$

⇒

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (IS) معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i , Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات.

- توازن سوق النقد منحنى LM: إن التوازن في سوق النقد يعني تساوي الكتلة التي تخلقها الدولة و مخزون النقود المحتفظ بها لدى العائلات التي تطلب النقود تحت ثلاثة دوافع: الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط الذي يرتبط طردياً مع مستوى الدخل، و الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي يرتبط عكسياً مع معدل الفائدة¹. و يعبر عنه بالمعادلات التالية:

1. الطلب على النقود : ويشمل الطلب بغرض المعاملات والطلب بغرض المضاربة

$$L = kY + (L_a - m_i)$$

2. عرض النقود $M_o = \bar{M}_o$

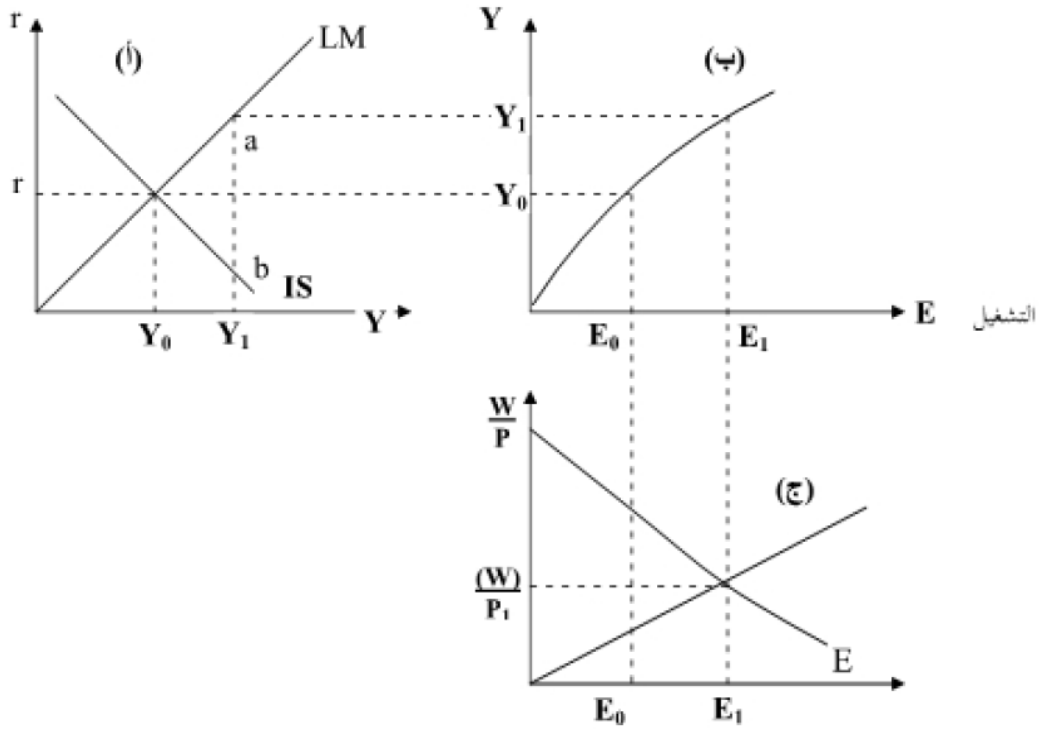
3. معادلة التوازن $L = M_o$

$$Y = \frac{\bar{M}_o - L_a}{k} + \frac{m_i}{k} \dots\dots(2)$$

بيانياً بافتراض تغير مستوى الدخل وبالتالي تغير الطلب على النقود، فإذا زاد الدخل يزحف منحنى الطلب على النقود إلى أعلى محدداً توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، وبتوصيل النقطتين التوازنيتين نحصل على المنحنى والمبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل. ونشير هنا إلى أن ميل منحنى LM يعتمد على مدى استجابة الطلب على النقود الحقيقية لتغيرات سعر الفائدة فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر كلما انخفض ميل المنحنى LM .

¹ شيبى عبد الرحيم، مرجع سابق، ص98.

الشكل البياني (9-I): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع اختلال سوق العمل



المصدر: شبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 99

- التوازن الآني للسوقين معا: ويتحدد التوازن بيانياً بتقاطع المنحنى IS والمنحنى LM، ليتقرر المستوى التوازني للدخل ومستوى سعر الفائدة التوازني في السوق كما هو موضح بالشكل (III-1) الجزء (أ). أما الجزء (ب) يوضح مستويات الدخل (الانتاج) المقابلة لمستويات التوظيف، و الجزء (ج) توازن سوق العمل عند نقطة التقاء منحنيات العرض مع الطلب، إن الدخل Y_0 يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود. إن مستوى التوظيف المقابل لدخل التوازن E_0 هو والذي لا يحقق التوازن في سوق العمل، في حين يتحقق هذا الأخير عند E_1 وبالتالي فإن البطالة الاجبارية الناتجة من قصور الإنفاق تقدر بالفارق $E_1 - E_0$. و من هنا يأتي تدخل الدولة بتطبيق عدة سياسات (نقدية-مالية) لتحفيز الطلب و تحقيق توازن سوق العمل. وقد يخلت هذا الوضع التوازني نتيجة لاختلال سوق السلع أو السوق النقدي فتتحرك الآليات المعتادة للتخلص من الفوائض المستجدة. ويستمر التحرك حتى يتم استرجاع التوازن الأصلي لاقتصاد السوقين.

بحل المعادلتين (1) و (2) ذات المجهولين i و Y نحصل على الدخل و معدل الفائدة التوازنيين:

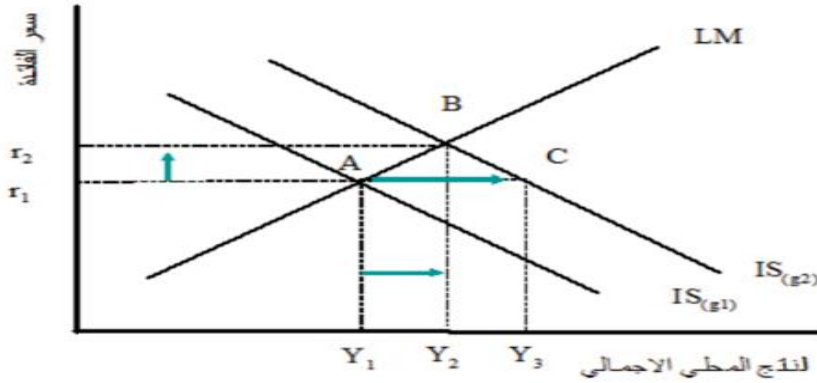
$$i = \frac{1}{m(1-c-ct)} [kC_a - kcT_a + kI_a + k\bar{G} + L_a(1-c-ct) - \bar{M}_o(1-c+ct)]$$

$$Y = \frac{1}{1-c+ct + \frac{gk}{m}} \left[C_a - cT_a + \bar{G} - \frac{gL_a}{m} + \frac{g\bar{M}_o}{m} \right]$$

III. 2. فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي:

تستخدم الدولة سياساتها المالية للتأثير على مستوى الدخل و سعر الفائدة بما يتماشى مع حالة الاقتصاد ، إلا أن التفاعل بين التغيرات في السوق المالي و السوق النقدي قد تحد من فاعلية السياسات المالية و النقدية في إحداث الآثار المرغوب فيها. و تتمثل السياسات المالية في سياسات الإنفاق الحكومي و الضرائب التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، و يمكن التعبير عن التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال الشكل الموالي.

الشكل الباني (I-10) أثار السياسة التوسعية للإنفاق العام



Source: Xavier Debonneuil & Robert Ophéle, La Politique Monétaire et Son Contexte économique, La revue banque éditeur, Paris, P416.

يوضح الشكل أعلاه أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني و سعر الفائدة التوازني ، و كل زيادة في الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات أسعار الفائدة، هو بفعل زيادة الانفاق الحكومي. حيث ينتقل منحنى IS باتجاه اليمين من IS_1 إلى IS_2 ، مؤديا إلى زيادة الناتج الفعلي من Y_1 إلى Y_3 ، و هو ما يعادل المسافة بين نقطة

التوازن المبدئي A و نقطة التوازن الجديدة C هذه الزيادة في الناتج الفعلي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية، و من ثم حدوث زيادة في سعر الفائدة الاسمي من r_1 إلى r_2 ، إن الزيادة في سعر الفائدة الاسمي يقلل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الفعلي ليصبح عند Y_2 بدلاً من Y_3 ، و ذلك على النحو الذي يوضحه التحرك العكسي على منحنى IS الجديد من نقطة C إلى النقطة B، و يمثل مقدار الانخفاض في الدخل الفعلي Y_3 إلى Y_2 مقدار انكماش الإنفاق الاستثماري الخاص، نتيجة توسع الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من الجمهور¹. كما يبين الشكل أعلاه بأن النقطة التوازنية B هي فقط التي تحقق التوازن السوقيين معا، فعند هذه النقطة فقط يكون الإنفاق المخطط مساوياً للدخل، و في نفس الوقت يكون الطلب على الأرصد الحقيقية مساوياً لمخزون النقود الحقيقي².

يظهر بمجرد مقارنة B مع التوازن الأصلي A، نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع كل من الدخل و سعر الفائدة. و بمقارنة مع يظهر بوضوح أن تعديل سعر الفائدة و أثرها على الطلب الكلي يكبح الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي. فالدخل عوضاً من ارتفاعه إلى مستوى Y_3 يزداد إلى مستوى Y_1 فقط، و السبب هو ارتفاع سعر الفائدة من إلى الذي قلص مستوى الإنفاق الاستثماري، و نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت "طردت" الإنفاق الاستثماري، و تظهر "مشكلة المزاحمة **Crowding-out**"، لما تسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، فينخفض الإنفاق الخاص، و بالتحديدي الإنفاق الاستثماري الخاص".

❖ الحالة الكيترية المتطرفة-مصيدة السيولة:-

إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة (LM أفقي)، فإن التوسع في الإنفاق الحكومي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازني، حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة الذي ينتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي، و منه لا ينخفض الاستثمار. و برسم منحنى LM أفقي نلاحظ ان السياسة النقدية لا أثر لها على توازن الاقتصاد، أما السياسة المالية فلها الأثر الكامل، أي أن الطلب على النقود يكون شديد الحساسية لسعر الفائدة ($h \rightarrow \infty$)، أي أن منحنى LM يكون أفقياً، و الذي يعني أن تغيرات السياسة المالية يكون لها الأثر الكبير نسبياً على الإنتاج، بينما يكون لتغيرات السياسة النقدية أثراً ضعيفاً على مستوى الإنتاج التوازني.

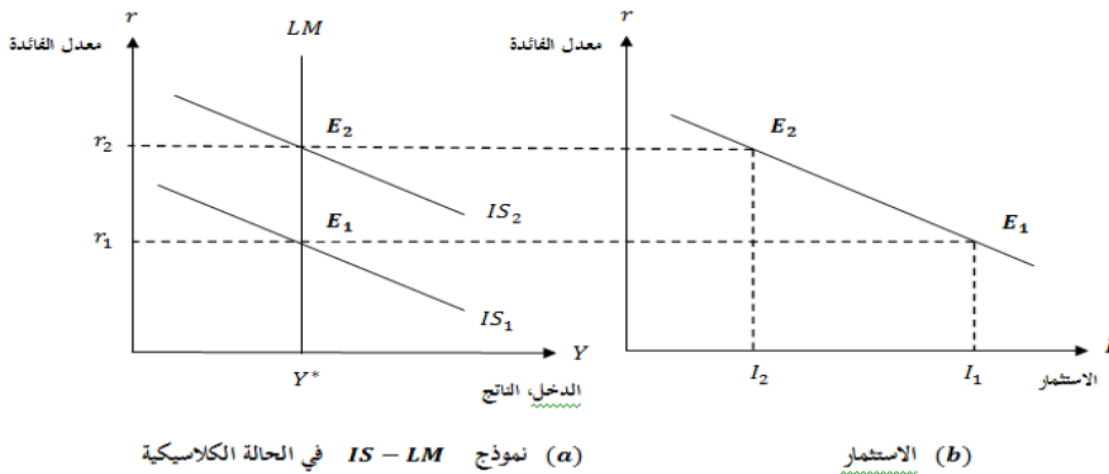
¹ جوزيف دانيالز و ديفيد فاهور، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 477.

² تومي صالح (2009): "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الجزائر، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، ص 204.

❖ الحالة الكلاسيكية:

إذا كان منحنى LM عمودياً، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل التوازني و ترفع من سعر الفائدة فقط، و منه فإن الإنفاق الحكومي إذا كان كبيراً لن يؤثر على حجم الإنتاج و يحدث تقليصاً مساوياً لحجم الإنفاق الحكومي . ففي هذه الحالة تطرد الزيادة في أسعار الفائدة (كنتيجة لزيادة الطلب على النقود) مقداراً من الإنفاق الاستثماري الخاص مساوياً لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي، و منه نكون في حالة مزاحمة كاملة أو تامة في حالة منحنى LM العمودي، و نبين بالشكل (III-3) أدناه ميكانيزم المزاحمة، حيث أن السياسة المالية التوسعية ترفع من سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 بالجزء (b) من الشكل، و ينخفض الإنفاق الاستثماري بالجزء (a)، كنتيجة لذلك ، من I_0 إلى I_1 .

الشكل الباني (I - 11): آثار الزيادة في الانفاق الحكومي و المزاحمة الكاملة.



المصدر: تومي صالح(2009)، مرجع سابق،ص205

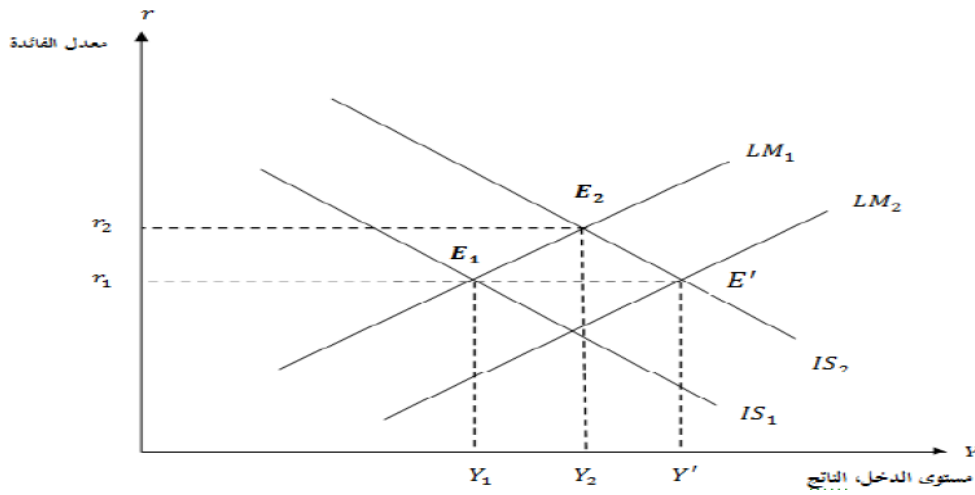
و للبحث في أهمية المزاحمة واقعياً يجب توضيح النقاط الأساسية التالية:

- 1- افتراض أن الاقتصاد تكون فيه الأسعار معطاة مع وجود الإنتاج في مستوى دون التشغيل الكامل، لما يرتفع التوسع المالي من الطلب الكلي فإن المؤسسات يمكنها أن ترفع من مستوى الإنتاج التوازني بواسطة توظيف المزيد من العمال .
- 2- في اقتصاد لا يوظف كل موارده ، فلا تكون هناك مزاحمة كاملة (منحنى LM لن يكون عمودياً). فالتوسع المالي يرفع من أسعار الفائدة ، مع زيادة طردية للدخل، و بالتالي ينجر عن هذه الأخيرة زيادة

في مستويات الادخار ومنه تكون المزاخمة نسبية فقط. حيث أن التوسع في الادخار بدوره يجعل من الممكن تمويل جزء كبير في عجز الميزانية بدون الكبح الكامل للإنفاق المستقل.

3- في ظل وجود بطالة و إمكانية التوسع في الإنتاج، لا تحتاج أسعار الفائدة لأن ترتفع مع زيادة الإنفاق الحكومي، ومنه لا تكون هناك ضرورة لوجود أثر المزاخمة. ويمكن أن يكون هذا الاستنتاج صحيحاً لأن السلطات النقدية يمكن ان تصاحب التوسع المالي بزيادة في عرض النقود كما هو موضح في الشكل أدناه ، و التي تعني أن أثر المزاخمة يكون معدوماً.

الشكل الباني (I-12): السياسات النقدية المصاحبة للتوسع المالي



المصدر: تومي صالح، ص 206.

و في هذا السياق نقول أن الاختيار بين السياسة النقدية و المالية، كأدوات لتحقيق الاستقرار موضوع مهم و جوهري فإحدى قواعد هذا القرار هي المرونة و السرعة .

الجدول (I-1): السياسات المالية البديلة

الناتج GDP	الاستثمار	الاستهلاك	سعر الفائدة	
+	-	+	+	تخفيض معدل الضريبة على الدخل
+	-	+	+	زيادة الانفاق الحكومي
+	+	+	+	دعم الاستثمار

المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص 208.

تساهم زيادة الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، كما أن تخفيض معدل الضريبة على الدخل له أثر مباشر على الإنفاق الاستهلاكي. في حين تؤدي كل من زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض معدل الضريبة على الدخل إلى تخفيض معدلات الاستثمار. أما دعم الاستثمار فهو يرفع من الإنفاق الاستثماري، فكل السياسات المالية ترفع من سعر الفائدة إذا لم تتغير كمية النقود المعروضة

III. 3. السياسة المالية و أثر المزاحمة:

يقصد بأثر المزاحمة **Crowding out effect** "مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى الزيادة في الإنفاق العام"¹.

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وتأثير هذه العلاقة على معدل نمو استثمارات القطاع الخاص. حيث ترى المدرسة التقليدية وجود مزاحمة بين الإنفاق الحكومي والجهود الاستثمارية للقطاع الخاص، بسبب مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة في السوق المحلي².

و هذا ما توصلت إليه دراسات كل من (2008) Afonso & Aubyn، (1984) Blejer & Khan، في حين المدرسة الحديثة ترى أن إنفاق القطاع الحكومي يساعد على نمو استثمارات القطاع الخاص وبالتالي يزيد من معدل النمو الاقتصادي من خلال دراسة (2005) Martinez حيث اتضح له أن الاستثمار الحكومي في المشاريع الانتاجية والخدمية (مثل التعليم) ذو علاقة ايجابية مع الاستثمار الخاص و بالتالي فهو محفز لزيادة الاستثمارات الخاصة. و دراسة (1989) Aschauer و (1990) Barro التي خلصت إلى أن النفقات الاستثمارية الحكومية على البنية الاساسية تصبح محفزة ومرجحة لاستثمارات القطاع الخاص (2005) Martinez، كما أولت العديد من الدراسات و البحوث عناية فائقة في تحليل سلوك الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتطبيقية³. ومراجعة الفكر الاقتصادي المعني بتحليل وتفسير العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تحديداً، يمكن أن نميز بين أثريين مختلفين من الممكن أن يمارسهما

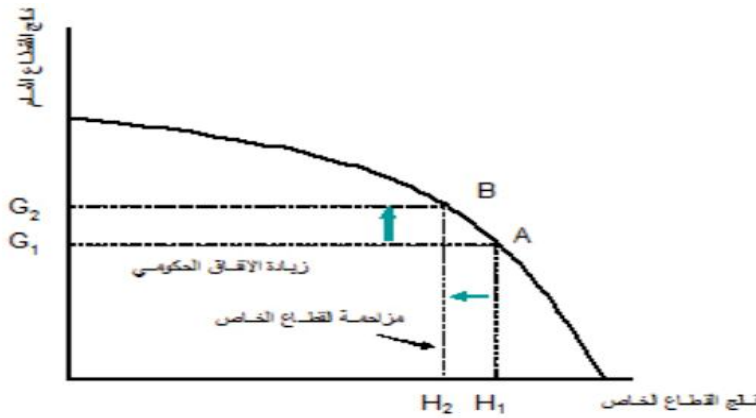
¹ بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 141.

² Hassan B. Ghassan and Hassan R. Alhajhoj (2017): "What is the Nature of the Relationship between Government Spending and Private Investment in Saudi Arabia", MPRA Paper No. 80675, posted 8 August 2017 08:14 UTC Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/80675/>

³ سميحة فوزي، نبال مغربل (2004): "الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟"، ورقة عمل رقم 96، ص 4-5.

الاستثمار العام على الاستثمار الخاص. الأثر الأول هو أثر المزاحمة Crowding-out Effect فإذا ترتب على زيادة الاستثمار العام تراجع لمعدلات الاستثمار الخاص، يقال إن الاستثمار العام يزاحم أو ينافس الاستثمار الخاص وتأخذ العلاقة بينهما في هذه الحالة شكل عكسي. بينما الأثر الثاني هو أثر التكامل (علاقة طردية) (Crowding-in Effect)، بمعنى أن المزيد من الاستثمار العام يدفع إلى زيادة الاستثمار الخاص، أي أن العلاقة بينهما تكون تكاملية أو طردية Odedokun (1997)¹، (1998)² Monadjemi and Huh يجادل بعض الاقتصاديين على أن أثر المزاحمة ظاهرة تحدث عندما تؤثر مشاركة الحكومة المتزايدة في قطاع من اقتصاد السوق تأثيراً جوهرياً على ما تبقى من السوق، سواء في جانب العرض أو الطلب في السوق.

الشكل الباني (I-13): مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية المتاحة



المصدر: حيدر حسين طعمة: العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص57.

إن انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص، و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة و مزاحمة النشاط الخاص و خاصة عندما تكون الموارد المالية محدودة له، مما ينعكس سلباً على استثمارات القطاع الخاص و ارتفاع كلفه، و يظهر ذلك في انخفاض الطلب الكلي و الحد من الأثر التوسعي لعجز الموازنة. و يتحدد أثر المزاحمة عن طريق معرفة ما ينجم من تكاليف تمويل عجز الموازنة على مستوى الاقتصاد ككل، و الذي ينصب حول حجم الانتاج الذي تم التخلي عنه، لو لم تتم عملية الاقتراض من القطاع

¹ Odedokun, M.O. 1997. "Relative Effects of Public Versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries." *Applied Economics* no, 29, pp. 1325-1336

² Monadjemi, Mehdi S., and Hyeonseung Huh. 1998. "Private and Government Investment: A Study of Three OECD Countries." *International Economic Journal*, no. 12, pp. 93-105.

الخاص في أثناء منح القروض، و هو ما أطلق عليه بالكلفة البديلة¹. إن تدخل الحكومة قد يولد ارتفاعاً في أسعار الفائدة بسبب زيادة عرضها من السندات و توسع اقتراضها من الجمهور.

أما النظرية الكيترية ترى خلاف ذلك إلى أن أثر المزاخمة للقطاع الخاص ضعيفة لأن الانفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب ، و إنما يعتمد على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل أيضاً². و يمكن تصوير أثر الانفاق بالعجز، و الممول بواسطة الاقتراض المحلي، على الناتج في إطار النموذج IS-LM كما هو موضح في الشكل السابق .

III. 4. فعالية السياسة المالية ضمن نموذج Mundell- Fleming :

يعتبر نموذج Mundell-Fleming تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي وفي مجال تحديد فاعلية السياسات المالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام ثبات سعر الصرف أو نظام التعويم.

إن نموذج IS-LM-BP يوضح لنا التوازن العام في الأسواق الثلاثة وأثر تغير السياسات الاقتصادية على نموذج التوازن الكلي هي مبينة من خلال الشكل الموالي ومن بين هذه السياسات (السياسة الخارجية، النقدية، المالية)³.

III.4.1. نموذج IS-LM-BP في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال:

III.4.1.1. في ظل نظام سعر صرف ثابت:

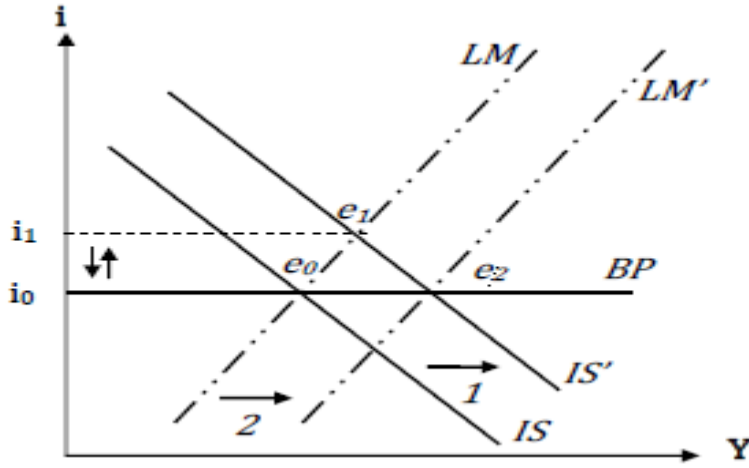
-السياسة المالية التوسعية: يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال عالي الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي، فمع عرض النقود ثابت، يحرك التوسع المالي منحنى (IS) لأعلى و لليمين، يتغير التوازن من (e_0) إلى (e_1) جاعلاً كل من سعر الفائدة و مستوى الإنتاج يرتفعان. إن أسعار الفائدة العالية تشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج و منه يتحسن الصرف. مثلما هو موضح في الشكل أدناه

¹ Dahan Momi (1998) "The Fiscal Effect of Monetary Policy," IMF WP.No.98/66-May1998.P06.

² عبد المنعم السيد علي (1998): "الاقتصاد العراقي إلى أين؟"، مجلة المستقبل العلابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير، و نزار سعد الدين العيسى، ص483.

³ Dornbusch R. and Fisher. S (1994), "Macro économies", Op Cit, P169

الشكل البياني (I-14): التوسع في الإنفاق الحكومي في نظام صرف ثابت وحرية تامة لرؤوس الأموال

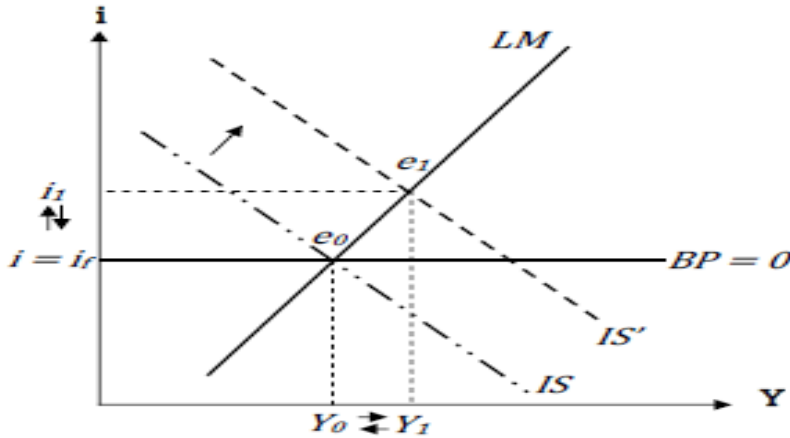


المصدر: بن قدور علي(2012): "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)", أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص60.

III. 2.1.4. في نظام صرف مرن:

يؤدي التخفيض في معدل الضريبة، و زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة الطلب، فتتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و يؤدي ذلك إلى تحسن العملة بسبب تدفق رؤوس الأموال الدولية و زيادة الطلب على العملة المحلية ، و بالتالي يصبح التوازن في النقطة (e_1)، فيصبح ميزان المدفوعات في الأجل القصير في حالة فائض. يزداد الدخل و يفقد الاقتصاد قوته التنافسية في الأسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة الوطنية، فتتخفف الصادرات و تزداد الواردات، ما ينتج عنه مزاحمة تامة¹. مثلما هو موضح في الشكل أدناه .

الشكل البياني (I-15): السياسة المالية التوسعية في ظل نظام صرف مرن وحرية تامة لرؤوس الأموال



المصدر: بن قدور علي(2012)،مرجع سابق،ص62.

¹ تومي صالح، مرجع سابق ، ص229.

III.2.4. نموذج IS-LM-BP في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال

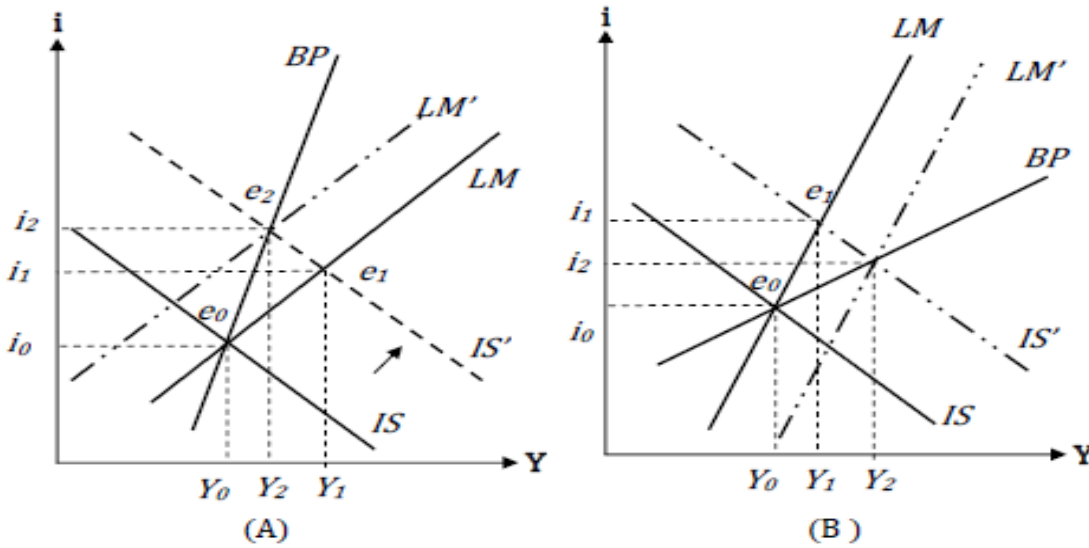
إن درجة مرونة حركة رؤوس الأموال سعر الفائدة أو مدى درجة ميلان منحنى BP يلعب دورا هاما في عمل السياسات الاقتصادية، و إذا كانت المرونة منعدمة، أي حركة مقيدة لرؤوس الأموال فتغيرات سعر الفائدة لا تؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا تؤثر في التوازن الخارجي، أما إذا كانت المرونة متوسطة أي حركة ليست تامة الحرية فهنا يجب التمييز بين حالتين:

- حالة مرونة رأس المال بالنسبة لسعر الفائدة أكبر من مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر في نظام سعر الصرف الثابت الفائدة، أي منحنى BP أكثر أفقية من منحنى (LM).

- الحالة الثانية هي الحالة المعاكسة أي منحنى (LM) أكثر أفقي من منحنى (BP).

التوسع المالي :

الشكل (I-16): السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح (2009): "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سابق، ص 224.

بالنسبة للجزء -A- التوسع المالي يؤدي إلى انتقال (IS) إلى (IS') ويرتفع سعر الفائدة، إلا أن نقطة التوازن تقع تحت مما يدل على عجز في ميزان (BP)، وهذا رغم دخول رؤوس الأموال، ولكن لم تكن كافية لتعديل (BP)، ومنه يتدخل البنك المركزي ويقوم بزيادة الكتلة النقدية حسب حجم احتياطي الصرف حتى يتعادل ميزان المدفوعات أي انتقال (LM) إلى (LM').

أما بالنسبة للجزء -B- التوسع المالي يؤدي إلى انتقال (IS) إلى (IS') حيث يجدد نقطة التوازن بتقاطعه مع (LM) فوق منحنى (BP) والتي تميز حالة فائض في ميزان المدفوعات.

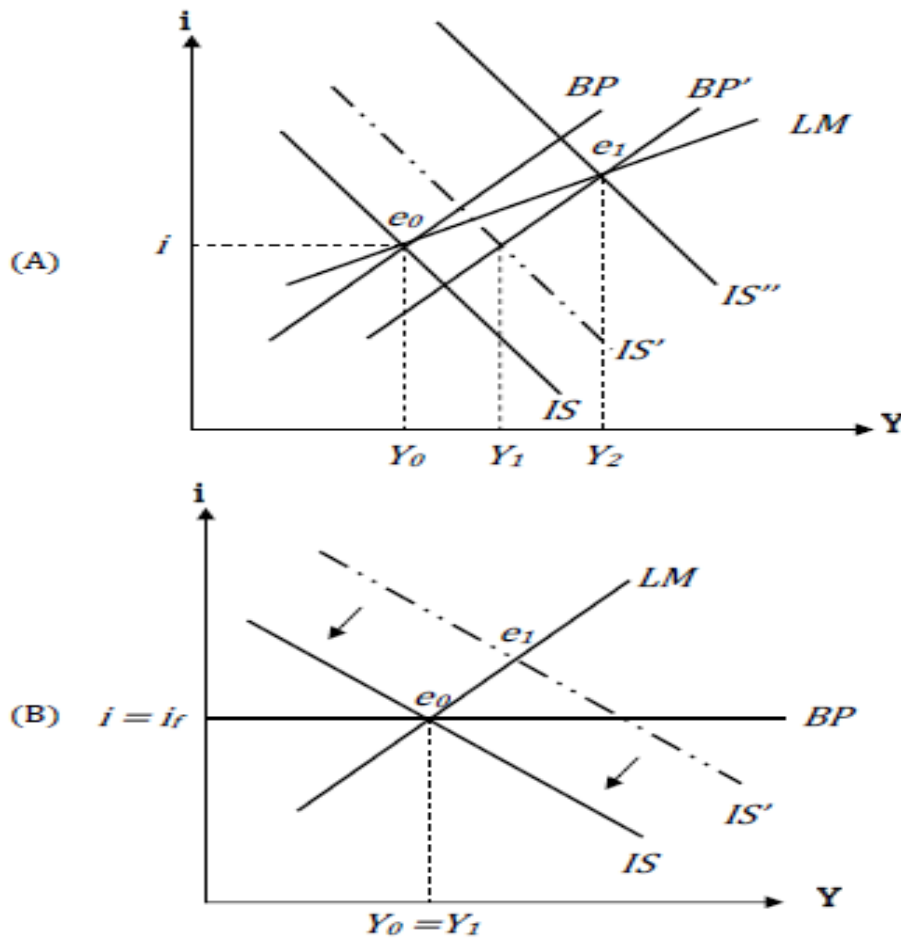
في حالة ما إذا كانت مرونة رأس المال بالنسبة لسعر الفائدة أكبر من مرونة الطلب على النقود

بالنسبة لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية.

- فعالية السياسة المالية التوسعية

تعتمد فعالية تأثير السياسة المالية على كل من الناتج والعمالة على مدى تجاوب المنحنى $BP=0$ لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي بالمقارنة مع منحنى (LM) فكلما تكون الدالة $BP=0$ أقل تجاوبا من (LM) لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي لما يضغط التغير في أسعار الصرف بواسطة السياسة المالية وأثره على الطلب الكلي ويكون ذلك في الجزء (A) من الشكل $(9-III)$ أدناه.

الشكل البياني (I-17): السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن وحركة غير تامة لرؤوس الأموال



المصدر: بن قدور علي (2012)، مرجع سابق ص 67.

بالنسبة للجزء (A) يحرك التوسع المالي منحنى (IS) إلى (IS') ويحدث ذلك عجزاً في (BP) عند سعر الصرف الجاري وما دامت الوضعية التوازنية في $(IS-LM)$ سوف تكون تحت منحنى (BP) فإن سعر الصرف سينخفض، ويحدث انتعاشاً إضافياً في الاقتصاد ما دام الانخفاض في سعر الصرف يحرك (IS') إلى

(IS'') مع منحني (LM) يتحرك كذلك $BP=0$ إلى اليمين وينتهي المسار في الأجل الطويل، عندما يتقاطع كل من (BP') و (IS'') مع منحني (LM).
تكون السياسة المالية أقل فعالية عندما يكون $BP=0$ أكثر تجاوبا مع سعر الفائدة بالمقارنة مع منحني LM كما هو موضح بالجزء (B) وتصبح السياسة المالية التوسعية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال عديمة الفعالية.

الجدول (I-2): دور السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد الأخرى	فعالية السياسة
سعر الصرف الثابت	- حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.	- السياسة المالية فعالة في التأثير على الطلب الكلي. - السياسة النقدية غير فعالة وأسعار الصرف متساوي دائماً الأسعار الدولية.
سعر الصرف المرن	- حرية أقل لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري.	- السياسات النقدية والمالية تلعب أدواراً فعالة في التأثير على إجمالي الطلب (كلٍ منها يتسم بالفعالية).
	- حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.	- السياسة النقدية وحدها فعالة (تستوعب الصدمات الخارجية).
	- حرية أقل لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري	- السياسة المالية والسياسة النقدية كليهما فعالتان من خلال تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

Source: Faika El-Refaie, "The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt", *op. cit.*, p. 301.

و يشير الجدول السابق إلى دور السياسات النقدية و المالية في ظل أنظمة الصرف القطبية، حيث يستعرض خصائص الاقتصاد و فعالية السياستين في ظل تلك الأنظمة، مثل درجة حرية انتقال رؤوس الأموال، و حجم السلع القابلة و غير القابلة للتبادل التجاري.

خلاصة :

تبين من خلال ما تقدم في هذا الفصل الأهمية البالغة التي تكتسبها السياسة المالية، فهي تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يعتبرها الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكيترية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية و الائتمانية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. توصلنا كذلك إلى أن هنالك ترابطا قويا و تكاملا ما بين السياستين المالية و النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه خاص، ويستدعي تحقيق هذا الترابط و التكامل التنسيق بين السياستين المالية و النقدية للحفاظ على استقرارية الاقتصاد في مساره التوازني، كذلك تطرقنا إلى التفسيرات التي قدمها الاقتصاديون لتوضيح الاختلاف في مسار السياسة المالية بين البلدان النامية و الصناعية حيث يعد الجانب السياسي و المؤسسي من بين أهم الأسباب الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي و الأزمات و التعرض لتقلبات الدورة الاقتصادية و بالتالي دورية السياسة المالية في البلدان النامية و النفطية .

تبين من خلال الجزء الثاني أن النمو الاقتصادي، بمثابة المحرك الذي يعمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي، كما يعتبر من أفضل وأهم المؤشرات التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، وقد تنوعت النظريات والنماذج المحددة له، فمنها من حاولت اكتشاف أسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي، و منها ما ركزت على المشاكل قصيرة الأجل. استخلصنا من الجزء الثالث أن فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي تتباين ، ففي ظل الاقتصاد المغلق، تنعدم فعالية السياسة المالية في ظروف الرواج الشديد و العمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما . أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور و الأسعار، تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد و درجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث تكون السياسة المالية في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال ، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن، تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية عند انعدام انتقال رؤوس الأموال.

ومن أجل الفحص الدقيق للموضوع محل الدراسة سيتم في الفصل التالي التطرق الى أهم الدراسات الأدبية والتجريبية السابقة التي عالجت الموضوع من جوانب معينة.

الفصل الثاني :

الأعمال والدراسات التجريبية السابقة
حول آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي

الفصل الثاني :

الأعمال والدراسات التجريبية السابقة حول آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد

بناء على الأدلة النظرية و الأفكار التي اهتمت بالسياسة المالية و مدى تأثيرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي، في الآونة الأخيرة تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو ، و عند إثارة النقاش حول طبيعة هذه العلاقة نجد كما هائلا من الدراسات التجريبية التي عاجلت الموضوع من جوانب متعددة، تنوعت الدراسات التي بحثت في علاقة هاذين الأخيرين، منها ما اختبر مدى وجود العلاقة من عدمها بين المتغيرين ومنها ما ركز على طبيعة الأثر خطي أو لاخطي ، و ذلك باستعمال مختلف أساليب و نماذج الاقتصاد القياسي.

في بادئ الأمر ، و خلال السنوات العشر الماضية ، ازداد عدد الدراسات التجريبية التي تحقق في تأثيرات صدمات السياسة المالية على الاقتصاد بشكل كبير، حيث توفر نظرية الاقتصاد الكلي والنماذج الكيترية على وجه الخصوص العديد من التطبيقات العملية لصانعي السياسات حول كيفية تنفيذ السياسة المالية للتخفيف من الآثار السلبية لتقلبات دورة الأعمال و ضمن هذا الإطار الخطي ، ركزت الأدبيات بشكل أساسي على الطرق المختلفة لتحديد الصدمات المالية الهيكلية ، مع كون المنهجيات الرئيسية تتمثل في : النهج السردى ضمن أعمال Ramey (1998) and Shapiro (1999) و Edelberg Eichenbaum, and Fisher(1999) - Burnside, Eichenbaum and Fisher (2004) وكذلك Romer and Romer(2008, 2009) ، بينما المقاربة التكرارية ضمن أعمال Fatas and Mihov (2001) و Fvero (2002) ومقاربة إشارة القيود (Mountford and Uhlig (2008) . أما نهج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ضمن أعمال (Fatas and Mihov(2001), Favero and Giavazzi (2009) و Blanchard and Perotti (2002) و Perotti(2004/2010) .

و في المقابل فئة كبيرة من الدراسات الاقتصادية الحديثة أهمها (Christophe Schalck(2007) و Deak and all (2011) و Koester (2011) و Auberbach and Gorodnichenko (2010) ، و ذلك باستخدام نماذج غير خطية على سبيل المثال لا الحصر (MSVAR-TVAR-STVAR) ، والتي تفيد على عكس الفئات السابقة من الدراسات القياسية تشير إلى وجود علاقة غير خطية بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي .

سنعرض من خلال ما يلي مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي بالتفصيل في أهم مراحل وطرق معالجتها للموضوع، وذلك للتعرف عن كثر على أهم النماذج المستعملة في الخروج بنتائج دقيقة وذلك للاستفادة منها ، حيث تتراوح الأساليب المطبقة في التحليلات التجريبية التي اختبرت طبيعة العلاقة بين المتغيرين من نماذج المحاكاة باستخدام تقنيات تقدير ومعايرة مختلفة مثل: نموذج صندوق النقد الدولي (IMF Multimod (GIMF) ، أو نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Interlink أو ESCB New AreaWideModel ، ونماذج التوازن العشوائي الديناميكي DSGE ونماذج VAR ، فيما نجد بعض النماذج الدولية الحديثة من أهمها : نموذج اللجنة الأوروبية (QUEST)، نموذج الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FBR-US& SIGMA) ، نموذج بنك كندا (BOC-GEM) ، نموذج البنك المركزي الأوروبي (Economic-Model-France) ، (OCDE FISCAL) ، النموذج الاقتصادي لفرنسا (Economic-Model-France) ، المستعمل من طرف المعهد الفرنسي للظرفية (MZE) ، نموذج منطقة الأوردو المستعمل من طرف قسم الدراسات الاقتصادية بالمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) نموذج " بريسمو" (PRESMO) الذي أعد على الاقتصاد المغربي .

I-السياسة المالية في نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The OECD Interlink :

نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD INTERLINK هو تمثيل للاقتصاد العالمي يجمع بين مجموعة من نماذج الاقتصاد الكلي نصف السنوية صغيرة إلى متوسطة الحجم، حيث يعامل الاقتصاد العالمي باعتباره وحدة متماسكة ومتكاملة، يعد نموذج الاقتصاد الكلي OECD INTERLINK أحد الأدوات الرئيسية لإدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لتحليل التأثيرات المباشرة والتداعيات الدولية المترتبة على السياسات الاقتصادية وتقييم المخاطر على التوقعات الشاملة. وكجزء من تمارين التنبؤ المنتظمة، يؤدي النموذج مجموعة متنوعة من الوظائف بما في ذلك:

✓ يوجد نموذج خاص بكل بلد عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حين أن البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مصممة على شكل مجموعات قطرية تقليدية، يهدف النموذج بالدرجة الأولى إلى التقاط الروابط التجارية العالمية، حيث ترتبط النماذج الفردية لكل بلد عبر القنوات التقليدية للتجارة والتدفقات المالية وأسعار الصرف.

- ✓ يتكون جوهر كل نموذج بلد من وظيفة الانتاج التي تحدد المنتجات على المدى الطويل، و كذا كتلة أسعار الأجور و التي تترافق مع عوامل الانتاج(رأس المال و العمل)، و أخيرا المعادلات السلوكية للاستهلاك الخاص وكذلك لأسعار وأحجام الواردات و الصادرات.
- ✓ المساهمة في بناء وتنسيق توقعات كل بلد.
- ✓ إنتاج توقعات التجارة الدولية متسقة عالميا.
- ✓ اجراء المحاكاة لاستكشاف النتائج قصيرة ومتوسطة المدى للافتراضات المختلفة على البيئة والسياسات الاقتصادية.
- ✓ يجمع نموذج INTERLINK بين الميزات "الكيرتية" قصيرة الأجل مع الخصائص الكلاسيكية الجديدة طويلة الأجل.

- تصف ورقة العمل لـ Dalsgaard, André, and Richardson (2001) بإيجاز الميزات الرئيسية للإصدار الحالي من INTERLINK وتقدم نتائج الصدمات الاقتصادية الكلية القياسية، تعكس نتائج المحاكاة هذه الخصائص الجوهرية للنموذج وافتراضات السياسة المحددة في سياق التحليل الحالي للسياسات مع نموذج OECD ، يتم إثراء هذه التقييمات الإضافية حول أهداف السياسة ، وكذلك عدد المتغيرات الاقتصادية الأخرى. خلصت الدراسة إلى أن تخفيض الضرائب على الدخل الفردي له تأثير ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم و الحساب الجاري، مقارنة بصدمة الانفاق الحكومي.

-استندت دراسة¹ Giavazzi و Pagano (1996) إلى مزيد من الأدلة لمعرفة الآثار غير الكيرتية لتغيرات السياسة المالية، عن طريق تحليل بيانات لـ 19 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلصت الدراسة إلى أن التغيير التراكم في العجز الهيكلي الأولي يتجاوز 5 و 4 و 3 % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في 4 و 5 سنوات و 2 سنتين متتاليتين، و التغيير هو 3 % من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في سنة ، حيث أن التغييرات في السياسة المالية (كلا من فترات الرواج و الركود) يمكن أن يكون لها آثار غير كيرتية إذا كانت كبيرة ومستمرة بما فيه الكفاية ، وتشير إلى أن هذه الآثار يمكن أن تنتج تغييرات في الضرائب والتحويلات. تتماشى النتيجة الأخيرة مع التجربة السويدية حيث

¹ Giavazzi, F. and Pagano, M. (1996). "Non-keynesian Effects of Fiscal Policy Changes: International Evidence and the Swedish Experience," Swedish Economic Policy Review, 3 (1), 67-103.

ارتبط الانخفاض في صافي الضرائب (دون أي تغيير تقريباً في الاستهلاك العام) بانخفاض كبير في الطلب المحلي الخاص.

- دراسة (Guajardo, Leigh and Pescatori (2011)¹ حول التقشف التوسعي ، تبحث هذه الورقة في الآثار قصيرة الأجل للاندماج المالي على النشاط الاقتصادي في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تشير نتائجها إلى أن الاندماج المالي له آثار انكماشية على الطلب المحلي الخاص والنتاج المحلي الإجمالي. على النقيض من ذلك ، فإن التقديرات المستندة إلى الأنظمة التقليدية لموقف السياسة المالية المستخدمة في الأدبيات تدعم فرضية التقلصات المالية التوسعية (التقشف التوسعي) لكنها كانت متحيزة من جهة تقدير الآثار التوسعية.

- قام كل من (Giavazzi, Jappelli, Pagano (2000) بالبحث عن اللاخطية للسياسة المالية لمجموعة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE وعينة من الدول النامية من خلال دراسة مقارنة ، توصلت إلى وجود آثار غير الخطية في كلا العينتين تميل إلى أن تكون مرتبطة و كبيرة والنبضات المالية مستمرة في عينة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما أن الاستجابة غير خطية قوية في السياسة المالية الانكماشية منه عن التوسعية ، و لا تؤثر أي زيادة في صافي الضرائب على الادخار الوطني عند ذروة الانكماش.

- دراسة (Cour et al. (1996)² تكلفة إعادة التخفيض المالي: ما مدى قوة الأدلة؟ الهدف من هذه الورقة هو اختبار ما إذا كان هذا السلوك المعادي للكثيرية يحدث بشكل منهجي أثناء عمليات التمديد والتوسعات واسعة النطاق التي شهدتها 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ أوائل السبعينيات، فخلال ثلاث سنوات ، سيحدث تغيير في ميزان الموازنة الهيكلية الأساسي بنسبة 3 بالمائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن استخدام رصيد الميزانية الهيكلية ، بدلاً من رصيد الميزانية الهيكلية الأساسي ، سيكون له ميزة استخدام المعلومات المتعلقة بحقيقة أن وجود نفقات مرتفعة الفائدة ، قد يعني أن الانكماش المالي في المدى القصير ، يعد شرط أساسي لتقليل الاختلالات في الميزانية.

¹ Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori (2011): "Expansionary Austerity: New International Evidence "IMF Working Paper..

² Cour, P.; Dubois, E.; Mahfouz, S. and Pisani-Ferry, J. (1996). "The Costs of Fiscal Adjustment Revisited: how Strong is the Evidence?" CEPII Working Paper 96-16.

- Fölster و Henrekson (2001)¹ الآثار المترتبة على الإنفاق الحكومي والضرائب في البلدان الغنية باستخدام البيانات لـ 19 دولة **OECD** ، أخذ بعين الاعتبار معيارين لحجم التدخل الحكومي: مجموع الضرائب كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي والنفقات الاستهلاكية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. من خلال استقصاء مجموعتين من البلدان (الدول الغنية وغير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، خلصوا إلى أن الأثر السلي لحجم الحكومة على النمو الاقتصادي يؤكد كلاً المعيارين في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بينما في البلدان الغنية ، يتم تأكيده فقط من خلال المعيار الثاني.
- تطرق Gwartney و آخرون (1998)² في دراسته إلى حجم ووظائف الحكومة و النمو الاقتصادي مجموعة بيانات من 23 دولة **OECD** ، تم فحص عينة أكثر تمثيلاً من 60 دولة، قدم أدلة على وجود تأثير سلبي قوي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، حتى بعد أخذ آثار التعليم والاستثمار والجودة المؤسسية واستقرار الاقتصاد الكلي في الحسبان.
- تبحث ورقة Miller and Russek³ (1999) في الآثار غير الكيترية للتقلصات المالية، على دول **OECD** حيث هناك بعض الأدلة على أن الانقباضات (الانكماش) المالية الكبيرة تحفز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، باستخدام في ثلاثة نماذج منفصلة - معادلة سانت لويس **a St. Louis equation** ، ومعادلة استهلاك من نوع هول **Hall-type consumption equation** ، ومعادلة حساب النمو، على مستوى الدول محل الدراسة تمارس آثار غير كيترية، في أوقات الرواج، تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الاسمي سالب، بينما تأثيره على إيرادات الحكومة ايجابي.

¹ Fölster S., & Henrekson, M. (2001). Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries *European Economic Review*, 45, 1501–1520.

² Gwartney J., Lawson R. and Holcombe R. (1998). The size and functions of government and economic growth, Joint Economic Committee, Washington, D.C., April.

³ Miller, S. and Russek, F. (1999). "The Relationship between large fiscal adjustments and short-term output growth under alternative fiscal policy regimes," University of Connecticut Working Paper.

الجدول (II-1): السياسة المالية في نماذج OECD

الباحث	العينة/البلد	النموذج المستخدم	النتائج
Perotti (2005)	5 دول من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي	OECD INTERLINK	-تأثير السياسة المالية على كل من الناتج المحلي الاجمالي ، معدلات الفائدة في المدى الطويل، و مستويات الأسعار هو تأثير موجب و ضعيف، بينما هو تأثير موجب و كبير نسبيا على الاستهلاك الخاص، في حين لا وجود لذات الأثر على الاستثمار الخاص.
Dalsgaard, André, and Richardson (2001)	U.S. منطقة الأورو Euro area	OECD INTERLINK	-تخفيض الضرائب على الدخل الفردي له تأثير ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم و الحساب الجاري، مقارنة بصدمة الانفاق الحكومي.
Guajardo ,and Pescatori (2011)		OECD INTERLINK	-الاندماج المالي له آثار انكماشية على الطلب المحلي الخاص والناتج المحلي الإجمالي.
Giavazzi and Pagano (1996)	19 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	OECD	التغيير التراكم في العجز الهيكلي الأولي يتجاوز 5 و 4 و 3 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في أربع وثلاث سنوات وستين متتاليتين أو التغيير هو 3 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في سنة واحدة.
Cour et al. (1996)		OECD	-خلال 3 سنوات ، يحدث تغيير في ميزان الموازنة الهيكلية الأساسي بنسبة 3 بالمائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.
Miller and Russek (1999)	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	OECD	- في أوقات الرواج ،تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الاسمي سالب، بينما تأثيره على إيرادات الحكومة ايجابي.
Giavazzi et al. (2000)	دول OECD و عينة من الدول النامية	OECD	- الاستجابة غير خطية قوية في السياسة المالية الانكماشية منه عن التوسعية ، و لا تؤثر أي زيادة في صافي الضرائب على الادخار الوطني عند ذروة الانكماش.
OECD (1996)		OECD	-هناك تغيير بنسبة 3 في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في رصيد الميزانية الهيكلية.
Fölster & Henrekson (2001)	البلدان الغنية _19 دولة OECD	OECD	-الأثر السليبي لحجم الحكومة على النمو الاقتصادي يؤكد كلاً المعيارين في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بينما في البلدان الغنية ، فهذا الأثر ينطبق على النفقات الاستهلاكية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقط.
و Gwartney آخرون (1998)	بيانات من 23 دولة OECD	OECD	-وجود تأثير سلبي قوي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (مع أخذ آثار التعليم والاستثمار والجودة المؤسسية واستقرار الاقتصاد الكلي في الحسبان).

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الدراسات سابقة الذكر.

II- السياسة المالية في نموذج صندوق النقد الدولي (GIMF Multimod) :

يعد النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الخاص بصندوق النقد الدولي (GIMF) نموذجًا هيكليًا يعتمد على السلوك الأمثل للأسر والشركات¹، وكذا يعتبر أداة مناسبة تمامًا لتحليل تأثير الاقتصاد الكلي، و آثار السياسات الاقتصادية (السياسة المالية و النقدية)، حيث يحتوي النموذج على عدد من الميزات التي تجعله مناسبًا بشكل خاص لتقييم فعالية إجراءات السياسة المالية والنقدية .

إن GIMF هو نموذج توازن عام ديناميكي متعدد البلدان يستخدم على نطاق واسع داخل صندوق النقد الدولي، وكذلك في عدد صغير من البنوك المركزية، من أجل تحليل السياسات والمخاطر. وقد تم إنتاج عدد كبير من أوراق عمل صندوق النقد الدولي وأوراق القضايا الخاصة التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي من قبل المكاتب القطرية التي تتناول مسائل السياسات المتعلقة ببلداتهم. وقد تم استخدام عمليات محاكاة GIMF لإنتاج تحليلات سيناريو توقعات الاقتصاد العالمي، وكذلك مجموعة متنوعة من تقييم المخاطر الداخلية منذ عام 2008. ستشمل الاستخدامات المستقبلية لـ GIMF تمارين التنبؤ على أساس تصفية البيانات التاريخية.

- قام كل من Wescott and McDermott² (1996) بدراسة تجريبية للتعديلات المالية من خلال القيام بتجارب على بعض البلدان الصناعية في التوسع و الدمج المالي خلال الفترة 1970-1995 وكذا دراسة آثار التعديلات المالية على الأداء الاقتصادي، توصلت هذه الدراسة إلى أن ضبط السياسة المالية و الاندماج المالي لا يؤدي بالضرورة إلى التباطؤ الاقتصادي (الانكماش)، حيث أن الدمج المالي الذي يركز على جانب الإنفاق خاصة على التحويلات والأجور الحكومية، من المرجح أن ينجح في خفض نسبة الدين العام من الدمج القائم على الضرائب، أيضا، كلما زاد حجم الدمج المالي، كان من المرجح أن تنجح الدولة في خفض نسبة الديون.

- قدمت ورقة IMF (1995⁴, 1993³) تحليلا مفصلا حول مؤشرات الميزانية الهيكلية للدول الصناعية الكبرى و الصغرى باستخدام نموذج IMF Multimod، توصلت الدراسة إلى حدوث تغيير في رصيد الميزانية الهيكلية لا يقل عن 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة سنتين.

¹ يوفر الملحق ملخصاً موجزاً للافتراضات الأساسية لإصدار النموذج المستخدم أعلاه GIMF لمزيد من التفاصيل أنظر Kumhof و Laxton (2007).

² McDermott, C. John and Robert F. Wescott, 1996, "An empirical analysis of fiscal adjustments," IMF Staff Papers, Vol. 43, No. 4, pp. 725-53.

³ IMF (1993). "Structural Budget Indicators for the Major Industrial Countries," World Economic Outlook, 99-103, October

⁴ IMF (1995). "Structural Fiscal Balances in Smaller Industrial Countries," World Economic Outlook, May.

- قدم¹ Perotti (1999) نتائج تجريبية بشأن تكوين وحجم محددات التعديلات المالية الناجحة، أحد الاستنتاجات التي تظهر في العديد من الأوراق العملية هو أن التوحيد المالي الذي يعتمد في معظمه على تخفيضات الإنفاق، بدلاً من زيادة الضرائب، يميل إلى زيادة فرص النجاح، كذلك يتجاوز رصيد الدين الوطني المعدل 90٪ من العينة بأكملها، بينما العجز الهيكلي يتجاوز 3 ٪ في سنتين متتاليتين.

-تستخدم هذه الورقة لـ Benedict Clements (2009) و آخرون² نموذجًا جديدًا للأجيال المتداخلة من الاقتصاد الكيترى الجديد ، والنموذج المالي والنقدي العالمي المتكامل (GIMF) ، لتقييم الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات الخارجية وتأثير الاستجابات المختلفة للسياسة النقدية والمالية لكولومبيا ، حيث تشير عمليات المحاكاة المقدمة باستخدام GIMF ، إلى أن الصدمات الثلاثة المحاكاة جميعها - انخفاض خارجي في الطلب على الصادرات ، وانخفاض في النمو العالمي ، وزيادة في علاوة المخاطرة - سيكون لكل منها تأثير كبير على النمو في المدى القصير. تشير النتائج إلى أنه في ظل نظام استهداف التضخم في كولومبيا، والذي يشمل على مرونة في سعر الصرف وسياسة نقدية شديدة الاستجابة فإن الاقتصاد مستعد تمامًا للتكيف مع الصدمات الخارجية المختلفة. كما يشيرون إلى أن الدور المحتمل للسياسة المالية في الاستجابة للصدمات يعتمد بشكل أساسي على ظروف التمويل.

- يعتبر Freedman, Laxton, and Kumhof (2008)³ الحوافز المالية العالمية ضرورية لدعم الطلب الكلي واستعادة النمو الاقتصادي ، حيث دعا صندوق النقد الدولي إلى التحفيز المالي في أكبر عدد ممكن من البلدان ، بما في ذلك الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة. تستخدم هذه الورقة عمليات محاكاة مع نموذج هيكلي لعدة بلدان لإظهار أن السياسة المالية التوسعية في جميع أنحاء العالم مقترنة بالسياسة النقدية التوسعية، يمكن أن يكون لها آثار مضاعفة كبيرة على الاقتصاد العالمي، كما يوفر إطارًا لتقييم آثار الإجراءات المالية اللازمة للمساعدة في مواجهة الضغوط التضخمية المتوقعة في الاقتصاد العالمي، لكن ليس كل البلدان في وضع يمكنها من تنفيذ مثل هذه الخطط، لدى بعض الدول قيود تمويل - إما تكاليف الاقتراض المرتفعة أو الصعوبات في تمويل العجز بأي ثمن - في حين أن البعض الآخر مقيّد بمستويات عالية من الديون.

¹ Perotti, R. (1999). "Fiscal Policy in Good Times and Bad," Quarterly Journal of Economics, 114 (4) 1399-1436.

² Benedict Clements, Enrique Flores, and Daniel Leig (2009): "Monetary and Fiscal Policy Options for Dealing with External Shocks: Insights from the GIMF for Colombia" ,IMF Working Paper.

³ Charles Freedman, Michael Kumhof, Douglas Laxton, Dirk Muir, Susanna Mursula (2009): "Fiscal Stimulus to the Rescue? Short-Run Benefits and Potential Long-Run Costs of Fiscal Deficits" ,IMF Working Paper.

الجدول رقم (II-2): السياسة المالية في نماذج IMF Multimod

الدراسة	العينة/البلد	المنهج المستخدم	النتائج
Wescott and McDermott (1996)	بعض البلدان الصناعية الفترة 1995-1970	IMF Multimod	- كلما زاد حجم الدمج المالي، كان من المرجح أن تنجح الدولة في خفض نسبة الديون.
Perotti (1999)	19 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	IMF Multimod	- يتجاوز رصيد الدين الوطني المعدل 90 % من العينة بأكملها. - العجز الهيكلي يتجاوز 3 % في 2 سنوات متتالية.
Freedman, Laxton, and Kumhof (2008)	عينة من بعض دول العالم	IMF Multimod	- الحوافز المالية العالمية ضرورية لدعم الطلب الكلي واستعادة النمو الاقتصادي.
Benedict Clements وآخرون (2009)	كولومبيا	النموذج المالي والنقدي العالمي المتكامل (GIMF)	- أن الصدمات الثلاثة المحاكاة: انخفاض خارجي في الطلب على الصادرات، وانخفاض في النمو العالمي، وزيادة في علاوة المخاطرة، سيكون لكل منها تأثير كبير على النمو في المدى القصير.
IMF (1993, 1995)	الدول الصناعية الكبرى الدول الصناعية الصغرى	IMF	- يحدث خلال فترة سنتين تغيير في رصيد الميزانية الهيكلية لا يقل عن 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الدراسات سابقة الذكر.

III-السياسة المالية في نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية Dynamic stochastic general equilibrium (DSGE) models

تحتل نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية Dynamic stochastic general equilibrium (DSGE) models أهمية كبيرة من الناحية النظرية والتطبيقية. فمن الناحية النظرية، قامت هذه النماذج بحسم الجدل الذي ثار بين المدرسة الكيترية الحديثة والمدرسة الكلاسيكية الحديثة في التسعينيات من القرن العشرين، من خلال جمعها بين قدرة النماذج الكلاسيكية الحديثة على توضيح عملية اتخاذ القرارات من قبل الأفراد والمنتجين عبر الزمن، وبين فروض النماذج الكيترية الحديثة المتعلقة بالجمود في الأسعار والأجور، وسيطرة المنافسة الاحتكارية على هيكل الأسواق. ومن الناحية التطبيقية، نجحت نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية أن تحل محل الاقتصاد القياسي الكلية في عملية تحليل الدورات الاقتصادية، و التنبؤ بالأداء الاقتصادي، و رسم السياسات المالية و النقدية خلال العقدين الماضيين. و يرجع نجاح هذا النماذج لكونها تقدم وصفا دقيقا لهيكل الاقتصاد

الكلية و خاصة القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات مما يمكن من تتبع وتقييم آثارها المباشرة و غير المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و سلوك الأعوان الاقتصاديين، بالإضافة إلى تتبع مسار العديد من القرارات التي تتخذ عبر الزمن . تعد هذه النماذج من الجيل الجديد لنماذج التوازن العام في الاقتصاد المفتوح الذي ظهر في سنوات التسعينات و تدعى "النماذج الجديدة للاقتصاد المفتوح" (NOEM)¹، تعتمد في التقدير جوهريا على الطرق البايزية Bayesian Method وقد تخضع مقدراتها للمعايرة و عادة تكون عيناتها فصلية، حيث توجد العديد من الطرق القياسية المتعارف عليها التي يتم استخدامها من قبل الباحثين لتعيين قيم المعلمات (Parameterize) نماذج DSGE ، و تقييم تلك النماذج (Evaluate DSGE Models)، و تتضمن هذه الطرق : "المعايرة" ، و طريقة العزوم المعممة (GMM Generalized Method of Moments) ، و دالة الاستجابة للصدمات ((Impulse Response Function (IRF)) ، و طريقة الامكان الأكبر (Maximum Likelihood Method) و أخيرا المنهج البايزي Bayesian approach ، كما تعتبر نماذج DSGE مفيدة في استكشاف أساس عدم الاستقرار الملحوظ و تحديد التغيرات الهيكلية، إضافة إلى تقدير وتوقع آثار نظام السياسات الاقتصادي²، لذلك نجد في الأدبيات التجريبية دراسات عديدة حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية باستخدام نماذج DSGE نذكر منها ما يلي :

- يدرس baxter و king (1993)³ في إطار عمل النماذج الكيترية الجديدة NK DSGE على استراتيجية نمذجة⁴ Real Business Cycle models RBC ، على أربع تجارب كلاسيكية للسياسة المالية ضمن نموذج كلاسيكي جديد مقيد، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، يمكن أن تؤدي التغيرات الدائمة في المشتريات الحكومية إلى مضاعفات إنتاج قصيرة و طويلة الأجل أكبر من 1، و تولد تأثيرات أكبر من التغيرات المؤقتة، بسبب زيادة مرونة العمالة ، تميل الأجور الحقيقية إلى الاستجابة بشكل سلبى للزيادات في الإنفاق العام، الاستثمار العام له آثار كبيرة على الإنتاج الخاص والاستثمار الخاص.

¹ Pavlos Karadeloglou & Virginie Terraza, Exchange rates and Macroeconomic dynamics, Palgrav Mcmillan, England, 2008, p169-226.

² Tovar(2009): "DSGE Models and Central Banks", Bank for International Settlements (BIS) Working Paper, No. 258, (Basel : BIS).

³ Marianne Baxter and Robert G. King (1993) "Fiscal Policy in General Equilibrium ",The American Economic Review, Vol. 83, No. 3.

⁴ تركز نماذج RBC بشكل أساسي على دور الصدمات الحقيقية، في شرح التقلبات الاقتصادية، واستخلاص العلاقات الكلية القائمة على أسس متناهية الصغر، لكنه يختلف اختلافاً جوهرياً في تولي المنافسة الاحتكارية

Coenen- وآخرون (2010)¹ تعرض هذه الورقة سبعة نماذج هيكلية مختلفة، تستخدمها بشكل كبير مؤسسات صنع السياسات، لصدمة التحفيز المالي باستخدام سبعة أدوات مالية مختلفة. والنتيجة المهمة هي وجود اتفاق كبير بين النماذج حول الأحجام المطلقة والنسبية لأنواع المختلفة من المضاعفات المالية، خلصت الدراسة إلى أن حجم العديد من المضاعفات كبير، خاصة بالنسبة لمضاعفات الإنفاق والتحويلات، تكون السياسة المالية أكثر فاعلية إذا كان لديها بعض الثبات وإذا كانت السياسة النقدية تستوعبها، لدى الحوافز المالية الدائمة مضاعفات أولية أقل بكثير، وتقلل من الإنتاج على المدى الطويل. استخدم Cogan وآخرون (2010)² مقارنة تجريبية حديثة لتقدير مضاعفات الإنفاق الحكومي، وقمنا بمقارنة هذه المضاعفات مع تلك التي تم استخدامها مؤخراً في الممارسة العملية لتحليل السياسة المالية في الولايات المتحدة، ركز فيها على نموذج اقتصادي كلي مقدّر تجريبياً - نموذج Smets-Wouters، خلصت الدراسة إلى أن مضاعفات الإنفاق الحكومي (مشتريات الحكومة الفيدرالية) أقل بكثير في النماذج الكيترية الجديدة من النماذج الكيترية القديمة. تكون الاختلافات أكبر عندما تقدر آثار المسار الفعلي للمشتريات الحكومية في الحزم المالية، مثل تلك التي سُنت في فبراير 2009 في الولايات المتحدة أو تلك المماثلة التي نوقشت في بلدان أخرى، المضاعفات أقل من واحد حيث الاستهلاك والاستثمار مزدحمان، التأثير في السنة الأولى صغير جداً. ومع انخفاض المشتريات الحكومية في السنوات الأخيرة من المحاكاة، تصبح المضاعفات سلبية.

-دراسة Sarah Zubairy (2010)³ تمحورت هذه الدراسة حول المضاعفات المالية بتقدير نموذج هيكلية DSGE، والذي يتضمن مجموعة غنية من قواعد السياسة المالية وآلية الانتقال أثر الإنفاق العام باستخدام تقنيات بايزي Bayesian techniques على البيانات المتعلقة بالولايات المتحدة، النتائج التي تم الحصول عليها تشير إلى أن مضاعف الإنفاق العام هو 1.12، بالإضافة إلى ذلك سجل النموذج المقدّر استجابة إيجابية ولكن منخفضة في الاستهلاك الخاص مع ارتفاع في الإنفاق العام، مضاعفات الضريبة (دخل العمل وضريبة رأس المال) في وقت حدوث الصدمة مقدرة بحوالي 0.13 و 0.33 على التوالي. من ناحية أخرى، التغيير في الضرائب أكثر تحفيزاً وفعالية من الزيادات في النفقات.

¹ Coenen, G. et al. 2010. "Effect of Fiscal Stimulus in Structural Models." IMF Working Paper No. 1073.

² Cogan, J. F., T. Cwik, J.B. Taylor, and V. Wieland. 2009. "New Keynesian Versus Old Keynesian Government Spending Multipliers." Stanford University Working Paper.

³ Sarah Zubairy (2010) "On Fiscal Multipliers: Estimates from a Medium Scale DSGE Model" Bank of Canada Working Paper 2010-30,P04.

-تهدف دراسة Marco و آخرون(2015)¹ إلى تحديد الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات الأصناف المختلفة للنفقات العامة : نفقات الاستثمار، التحويلات الاجتماعية ورواتب الموظفين بالبرازيل ، وذلك بموجب الآليات المختلفة للسياسة المالية . حيث أن التحليل تم باستعمال نموذج DSGE المطور والمعدل بما يتناسب ومتغيرات الاقتصاد البرازيلي محل الدراسة. والذي يسمح بتوضيح الدور الواقعي للقطاع العام من خلال التدخل في الاقتصاد عن طريق آلية الانفاق العام، وخلص الباحثين إلى عدة نتائج كانت كما يلي:

- 1- تؤدي الصدمات الناتجة عن الإنفاق على التحويلات الاجتماعية إلى زيادة الإنتاج على المدى القصير، ولكنها تولد مضاعفات سلبية على المدى المتوسط
- 2- وجود مضاعفات سلبية للاستثمار العام في المدى القصير ولكنها تكون دائما إيجابية على المدى المتوسط ، حيث يصبح رأس المال العام منتجاً.
- 3- استحداث الضرائب التشويهيية يساهم في التقليل من الانتاج وظهور بوادر للتضخم.
- 4- وفي ظل الميزانيات المتوازنة بشكل دائم ، تكون المضاعفات المتعلقة بنفقات التشغيل في القطاع العمومي سلبية أو قريبة من الصفر ، في حين أنها في إطار سياسات التكيف المالي تكون إيجابية في البداية ولكنها تنخفض تدريجياً نحو الصفر أو أقل منه

- دراسة Sabri Boubaker (2016)² تداخلات السياسة المالية في نطاق الصفر السفلي Zero Lower Bound ، بناء على النموذج الكيترى الجديد DSGE لاستكشاف العواقب الاقتصادية الكلية للصددمات المالية التوسعية خلال الأزمة الاقتصادية لعام 2008 في منطقة اليورو، فقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاديات منطقة اليورو الأربع الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا) يمكن أن تفلت بشكل فعال من فخ السيولة من خلال تدخلات السياسة المالية الناجمة عن المشتريات الحكومية، خلصت كذلك إلى أن مضاعف الإنفاق الحكومي يكون أعلى من 1.8 عندما ترتبط هذه السياسة بالتزام طويل الأجل بالحفاظ على سعر الفائدة الاسمي عند الحد الأدنى من الصفر Zero Lower Bound .

¹ [Marco Cavalcanti Luciano Vereda\(2015\)](#) : "Fiscal Policy Multipliers in a DSGE Model for Brazil" November.

² Sabri Boubaker and Duc Khuong Nguyen and Nikos Paltalidis:(2018)"Fiscal Policy Interventions at the Zero Lower Bound" MPRA Paper No. 84673.

- دراسة Makrelov, Davies, and Harris (2018)¹ لدول جنوب افريقيا باستعمال نموذج DSGE تشير نتائج الدراسة إلى أن صناع القرار و السياسات يحتاجون إلى المعرفة ليس فقط بحجم فجوة الإنتاج ولكن أيضاً لصحة القطاع المالي ، وتصوراتهم عن المخاطر ، والأثر المحتمل لقراراتهم على العوامل الاقتصادية ، لا سيما مع مستويات الديون العالية. ويعتمد حجم المضاعفات المالية على إجراءات السلطات النقدية المحلية والأجنبية، مما يؤكد أهمية تنسيق السياسات.
- قامت دراسة Richard McManus و آخرون (2018)² بتطوير ومعايرة نموذج DSGE متوسط النطاق حيث تم طرح التساؤل التالي: هل تعتبر المضاعفات المالية غير خطية؟ ، من خلال استخدام قيود الاقتراض (قيود الائتمان) الملزمة في بعض الأحيان على الوكلاء، حيث نتجت عنه آثار غير الخطية كبيرة في المضاعفات المالية عبر تسع تجارب مالية توضح عدم التماثل في المضاعفات السياسية المالية، إضافة إلى أن فعالية السياسة المالية يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً عبر دورة الأعمال، حيث تشير الأدلة التجريبية إلى أن الدولة تعتمد على المضاعفات المالية في فترات الركود أكثر منها في فترات الرواج تعاني من التقلبات الدورية، نتائج الدراسة أكدت أن القيم المضاعفة الأعلى يتم ملاحظتها خلال الأوقات "العادية" عندما تكون قيود الائتمان على الأسر ملزمة ؛ و بالتالي ليس نادراً أن تكون هناك سياسة فعالة ولا تقتصر على أوقات الأزمات فقط.
- دراسة Milan (2018)³ بعنوان الآثار الديناميكية للسياسة المالية في كرواتيا، قام الباحث بمعايرة اقتصاد صغير مفتوح (SOE) بنموذج كيتزي الجديد DSGE نموذجاً للاقتصاد الكرواتي، ركزت الدراسة على آثار السياسة المالية ، والاستهلاك الحكومي على وجه التحديد ، العمالة ، المخرجات ، التضخم والتوازن التجاري، السياسة المالية لها تأثير كبير على تطورات الاقتصاد الكلي في كرواتيا وبالتالي ، فإنه من مسؤولية صانعي السياسة المالية لاستخدام بحكمة وتعديل الأدوات المالية بطريقة يمكن لهذه الأخيرة مواكبة التقلبات الدورية .
- دراسة Philips و آخرون (2018)⁴ حول الطلب على الطاقة وأثرها على السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري، تتم من خلالها دراسة الآثار المترتبة على تحول السياسة في إطار التوازن

¹ Konstantin Makrelov, Channing Arndt Rob, Davies Laurence Harris (2018) : " Fiscal multipliers in South Africa: The importance of financial sector dynamics", WIDER Working Paper Series 006, World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER).

² Richard McManus F. Gulcin Ozkany (2018): " Why are fiscal multipliers asymmetric? The role of credit constraints", June 12, 2018.

³ Milan Deskar-Škrbić (2018) : "Dynamic effects of fiscal policy in Croatia: confronting New Keynesian SOE theory with empirics confronting", vol. 36 • no. 1 • 83-102.

⁴ Philip O. Alege ; Queen Esther Oye ; Omobola Adu, Ayobami (2018): "Energy Demend Fiscal Policy and Growth Economic in Nigeria A DSGE PERSPECTIVE ", NAEER Conference Paper , www.researchgate.net/publication.

العام ولذلك ، قام الباحث بإنشاء نموذج اقتصاد كلي ديناميكي بروح نموذج DSGE يضم أربعة عوامل: قطاع العائلات (الأسر) ، قطاع الأعمال (الشركات) ، البنك المركزي والسلطات المالية من أجل التحقيق في التأثير الاقتصادي الكلي لصدمة الطاقة على الاقتصاد النيجيري. وشملت البيانات المستخدمة لهذه الدراسة الفترة من 1990 إلى 2014 تم الحصول عليها من WDI. وتظهر النتيجة أن كلا من الصدمات المالية وصدمة الطاقة يؤثران إيجاباً على الاقتصاد النيجيري.

الجدول رقم (II-3): الدراسات التجريبية وفق نموذج DSGE

الدراسة	العينة/البلد	المنهج المستخدم	النتائج
Baxter و King (1993)	بيانات الولايات المتحدة.	م حاكاة RBC	- يستخدم مقاييس أوسع للإنفاق العام ، ويجدان دليلاً على انخفاض الأجور مقابل الزيادات في الإنفاق العام ، وهي نتائج تدعمها نماذج RBC .
Coenen و آخرون (2010)	بيانات الو.م.أ. منطقة اليورو	7 نماذج من بينه نموذج DSGE	- أن حجم المضاعفات مضاعفات الإنفاق والتحويلات كبير ، ، تكون السياسة المالية أكثر فاعلية عند ثباتها وإذا كانت السياسة النقدية تستوعبها ، لدى الحوافز المالية الدائمة مضاعفات أولية أقل بكثير ، حيث تقلل من الإنتاج على المدى الطويل.
Cogan و آخرون (2010)	الولايات المتحدة	النموذج الكيترى الجديد المرتكر على Smets و Wouters (2007).	- مضاعفات الإنفاق الحكومي (مشتريات الحكومة الفيدرالية) أقل بكثير في النماذج الكيترية الجديدة من النماذج الكيترية القديمة.
Sarah Zubairy (2010)	الولايات المتحدة	DSGE باستخدام تقنيات بايزي Bayesian techniques	- مضاعف الإنفاق العام هو 1.12 ، بالإضافة إلى ذلك سجل النموذج المقدر استجابة إيجابية ولكن منخفضة في الاستهلاك الخاص مع ارتفاع في الإنفاق العام، مضاعفات الضريبة (دخل العمل وضريبة رأس المال) في وقت حدوث الصدمة مقدره بحوالي 0.13 و 0.33 على التوالي. من ناحية أخرى ، التغير في الضرائب أكثر تحفيزاً وفعالية من الزيادات في النفقات .
Marco و آخرون (2015)	البرازيل	DSGE	- تؤدي الصدمات الناتجة عن الإنفاق على التحويلات الاجتماعية إلى زيادة الإنتاج على المدى القصير . - وجود مضاعفات سلبية للاستثمار العام في المدى القصير وإيجابية على المدى المتوسط. - الضرائب التشويهية تساهم في التقليل من الانتاج وظهور بوادر للتضخم.

-مضاعف الإنفاق الحكومي يكون أعلى من 1.8 عندما ترتبط هذه السياسة بالتزام طويل الأجل بالحفاظ على سعر الفائدة الاسمي عند الحد الأدنى من الصفر Zero Lower Bound .	DSGE	منطقة اليورو	Sabri Boubaker (2016)
-الصدمات المالية وصدمات الطاقة يؤثران إيجاباً على الاقتصاد النيجيري	DSGE	نيجيريا	Philips و آخرون (2018)
-القيم المضاعفة الأعلى يتم ملاحظتها خلال الأوقات "العادية" عندما تكون قيود الائتمان ملزمة على الأسر؛ و بالتالي من النادر أن تكون السياسة المالية فعالة .	DSGE	الو.م.أ	Richard McManus و آخرون (2018)
-السياسة المالية لها تأثير كبير على تطورات الاقتصاد الكلي في كرواتيا وبالتالي ، من مسؤولية صانعي السياسة المالية لاستخدام بحكمة وتعديل الأدوات المالية بطريقة يمكن لهذه الأخيرة مواكبة التقلبات الدورية .	DSGE	كرواتيا	Milan (2018)

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الدراسات سابقة الذكر.

IV-السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي **VAR Vector Autoregression approach**

ساهم هذا النهج لنماذج الانحدار الذاتي في إعطاء نرة إجمالية لقياس اثر الصدمات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية وتحديد أهم الثار على باقي المتغيرات محل الدراسة ، وفي هذا العنصر سوف نحاول تفصي أهم الانجازات في استعمال نماذج الانحدار الذاتي **VAR Vector Autoregression approach** في مجال السياسة المالية في الشق الخطي والشق اللاخطي.

1-IV-السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي الخطية:

إن الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد أي دولة يكون مصدرها حدوث اختلالات في إحدى أو العديد من المجمعات الاقتصادية الكلية والتي تولد صدمات اقتصادية، والتي يمكن تعريفها على أنها أحداث ينتج عنها تغير كبير ومفاجئ في الاقتصاد و المتغيرات الاقتصادية المختلفة، و الصدمات قد تكون موجبة، و هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير، كما قد تكون سالبة و التي تؤدي إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي، من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل: كيف يستجيب الاقتصاد للصدمات الاقتصادية المختلفة ؟ . ومن بين الدراسات التجريبية التي اهتمت بهذا الأخير نذكر : (Blanchard and Perotti (2002) و Uhlig و Romer and Romer (2010), Mertens and Ravn(2011) , (2005) ، خلال السنوات العشر

الماضية ، ازداد عدد الدراسات التجريبية التي تحقق في تأثيرات صدمات السياسة المالية على الاقتصاد بشكل كبير، حيث أن أغلبها كانت تبحث في صدمات السياسة النقدية واستخدمت نماذج VAR لوصف هيكل الاقتصاد (Sims (1980)، Bernanke (1986)، Christiano, and Evans (1999) Eichenbaum، على العكس تختلف عن المنهجية المستخدمة لتحديد صدمات سياسة المالية، يمكننا تجميع هذه المنهجيات في أربع فئات أو مقاربات رئيسية¹:

- المقاربة التكرارية (**Recursive Approach**) : Mihov and Fatas (2001) Favero (2002) ، حيث تقوم على ما يسمى بتحليل Cholesky، تفترض أن الإنفاق الحكومي محدد سلفا فيما يتعلق بالنتائج والإيرادات الحكومية، أما مقارنة Blanchard و Perotti يعتمد في تحليلهما على معلومات مؤسسية حول نظام الضرائب و الإنفاق الحكومي و يحدد مدى استجابتها للنشاط الاقتصادي .
- مقارنة إشارة القيود (**Sign-Restrictions Approach**) تقوم على أساس افتراض إشارات القيود في دوال الاستجابة الدفعية مستقاة من أعمال Mountford and Uhlig (2005)
- المقاربة القصصية (**Narrative Approach**) التي قدمها Shapiro و Ramey (1998) و تم تطويرها من قبل (Edelberg و Eichenbaum) و Fisher(1999) ، Burnside و آخرون(2004) ، و تعتمد في مضمونها على تحديد صدمات السياسة المالية باستعمال المتغيرات الوهمية (dummy variables) حيث حللت هذه الدراسات آثار الارتفاع الكبير في النفقات العسكرية في الولايات المتحدة ، فكرته الأساسية أن السبب الرئيسي لارتفاع الإنفاق مرتبط بحرب كوريا و الفيتنام. وفيما يلي يمكن تلخيص أهم توجهات المقاربات الأساسية المذكورة (المقاربة التكرارية - مقارنة إشارة القيود - المقاربة القصصية) ضمن الدراسات المنجزة في هذا المجال لصدمات السياسة المالية والنهج المستخدم فيها من طرف العديد من الباحثين:

¹ Christophe Kamps and Dario Caldara(2006):" What Do We Know about Fiscal Policy Shocks Effects?A Comparative Analysis ",P 02.

الجدول رقم (II-4): المقاربات الرئيسية لصددمات السياسة المالية:

الدراسة	العينة/البلد	النهج المستخدم
Blanchard and Perotti (2002)	بيانات USA 1960-1997	Blanchard and Perotti
Fatas and Mihov (2001)	USA quarterly 1960-1996	Recursive
Favero and Giavazzi (2007)	USA quarterly 1960-1979	Blanchard and Perotti
Burnside et al. (2004)	USA quarterly 1947-1995	Narrative
Caldara and Kamps (2008)	USA quarterly 1955-2006	Recursive
Heppke-Falk et al. (2006)	Germany quarterly 1974-2004	Blanchard and Perotti
Mountford and Uhlig (2009)	USA Quarterly 1955-2000	Sign Restrictions
Pappa (2009a)	USA annual 1969-2001	Sign Restrictions
Ramey and Shapiro (1998)	USA quarterly 1947-1996	Narrative

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الدراسات سابقة الذكر.

ومن هذا المنطلق فإن نظرية الاقتصاد الكلي والنماذج الكيترية على وجه الخصوص توفر العديد من التطبيقات العملية لصانعي السياسات حول كيفية تنفيذ السياسة المالية للتخفيف من الآثار السلبية لتقلبات دورة الأعمال، وهذا ما ترجمه نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression Models)، و من أجل فهم طبيعة سير الاقتصاد الكلي، عادة ما ينظر الاقتصاديون إلى هذا الأخير على أنه نموذج ديناميكي احتمالي، حيث يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية و الماضية، وهذا حيث تستخدم هذه النماذج على نطاق واسع لقياس حجم مضاعفات السياسة المالية، و تقوم هذه الأخيرة إدراج متغيرات مهمة تربطها علاقة سببية (الدخل، الانفاق، الضرائب، معدل الفائدة، التضخم...)، و التحدي الرئيسي لنماذج VAR هو عزل الصدمات الخارجية، مجموعة متنامية من الأعمال التجريبية (2006) Martinez، Christophe Schalck و آخرون (2013)، Abdel Fattah (2016)، استخدمت نماذج VAR لتقصي آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي. في حين استخدم Blanchard & Perotti نهج SVAR بهدف استخراج الصدمات الهيكلية و تقدير أثرها على الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (2009) ¹ Matthew Kofi Ocran السياسة المالية و النمو الاقتصادي في دولة جنوب افريقيا خلال الفترة 1990-2004 باستخدام نموذج VAR ،خلصت إلى أن نفقات الاستهلاك الحكومي وعائدات الضرائب لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، كما أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الحكومة لديها أيضا تأثير إيجابي على نمو الناتج لكن حجم التأثير هو أقل من ذلك الذي حققته الإنفاق الاستهلاكي، أما حجم العجز ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.
- دراسة أحمد حسين الهبيتي و فاطمة ابراهيم خلف(2012) بالسعودية و الأردن باستخدام نماذج الـVAR خلال الفترة 1970-2003 ، وخلصت على أنه في الاقتصاد السعودي هناك زيادة في الإيرادات الكلية بنسبة 1% ، و زيادة في الإنفاق الحكومي بـ 0,0005% ، في حين انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الإنفاق ب 0,27% فيما يخص الاقتصاد الأردني وجود علاقة سببية بين الإيراد الكلي و الإنفاق الحكومي أي ان الإيراد يسبب في الإنفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي و العجز , اي ان معدل النمو الاقتصادي يتسبب في العجز.
- قام كل من Martinez و آخرون (2013)² بتقييم تأثير الأدوات المختلفة للسياسة الضريبية على النمو في بلدان أمريكا اللاتينية باستخدام VAR، وجدوا أن ضريبة الدخل الشخصية ليس لها تأثير سلبي مثلما كان متوقع على النمو الاقتصادي. بالنسبة لضريبة الدخل على الشركات، تشير النتائج إلى أن تقليل الضرائب وزيادة الدعم الحكومي قد يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة، كما تؤثر ضرائب الاستهلاك الخاصة بالاعتماد على آثار إيجابية كبيرة على النمو في أمريكا اللاتينية بشكل عام ، على الرغم من أنها وجدت آثاراً سلبية طفيفة في بعض البلدان المختارة.
- قام Abdel Fattah(2016)³ بفحص العلاقة بين الحيز المالي والنمو الاقتصادي في مصر، باستخدام نموذج VAR خلال الفترة 1982-2015، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي للصدمات الناجمة عن الإنفاق الحكومي الاستثماري والحيز المالي، بالمقابل فإنه يستجيب بشكل سلبي لصدمة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

¹ Matthew Kofi Ocran(2009) : "Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa", A paper presented at the Centre for the Study of African Economies "Conference on Economic Development in Africa", St. Catherine's College, Oxford University.

² Canavire-Bacarreza, G., Martinez-Vazquez, & Vulovic, V. (2013). Taxation and Economic Growth in Latin America. IDBWP No IDB-WP-431.

³ Abdel Fattah, E. (2016). The Impact of Fiscal Space on Economic Growth in Egypt. International Journal of Business and Social Science.. 7, No. 10.

- تطرق Karago و آخرون (2015)¹ إلى أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتأكيد على فعالية كل من النفقات والإيرادات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهداف الاقتصاد الكلي، كما تم تطبيق الدراسة على الاقتصاد التركي باستعمال نموذج Bayesian vector autoregression (BVAR) باعتباره قادر على إعطاء نتائج أكثر واقعية من نموذج VAR، وخلصت الدراسة إلى أن النفقات والإيرادات العامة لهما تأثير محدود على متغيرات الاقتصاد الكلي التي تشمل إجمالي الناتج المحلي والتضخم، مؤشر سوق الأسهم، الدين الخارجي ومعدل الفائدة.
- دراسة (2004) Roberto Perotti² تدرس هذه الورقة آثار السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة في 5 دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام نهج (structural Vector Autoregression approach) SVAR، خلص إلى أن تأثير السياسة المالية على النمو يميل لأن يكون منعدماً تقريباً، ولا يوجد دليل على أن الاقتطاعات الضريبية تعمل بشكل أسرع أو أكثر من زيادة الإنفاق، كما أن هنالك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص ومعدلات الفائدة طويلة الأجل، ولا وجود لتأثير على الاستثمار الخاص.
- في فرنسا قام GIRARD و BIAU (2005)³ بتقييم فعالية السياسة الضريبية في فرنسا باستخدام SVAR مستوحاة من النهج الهيكلي Blanchard & Perrotti (2002)، خلص إلى أن المضاعف التراكمي للإنفاق الحكومي أكبر من واحد (ما يقارب من 1.4) يحفز كل من الاستهلاك والنمو، إضافة إلى ردود الفعل الإيجابية لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، أما فيما يخص الإيرادات العامة فلها تأثير سلبي، لاحظ كذلك الباحثان أن السياسة النقدية ليس لها تأثير كبير على مضاعفات الميزانية.
- يظهر كل من Afonso و Sousa (2009)⁴ في دراسته للآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في البرتغال باستخدام Bayesian SVAR، بالنسبة لصددمات السياسة المالية الفصلية آثاراً مهمة على الاقتصاد الكلي بينما تؤثر أيضاً على أسعار المساكن والأسهم، حيث أن صدمات الإنفاق الحكومي الإيجابية بشكل عام، لها

¹Kadir Karago and Ridvan Keskin(2015): " Impact of Fiscal Policy on the Macroeconomic Aggregates in Turkey: Evidence from BVAR Model", Istanbul Conference of Economic and Finance .

² Roberto Perotti(2004): "Estimating the effects of fiscal policy in OECD countries",

³ Biau, O.; Girard, E. (2005), "Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel.", Économie et Prévision, 169-171, 1-24.

⁴ Afonso António and Ricardo M. Sousa(2009):" The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis", NIPE* WP 3 ,URL: <http://www.eeg.uminho.pt/economia/nipe>

تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؛ تؤدي إلى آثار مزاحمة مهمة ، من خلال التأثير سلبيًا على الاستهلاك الخاص والاستثمار ؛ ويكون لها تأثير مستمر وإيجابي على مستوى الأسعار ومتوسط تكلفة تمويل الدين الحكومي. كما تميل صدمات الإيرادات الحكومية الإيجابية إلى التأثير بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي ؛ ويؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار ، أخيرًا ، يؤكد النموذج المستخدم أن صدمات الإنفاق الحكومي الإيجابية غير المتوقعة تؤدي إلى تأثيرات "مزاحمة" مهمة.

- دراسة شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد (2010) باستخدام نموذج SVAR أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب 1 % سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيولد تأثير سلبي، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية، وبالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص.

وفيما يلي يمكن تلخيص أهم الدراسات الحديثة و الأساسية المذكورة سابقا لصدمة التي تحدث في مجال السياسة المالية والتي استخدمت توجه نماذج الانحدار الذاتي الخطية والمتمثلة في: (VAR & SVAR) من طرف العديد من الباحثين وأهم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

الجدول رقم (II-5): السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي الخطية (VAR & SVAR)

الدراسة	العينة/البلد	المنهج المستخدم	النتائج
Matthew Kofi Ocran (2009)	جنوب افريقيا	VAR	نفقات الاستهلاك الحكومي وعائدات الضرائب لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي.
أحمد حسين الهبيتي و فاطمة ابراهيم خلف (2012)	السعودية-الأردن 1970-2003	VAR	الاقتصاد السعودي زيادة الايراد الكلي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي 0,0005% في حين انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الانفاق ب 0,27% ، في الاقتصاد الأردني الايراد يسبب في الانفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي و العجز .
Martinez و آخرون (2013)	أمريكا اللاتينية	VAR	تقليل الضرائب وزيادة الدعم الحكومي قد يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة.
AbdelFattah (2016)	مصر 1982-2015	VAR	- النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي للصدمة الناجمة عن الإنفاق الحكومي الاستثماري والحيز المالي، بالمقابل فإنه يستجيب بشكل سلبي لصدمة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.
Roberto Perotti (2005)	5 دول من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادي	SVAR	لا يوجد دليل على أن الاقتطاعات الضريبية تعمل بشكل أسرع أو أكثر من زيادة الإنفاق.. هناك -تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص و معدلات الفائدة طويلة الأجل، و لا وجود لتأثير على الاستثمار الخاص.
GIRARD و BIAU (2005)	فرنسا	SVAR	المضاعف التراكمي للإنفاق الحكومي أكبر من واحد (ما يقارب من 1.4) يخفز كل من الاستهلاك والنمو، إضافة إلى ردود الفعل الإيجابية لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، أما فيما يخص الإيرادات العامة فلها تأثير سلبي
SOUSA و AFONSO (2009)	البرتغال	SVAR Bayesian	صدمة الإنفاق الحكومي الإيجابية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ تؤدي إلى آثار مزاحمة مهمة، من خلال التأثير سلباً على الاستهلاك الخاص والاستثمار؛ ويكون لها تأثير مستمر وإيجابي على مستوى الأسعار (أسعار الأسهم و المساكن) ومتوسط تكلفة تمويل الدين الحكومي. كما تميل صدمات الإيرادات الحكومية الإيجابية إلى التأثير بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي .
Chibi و آخرون (2010)	الجزائر	SVAR	حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق الحكومي لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، أما في المدى المتوسط والطويل فسيولد تأثير سلبي، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محتوى الدراسات السابقة.

2-IV- السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي للاخطية:

في السنوات الأخيرة أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن النماذج الخطية لا تستطيع في أغلب الأحيان تمييز الخصائص الديناميكية لعملية اقتصادية معينة، و ترجع الأسباب في ذلك إلى عاملين رئيسيين هما عدم التماثل في البيانات، و عدم الاستقرار في العلاقات بسبب التغييرات الهيكلية، وعلى هذا الأساس و لأكثر من عقدين من الزمن تميزت أغلب الدراسات الاقتصادية الحديثة باستخدام نماذج لاخطية في تفسير الظواهر الاقتصادية، و من بين هذه العلاقات اللاخطية نماذج تغيير الأنظمة التي لها ميزة في تقديم تفسير اقتصادي للظواهر اللاخطية¹ ، فالمقاربات الحديثة تسمح بتقديم نموذج عام حول آثار السياسة المالية ، يتضمن كلا من الظواهر الكيترية المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية (countercyclical) أو اللاكيترية - اللادورية- (acyclical) التي لا تؤثر في الدورة الاقتصادية ، و ضد الكيترية التي تسير الدورة الاقتصادية (procyclical)، كما أن العديد من الأبحاث توضح بأن الاقتصاد بإمكانه أن يكون في وضعية كيترية في الأوقات العادية ، لكنه يكون في وضعية لا كيترية ، حتى ضد كيترية في بعض الظروف الموازية (العجز الموازي) ، و من هنا تظهر العلاقة اللاخطية بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي . و يمكن التعرض لأهم هذه الدراسات على النحو التالي:

❖ دراسة Christophe Schalck (2007)² لـ 4 بلدان أوروبية بلجيكا فرنسا ألمانيا و هولندا باستعمال نموذج هيكلية غير خطي Non-linear Structural VAR قام الباحث دراسة مقارنة لآثار السياسة المالية في 4 دول أوروبية أول نتيجة إن آثار النمو الاقتصادي متباينة بين الدول ، و توضحت كذلك أن هنالك تناقضات داخل منطقة اليورو، نتائج هذه الدراسة تظهر ردود فعل مختلفة لآثار الصدمات المالية على النمو الاقتصادي، في كلتا حالتي الرواج و الركود تظهر آثار كيترية بفرنسا، أما بألمانيا و بلجيكا فتتأثر آثار لاكيترية في حالة الرواج و ضد كيترية في حالة الركود، بهولندا آثار ضد كيترية في حالة الرواج و لاكيترية في حالة الركود، و يمكن أن تكون أكثر اكتمالا باستخدام عينة أكبر من البلدان وباستخدام الأنظمة الاقتصادية.

¹ Sena sourou François Anago(2015):" Croissance économique au Bénin : Une Analyse à partir d'un modele a seuil stochastique ",Revue d'analyse des politiques économique et financière.Vol1.n01 ;p107.

² Christophe Schalck(2007):" Effects of Fiscal Policies in Four European Countries: A Non-linear Structural VAR Approach," Economics Bulletin, Vol. 5, No. 22 pp. 1-7.

- دراسة Auberbach و Gorodnichenko (2010)¹ حول مدى استجابة المخرجات للسياسة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج غير خطي MSVAR من القضايا الرئيسية في البحث حجم المضاعفات المالية خاصة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، حيث وجد الباحثان اختلافات كبيرة في حجم مضاعفات الإنفاق في فترات الركود و الراج فالسياسة المالية أكثر فاعلية في فترات الركود مقارنةً بأوقات الراج ، كذلك من الملاحظ وجود أكبر مضاعف للإنفاق العسكري.
- دراسة Anja Baum Gerrit & B. Koester (2011)² حول تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي خلال دورة الأعمال في ألمانيا باستخدام نموذج TSVAR خلصت الدراسة إلى أن رفع الإنفاق يولد على المدى القصير مضاعف مالي يبلغ حوالي 0.7 في حين المضاعف المالي الناتج عن زيادة الضرائب و مساهمات الضمان الاجتماعي هو -0.66 بالإضافة الى ذلك يستمد نموذج العتبة أساسا رؤى جديدة عن آثار الصدمات اعتمادا على الوقت الذي تحدث فيه الدورة حسب حجمها و اتجاهها و الأهم من ذلك مضاعفات الإنفاق المالي أكبر بكثير في أوقات فجوة الناتج السلبي لكنها محدودة التأثير في أوقات فجوة الناتج الايجابية.
- دراسة Andreja Lenarcic & Szabolcs Deak (2011)³ حول التأثيرات الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية في أوقات الراج و الركود من خلال تحليل لبيانات الفصلية الأمريكية من (1960:1-2009:4) باستخدام نموذج غير خطي عتبة الانحدار الذاتي threshold vector autoregression model (TVAR) خلصت إلى أن حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما حدوث صدمة ايجابية في الضرائب له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي عند التأثير في كلا النظامين.
- دراسة Chibi abderrahim (2015)⁴ بعنوان استدامة السياسة المالية حالة الجزائر باستخدام نموذج غير خطي STAR و نموذج الانحدار و الانتقالية السلس استنادا الى بيانات ربع سنوية تتراوح ما بين 1964-

¹ Alan J. Auerbach & Yuriy Gorodnichenko, 2012. "[Measuring the Output Responses to Fiscal Policy](#)," [American Economic Journal: Economic Policy](#), American Economic Association, vol. 4(2), pages 1-27, May.

² Baum and Gerrit B. Koester. 2011. "The impact of fiscal policy on economic activity over the business cycle – evidence from a threshold VAR analysis". Deutsche Bundesbank, *Discussion Paper Series 1: Economic Studies*. No 03/2011.

³ Deak, Szabolcs and Andreja Lenarcic 2011. "The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Good Times and Bad," Working paper.

⁴ Abderrahim Chibi, Sidi Mohamed Chekouri and Mohamed Benbouziane (2015). ASSESSING FISCAL SUSTAINABILITY IN ALGERIA: A NONLINEAR APPROACH," Working Paper 962.

2012 على توازن الميزانية الجزائرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تظهر النتائج بوضوح وجود آثار العجز في الميزانية الجزائرية (السلوك غير الخطي و التحول في نظام السياسة المالية) في شكل نموذج لوجيستية LSTR التي تحتوي على 2 من الأنظمة بحد واحد كذلك السلطات الحكومية تتدخل عن طريق خفض العجز و تفاقم الديون إلا عندما تصل إلى حد معين (83.53 دولار أمريكي للبرميل

- تمحورت دراسة (Alexandra Fotiou(2017)¹ حول اللاخطية و السياسة المالية باستعمال بيانات لحوالي 13 دولة خلال فترة زمنية ممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2014 باستخدام نموذج STVAR ، وتشير الدراسة إلى عدم الخطية في آثار السياسة المالية حيث ان الرفع من الضرائب يؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وانتهاج سياسة زيادة الضرائب في أوقات الرواج أكثر تأثيرا منها في فترات الركود، بينما انتهاج سياسة تخفيض الإنفاق العام تأثيره يكون أقل على النشاط الاقتصادي ويمكن أن يؤدي إلى استقرار الدين العام.

- دراسة Martin و آخرون (2017)² حول آثار صدمات السياسة المالية لمجموعة من دول CE3 باستخدام نموذج غير خطي TVAR ، الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت آثار صدمات السياسة المالية تختلف أثناء التوسع والركود، خلصت هذه الأخيرة إلى أن آثار صدمات الإنفاق الحكومي أكثر ديناميكية خلال الركود في جمهورية التشيك وهنغاريا، بينما تتميز مضاعفات الإنفاق المالي في الجمهورية السلوفاكية بارتفاعها عموماً أثناء فترة الركود الاقتصادي.

- دراسة Marcio Holland و آخرون (2019)³ حول فعالية السياسة المالية في البرازيل باستخدام نموذج عتبة الانحدار الذاتي TVAR ، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في البرازيل من خلال تأثير الحوافز المالية على الناتج، خلال الفترة 1997 - 2018 ، تقوم الورقة بالتحقق من التقديرات التي تتحكم في حالة الاقتصاد ، ونهج اللاخطية ، ودور السياسة النقدية ، تشير أفضل النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي غير فعال. في التأثير على النمو الاقتصادي حيث أنه باستخدام معيار -Cholesky- ومقاربة قيود الإشارة -restrictions approaches- مع ثلاثة متغيرات ، يكون مضاعف الإنفاق

¹ Alexandra Fotiou(2017) : "Non-Linearities and Fiscal Policy", JOB MARKET PAPER.

²Rajmund Mirdala and Martin Kamen'ik (2017) : "Effects of Fiscal Policy Shocks in CE3 Countries (TVAR Approach)", MPRA Paper No. 79918.

³ Marcio Hollanda, Emerson Marc, ala, Diogo de Princeb,*:(2019) "Is fiscal policy effective in Brazil? An empirical analysi"s," The Quarterly Review of Economics and Finance, QUAECO-1240; No. of Pages 13

الحكومي الحكومي بالقرب من الصفر. هذه النتيجة تتناقض مع الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات السوقية الناشئة. ، و منه خلصت الدراسة إلى ان السياسة المالية فقدت بريقها في الأوقات الصعبة في البرازيل. وفيما يلي يمكن تلخيص أهم الدراسات الحديثة و الأساسية المذكورة سابقا لصددمات التي تحدث في مجال السياسة المالية والتي استخدمت توجه نماذج الانحدار الذاتي اللاخطية من طرف العديد من الباحثين وأهم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

الجدول رقم (II-6): السياسة المالية في نماذج الانحدار الذاتي اللاخطية

الدراسة	العينة/البلد	المنهج المستخدم	النتائج
Christophe Schalck (2007)	4 دول أوروبية	Non-linear SVAR	- آثار النمو الاقتصادي متباينة بين الدول، في كلتا حالتي الرواج و الركود تظهر آثار كيتزية بفرنسا، أما بألمانيا و بلجيكا فتمارس آثار لاكيتزية في حالة الرواج و ضد كيتزية في حالة الركود، هولندا آثار ضد كيتزية في حالة الرواج و لاكيتزية في حالة الركود.
Auberbach Gorodnichenk (2010)	و.م.أ.	MSVAR	- توجد اختلافات كبيرة في حجم مضاعفات الإنفاق في فترات الركود و الرواج فالسياسة المالية أكثر فاعلية في الركود مقارنة بأوقات الرواج ، كذلك من الملاحظ وجود أكبر مضاعف للإنفاق العسكري.
Anja Baum Gerrit & B. Koester (2011)	ألمانيا	TSVAR	- رفع الإنفاق يولد على المدى القصير مضاعف مالي يبلغ حوالي 0.7 في حين المضاعف المالي الناتج عن زيادة الضرائب و مساهمات الضمان الاجتماعي هو -0.66. و الأهم من ذلك مضاعفات الإنفاق المالي أكبر بكثير في أوقات فجوة الناتج السلبي لكنها محدودة التأثير في اوقات فجوة الناتج الايجابية.
&Szabolcs Deak ,Andreja Lenarcic (2011)	بيانات الفصلية الأمريكية (1960:1-2009:4)	TVAR	- حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما حدوث صدمة ايجابية في الضرائب له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي عند التأثير في كلا النظامين.
Martin و آخرون (2017)	دول CE3	TVAR	- آثار صدمات الإنفاق الحكومي أكثر ديناميكية خلال الركود في جمهورية التشيك وهنغاريا، بينما تتميز مضاعفات الإنفاق المالي في الجمهورية السلوفاكية بارتفاعها عموماً أثناء فترة الركود الاقتصادي.
Alexandra Fotiou (2017)	17 دولة من OECD (2014-1980)	STVAR	- الرفع من الضرائب يؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وانتهاج سياسة زيادة الضرائب في أوقات الرواج أكثر تأثيراً منها في فترات الركود، بينما انتهاج سياسة تخفيض الإنفاق

العام تأثيره يكون أقل على النشاط الاقتصادي ويمكن أن يؤدي إلى استقرار الدين العام.

وجود آثار العجز في الميزانية الجزائرية (السلوك غير الخطي و التحول في نظام السياسة المالية) في شكل نموذج غير خطي LSTR، وكذلك السلطات الحكومية تتدخل عن طريق خفض العجز و تفاقم الديون إلا عندما تصل إلى حد معين (83.53 دولار أمريكي للبرميل).	STAR	الجزائر (1964-2012)	Chibi abderrahim (2015)
تشير أفضل النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي غير فعال في التأثير على النمو الاقتصادي حيث أنه باستخدام معيار Cholesky- restrictions approaches- ومقاربة قيود الإشارة- ثلاثة متغيرات، يكون مضاعف الإنفاق الحكومي الحكومي بالقرب من الصفر. هذه النتيجة تتناقض مع الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات السوقية الناشئة.، و منه خلصت الدراسة إلى ان السياسة المالية فقدت بريقها في الأوقات الصعبة في البرازيل.	TVAR	البرازيل (1997-2018)	Marcio Holland (2019) وآخرون

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الدراسات سابقة الذكر.

خلاصة:

من خلال دراستنا لمختلف الأدبيات التجريبية السابقة و التي خصت الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، و عند إثارة النقاش حول طبيعة هذه العلاقة نجد كما هائلا من الدراسات التجريبية التي عاجلت الموضوع من جوانب متعددة، تنوعت الدراسات التي بحثت في علاقة هاذين الأخيرين، منها ما اختبر مدى وجود العلاقة من عدمها بين المتغيرين ومنها ما ركز على طبيعة الأثر خطي أو لاخطي ، سنعرض من خلال ما يلي مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي بالتفصيل في أهم مراحل وطرق معالجتها للموضوع، وذلك للتعرف عن كثر على أهم النماذج المستعملة في الخروج بنتائج دقيقة وذلك للاستفادة منها ، حيث تتراوح الأساليب المطبقة في التحليلات التجريبية التي اختبرت طبيعة العلاقة بين المتغيرين من نماذج المحاكاة باستخدام تقنيات تقدير ومعايرة مختلفة مثل: ، نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Interlink أو ESCB New AreaWideModel ، ونموذج صندوق النقد الدولي IMF Multimod (GIMF) ، ونماذج التوازن العشوائي الديناميكي DSGE ، ونماذج الانحدار الذاتي VAR الخطية واللاخطية.

حيث ذهب البعض من الباحثين Perotti (2005) ، Richardson وDalsgaard, André (2001) لاستخدام نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD INTERLINK لتحليل آثار السياسة المالية، حيث يعدّ هذا الأخير أحد الأدوات الرئيسية لإدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لتحليل التأثيرات المباشرة والتداعيات الدولية المترتبة على السياسات الاقتصادية وتقييم المخاطر على التوقعات الشاملة فالميزات الرئيسية له تقدم نتائج الصدمات الاقتصادية الكلية القياسية. في المقابل اعتمد بعض الاقتصاديين Perotti(1999) ، Laxton Freedman وKumhof(2008) على النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الخاص بصندوق النقد الدولي IMF Multimod على اعتباره أداة مناسبة تماماً لتحليل تأثير الاقتصاد الكلي، وآثار السياسات الاقتصادية(السياسة المالية و النقدية)، حيث يحتوي النموذج على عدد من الميزات تجعله مناسباً بشكل خاص لتقييم فعالية إجراءات السياسة المالية والنقدية، بينما قامت نماذج DSGE بحسم الجدل الذي ثار بين المدرسة الكيترية الحديثة والمدرسة الكلاسيكية الحديثة في التسعينيات من القرن العشرين، نجحت نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية أن تحل محل الاقتصاد القياسي الكلية في عملية تحليل الدورات الاقتصادية، و التنبؤ بالأداء الاقتصادي، و رسم السياسات المالية و النقدية خلال

العقدين الماضيين Coenen و آخرون (2010)، Cogan و آخرون (2010)، Richard McManus و آخرون (2018)، Milan (2018).

أما النماذج الكيترية على وجه الخصوص تهتم بالعديد من التطبيقات العملية لصانعي السياسات حول كيفية تنفيذ السياسة المالية للتخفيف من الآثار السلبية لتقلبات دورة الأعمال، وهذا ما تترجمه نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR لعزل الصدمات الخارجية، (2006) Christophe Schalck و آخرون Martinez و (2013) Abdel Fattah (2016)، في حين استخدم Blanchard & Perrotti، GIRARD و BIAU (2005)، Afonso و Sousa (2009) نهج SVAR بهدف استخراج الصدمات الهيكلية و تقدير أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، لكن مؤخراً أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن النماذج الخطية لا تستطيع في أغلب الأحيان تمييز الخصائص الديناميكية لعملية اقتصادية معينة، و ترجع الأسباب في ذلك إلى عاملين رئيسيين هما عدم التماثل في البيانات، و عدم الاستقرار في العلاقات بسبب التغييرات الهيكلية، فالمقاربات الحديثة باستخدام نماذج غير خطية (MSVAR و TVAR و STVAR) سمحت بتقديم نموذج عام حول آثار السياسة المالية، يتضمن كلا من الظواهر الكيترية المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية أو اللاكيترية التي لا تؤثر في الدورة الاقتصادية، و ضد الكيترية التي تسير الدورة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تبين أن النتائج التي تم التوصل إليها تختلف من دراسة لأخرى، و هذا التباين راجع إلى الاختلاف في فترات الدراسة، عينات الدول المدروسة ما بين الدول النامية و المتطورة، الطريقة المستعملة للاختبار أو نوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في الدراسة.

الفصل الثالث :

آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

-نمذجة قياسية-

الفصل الثالث :

آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر -نمذجة قياسية-

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في إعادة النظر في المفاهيم و الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية المتكررة، من خلال تسطير جملة من البرامج التنموية و تطبيق مجموعة من الإصلاحات التي كان الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، حيث ركزت الجزائر على السياسة المالية للخروج من الوضعية التي عرفها الاقتصاد بعد الاستقلال إلى غاية نهاية القرن العشرين، باعتبار أن الجزائر تعتمد على قطاع النفط بنسبة كبيرة في تمويل احتياجاتها التنموية ، وما لذلك من أخطار في ظل الأزمات النفطية المتكررة التي تعصف بالاقتصاد الوطني على غرار الأزمة الحادة لانخفاض أسعار النفط سنة 1986 وتكرار نفس السيناري سنة 2014. بينما ومن جهة أخرى فإن ارتفاع العائدات النفطية أعطت دفعا جديدا للسياسة المالية، خاصة في مطلع اللفية الثالثة حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية و معدل البطالة و انتعاش معدلات التضخم.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم لمحة موجزة عن تطور السياسة المالية في الجزائر تزامنا مع البرامج التنموية التي سطرها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال عرض وصفي لتطور أهم مؤشرات السياسة المالية ضمن فترة الدراسة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2018 ، وفيما بعد سنتطرق إلى الاطار النظري للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة والشروع في تقدير النموذج بالاستعانة بمقاربتين الأولى خطية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (-Structural Vector Auto regression) و الثانية غير خطية باستخدام نموذج عتبة الانحدار الذاتي (Threshhold VAR –TVAR) (SVAR) ، و وفي الأخير نبرز أهم النتائج التي تم التوصل إليها و مناقشتها. (

I - مسار تطور السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر:

I-I-1- مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر:

بعد تخلص الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي، قامت الجزائر بوضع خطة اقتصادية طويلة المدى لبناء اقتصادها و الخروج من دائرة التخلف ، اتسمت سياستها الاقتصادية بمعالم مميزة حيث مرت بمراحل و تحولات عدّة على الساحتين المحلية و الدولية ، حيث انتهجت سياسة تنموية مبنية على قواعد الاقتصاد المخطط أو الموجه، أما فيما يخص المرحلة الثانية فبدأت من أوائل التسعينات، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و زيادة حدة و عبء المديونية الخارجية، أدى ذلك الوضع الى حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، فكانت بحيرة الجزائر بحيرة على التوجه الى اعادة جدولة ديونها الخارجية(نادي باريس و نادي لندن) و دخلت الجزائر مرحلة تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، و من آثار ذلك هو إقرار الجزائر بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق و التخلي تدريجيا على النظام الاقتصادي السابق.

و تأتي المرحلة الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، و قد تميزت بخروج الجزائر من عزلتها بفضل الاستقرار السياسي و الأمني، و قد تزامن ذلك التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية من معدل تضخم منخفض و معدلات نمو حقيقية موجبة، مما انعكس بصورة ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

I-I-1-1- السياسة الضريبية في الجزائر:

يحوصل النظام الضريبي الجزائري مجموع الدخول و العوائد المحققة في جميع النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية، من غير النشاطات البترولية، حيث تتكون الجباية العادية من نوعين من الضرائب ، أولهما الضرائب المباشرة التي تمس الدخل ساعة تحققه في النشاطات المنتجة و ما يتبعها من رسوم مماثلة مثل الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال و الثروات الفردية ، و ثانيها الضرائب غير المباشرة والمثلة في الضرائب التي تدفع عند الانفاق أو بمناسبة استهلاك الدخل، حيث تقسم إلى ثلاثة أنواع: الرسوم على حجم رقم الأعمال، الضرائب على الاستهلاك، العوائد الجمركية¹

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، ج. شكري رجب العشموي (2007): "اقتصاديات الضرائب سياسات-نظم-قضايا معاصرة"، الدار الجامعية، ص77.

الجدول (III-1): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1970-2018

السنوات	الجباية العامة FG	الجباية البترولية FP	الجباية العادية FO	FP/FG	FO/FG	الناتج المحلي الاجمالي PIB	FP/PIB	FO/PIB	FO/GF
1970	5456	1350	4106	24,74	75,26	24072,3	5,608	17,057	167,39
1971	5982	1648	4334	27,55	72,45	24922,8	6,612	17,39	92,469
1972	8434	3278	5156	38,87	61,13	30413,2	10,78	16,953	96,104
1973	9956	4114	5842	41,32	58,68	34593,1	11,89	16,888	93,174
1974	21399	13999	8000	65,42	37,38	55560,9	25,2	14,399	84,246
1975	23194	13462	9732	58,04	41,96	61573,9	21,86	15,805	78,84
1976	24976	14237	10739	57	43	74075,1	19,22	14,497	81,541
1977	31279	18019	13260	57,61	42,39	87240,5	20,65	15,199	86,774
1978	35379	17365	18014	49,08	50,92	104831,6	16,56	17,184	102,5
1979	44844	26516	18328	59,13	40,87	128222,6	20,68	14,294	91,229
1980	58020	37658	20362	64,91	35,09	162507,2	23,17	12,53	76,009
1981	76714	50954	25760	66,42	33,58	191468,5	26,61	13,454	75,313
1982	69448	41458	27990	59,7	40,3	207551,9	19,97	13,486	73,67
1983	75165	37711	37454	50,17	49,83	233752,1	16,13	16,023	84,394
1984	90809	56776	46968	62,52	51,72	263855,9	21,52	17,801	67,377
1985	93778	46363	46991	49,44	50,11	291597,2	15,9	16,115	88,545
1986	74095	21055	52656	28,42	71,07	296551,4	7,1	17,756	83,756
1987	78694	19700	58215	25,03	73,98	312706,1	6,3	18,617	92,621
1988	82200	23992	58100	29,19	70,68	347716,9	6,9	16,709	154,23
1989	110000	45540	64500	41,4	58,64	422043	10,79	15,283	172,95
1990	147300	76154	71100	51,7	48,27	554388,1	13,74	12,825	172,17
1991	144200	161500	82700	112	57,35	862132,8	18,73	9,5925	53,771
1992	302664	193800	108864	64,03	35,97	1074695,8	18,03	10,13	39,425
1993	300687	179218	121469	59,6	40,4	1189724,9	15,06	10,21	41,682
1994	398350	222176	176174	55,77	44,23	1487403,6	14,94	11,844	53,321
1995	578140	336148	241992	58,14	41,86	2004994,7	16,77	12,069	51,086
1996	798439	507837	290603	63,6	36,4	2570028,9	19,76	11,307	52,78
1997	684778	570837	314013	83,36	45,86	2780168	20,53	11,295	48,79
1998	708538	378517	329823	53,42	46,55	2830490,7	13,37	11,653	42,74
1999	874888	560120	314767	64,02	35,98	3238197,5	17,3	9,7204	38,495
2000	1522739	720000	349502	47,28	22,95	4123513,9	17,46	8,4758	40,82
2001	1354622	840600	398233	62,05	29,4	4227113,1	19,89	9,4209	41,328
2002	1425799	916400	482895	64,27	33,87	4522773,3	20,26	10,677	45,99
2003	1803900	1350200	521925	74,85	28,93	5252321,1	25,71	9,937	44,465
2004	2066110	1570700	580411	76,02	28,09	6149116,7	25,54	9,4389	46,604
2005	2908308	2352700	640472	80,9	22,02	7561984,3	31,11	8,4696	51,593

50,229	8,4794	32,92	8501600	20,99	81,49	720884	2799000	3434884	2006
45,858	8,198	29,9	9352900	22,04	80,4	766750	2796800	3478600	2007
43,521	8,7406	37,03	11043700	19,43	82,29	965289	4089000	4968849	2008
50,746	11,503	24,2	9968000	33	69,44	1146612	2412700	3474286	2009
48,17	10,824	24,23	11991600	31,52	70,54	1297944	2905000	4117954	2010
37,352	9,9314	27,28	14589000	48,65	133,63	1448898	3980000	2978298	2011
39,711	11,493	9,371	16209600	55,07	44,9	1863000	1519040	3382900	2012
48,563	12,124	9,706	16647900	55,54	44,46	2018455	1615900	3634355	2013
51,739	13,64	9,158	17228600	59,83	40,17	2350018	1577730	3927700	2014
61,286	16,931	10,31	16712700	62,15	37,85	2829602	1722940	4552500	2015
72,598	18,996	9,601	17525000	66,23	33,48	3329031	1682550	5026131	2016
83,83	21,087	11,44	18594200	64,83	35,17	3920898	2126987	6047885	2017
85,284	19,568	11,6	20259044	62,78	37,21	3964265	2349694	6313959	2018

source: ONS,- COMPTES ECONOMIQUES- Rétrospective Statistique 1970 - 2017 ,p268

فمن أهم أهداف الإصلاح الجبائي التوصل إلى تغطية نفقات التسيير عن طريق النفقات العادية، إلا أن ذلك لم يتحقق بصورة كاملة لأن الجباية العادية ترتفع ولكن بأقل سرعة من ميزانية التسيير، و لتوضيح ما سبق كان لابد من إلقاء الضوء على مراحل تطور هذه السياسة.

- **فترة ما بعد الاستقلال 1963-1969** تعاملت الجزائر بعد الاستقلال بالأنظمة الجبائية الموروثة من المستعمر الفرنسي، وذلك لغياب الكفاءات والأطر القانونية التنظيمية لتسيير النظام الضريبي في تلك الفترة، فكانت هناك ضرائب تجبى لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات العمومية إضافة إلى أنظمة تقدير الوعاء الجبائي مماثلة للأنظمة الفرنسية حيث يوجد النظام الحقيقي و النظام الجزائي و الفرق بينهما في معدلات الإخضاع الجبائي، في تلك الفترة فرضت معدلات ضريبية مرتفعة للحصول على مزارد مالية ضخمة من أجل تمويل البرامج التنموية، و الهدف الرئيسي من فرض هذه الأخيرة هو تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات و توفير التحويلات و الإعانات العامة لكل من الاستهلاك و الإنتاج و القيام ببرنامج ضخم للاستثمارات العامة¹، و بالتالي تسلمت الجزائر اقتصادا مشوها غير متوازن داخليا، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض واضح في النشاط الاقتصادي و الذي أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية، مما جعل السلطات المالية تقوم بالبحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، و هذا بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريف الجمركية، أما نسبة حاصل الجمارك خلال الفترة (1969-1963) فقد بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات كذلك فرض ضريبة على الرواتب و

¹كريم النشاشي وأخرون (1998): "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، صندوق النقد الدولي"، ص28.

الأجور (ITS)، وكذا فرض ضريبة إجمالية واحدة على الانتاج TUGP مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكيماوية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 22.6% في المتوسط الاجمالي من الايرادات في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9% سنة 1963 إلى 27.9% سنة 1969 .

- فترة التخطيط (1970-1990) قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، حيث تميزت فترة السبعينيات والثمانينيات بتطور كبير في جانب السياسة المالية فانتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة (1970-1982) و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، حيث شكلت الجباية البترولية نسبة 21.40% سنة 1970، من مجموع الإيرادات لتنتقل إلى 55% سنة 1982، بينما سجلت أول عجز لها سنة 1983 ثم بعد ذلك وبصفة 1986، 1987، 1988، 1989 وذلك بسبب الصدمة الكبيرة التي سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط حيث انخفضت إلى 13.57 دولار للبرميل بعدما كان 29.04 دولار للبرميل سنة 1984، وبذلك انخفضت الجباية البترولية من الناتج الداخلي الخام من 19.97% سنة 1984 إلى 7.22% سنة 1986، وبما أن الجزائر انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال، فإن هذه الوضعية استدعت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

يتضح من خلال تحليل نتائج الجدول (01) أن تغير إيرادات الجباية الكلية يتبع نفس تغير إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا وانخفاضا على طول فترة الدراسة، هذا ما يفسر أهمية الجباية البترولية كمورد للإيرادات العامة، حيث تراوحت مساهمتها بالنسبة للإيرادات الجبائية الكلية بين 40% و 80% ماعدا السنوات 1972، 1972، 1986، 1987، 1988، أين بلغت المساهمة النسب 24% ، 39% ، 29% ، 26%، 29%، على التوالي من مجموع الإيرادات الجبائية الكلية، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط. وفي المقابل فإن مساهمة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العادية تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية، حيث تتراوح نسب مساهمتها في الإيرادات الجبائية الكلية بين 20 و 60% ما عدا السنوات 1970 ، 1972 ، 1986 ، 1987 ، 1988، أين كانت نسب المساهمة مرتفعة إذ بلغت النسب 76%، 61%، 71%، 74%، 71%، على التوالي. كذلك سجلت إيرادات الجباية العادية نسب مرتفعة خلال السنوات 1976 إلى غاية التسعينيات هذا ناتج عن السياسة الجبائية قصد إحلال الجباية البترولية، غير أنها لم تتمكن من إحلال محل الجباية البترولية ولا حتى إحداث توازن بينهما.

ومما سبق يتبين أن الإيرادات الجبائية الكلية تتأثر بتغير أسعار المحروقات، عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1998 سجلت الجباية البترولية انخفاضا بنسبة 11 % مقارنة بسنة 1997 ، هذا الارتباط القوي بين الإيرادات الجبائية الكلية والجباية البترولية يجعل من الموازنة العامة للدولة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار المحروقات، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي والمستخدم كأداة تسوية في المعاملات

- الفترة الممتدة من 1991-2001: إن السياسة الجبائية لسنة 1992 كانت تعتمد على تأسيس ضرائب جديدة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة وفي إطار الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 والذي كان يسعى إلى وضع المؤسسات العمومية نفس موضع المؤسسات الخاصة، واخضاعها لمنطق قواعد السوق تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات ،أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة، فإن هذا الرسم أسس بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، استبدالاً للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS وذلك نتيجة للمشاكل التي شهدتها النظام الجبائي من حيث التعقد وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني¹. و في إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع ضريبة الخمر والرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بالتبغ TIC على أساس ثابت ومحدد، خارج نطاق ضريبة المبيعات، هذه التعديلات ساهمت في تحسين الإيرادات، مع تحقيق إيرادات إضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة زيادة المبادلات مع العالم الخارجي، كما عرفت الضرائب المباشرة تحسناً ملحوظاً نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

إن السياسة الجبائية المعتمدة خلال هذا الظرف أسفرت على نظام جبائي يعتمد على العناصر التالية:

-الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة للجماعات المحلية: يندرج هذا الفصل ضمن سياسة جبائية ترمي إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وإلى تمييز موارد الجماعات المحلية والتي تستخدم في التنمية المحلية من جهة أخرى، وبذلك تم تخصيص ضرائب لصالح ميزانية الدولة.

-الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية: كشفت أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 1986 عن هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، حيث شهدت هذه المرحلة انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية

¹ ناصر مراد (2003): "الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، ص.25-26.

² بظاهر علي (2004): "سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، ص: 192-193.

والتي كان لها تأثير مباشر على الميزانية العامة، والاستثمار العمومي، وزيادة حجم المديونية الداخلية، والتأثير المباشر على الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. إن الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية كان نتيجة عدة أسباب يمكن توضيحها فيما يلي: الانخفاض المباشر للجباية البترولية، تدهور حجم الاستثمار العمومي، تراكم المديونية العمومية والداخلية.

ومن نتائج الإصلاح الضريبي تطور الحصيلة الضريبية حيث يتضح من خلال الجدول أن حصيلة الجباية العادية بلغت 108.86 مليار دج سنة 1992 لتنتقل إلى 290.6 مليار دج سنة 1996 لتصل إلى 482.89 مليار دج سنة 2002، إلا أن هذا التطور جد محدود مقارنة بحصيلة الجباية البترولية، حيث نلاحظ أنه في سنة 1993 كانت 179.29 مليار دج لتصل سنة 2002 إلى 916.4 مليار دج مما يدل على عدم استطاعة الإصلاح الضريبي تجاوز إشكالية إشكالية الاقتصاد بين النفط وغير النفط وهذا راجع لعدة أسباب¹:

- ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها.
- كثرة التخفيضات والاعفاءات الرامية لتشجيع وتطوير الاستثمارات والصادرات.
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.
- ضعف استخدام القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي.
- توسيع وانتشار القطاع غير الرسمي.
- تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار.

- فترة الانتعاش الاقتصادي 1999-2018 من خلال معطيات الجدول (III-1) نلاحظ الاتجاه المتزايد للجباية البترولية حيث ارتفعت من 179.218 مليار دج سنة 1993 إلى 1715.4 مليار دج سنة 2008 وهي أعلى قيمة مسجلة لحصيلة الجباية البترولية وما هو ملاحظ أن التعديلات التي مست النظام الجبائي الجزائري وخاصة ما تعلق منه بالجباية البترولية قد ساهمت في إضفاء المرونة على الحصيلة الجبائية. وما يجب الإشارة إليه هو أن نجاح الإصلاحات والتعديلات الضريبية على الجباية البترولية في تحقيق الهدف المالي ساهم في نجاح برامج الإصلاح الجبائي من حيث الحصيلة المالية، وتحتل حصيلة الجباية البترولية أهمية بالغة في الإيرادات الجبائية

¹ بن عاتق حنان، مرجع سبق ذكره، ص 233.

حيث تمثل نسبة مساهمتها في المتوسط 57.52% للفترة 1993-2015، أما متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة فبلغ 52.89%، أما ما تعلق بنسب تغطية حصيلة الجباية البترولية للنفقات العامة فعرفت نسبة مقبولة فاقت 50% في فترات عديدة و عموما فقد كانت نسبة تغطية حصيلة الجباية البترولية للنفقات العامة بلغت في المتوسط 43.4% للفترة 1993-2015.

ولتجنب هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون التكميلي لسنة 2000 حيث يعمل هذا الصندوق على استقرار الموازنة العامة للدولة، وتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة في حالة الصدمات الخارجية حيث سجلت رصيد هذا الصندوق سنة 2008 قيمة 2288 مليار دج لتتخفيض سنتي 2013-2014 مسجلة بذلك المبالغ 2062 مليار دج، 1812 مليار دج¹ على التوالي هذا الانخفاض رجع لتغطية العجز خلال هذه السنوات.

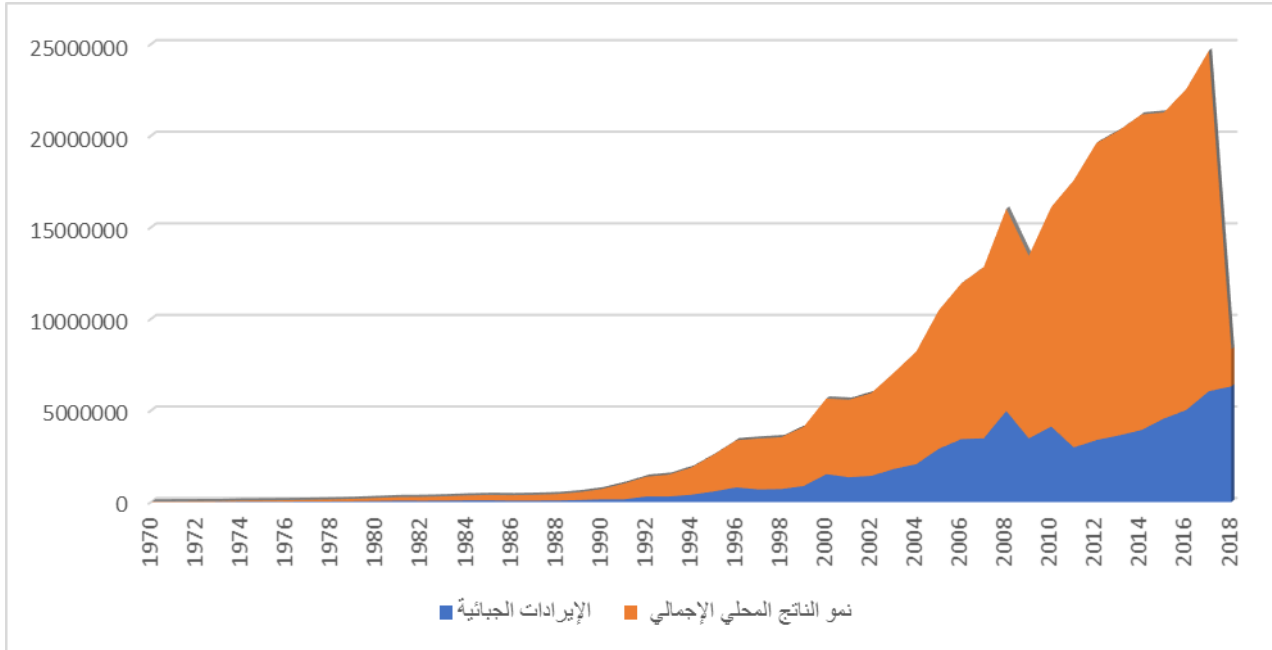
أما الانخفاض الشديد في أسعار البترول، خاصة في سنة 2015، عرفت إيرادات المحروقات نسبةً إلى الإيرادات الكلية، التي بلغت 59,0% في 2014 انخفاضا إلى 46.5% في 2015 ثم إلى 35.3% في 2016 (61.7% في 2013)، و لم تعد تغطي سوى 24.1% من نفقات الميزانية الكلية في 2016، بلغت الإيرادات العامة 5026.13 مليار دج سنة 2016، مقابل 4552.5 مليار دج في 2015، أي بانخفاض قدره 473.63 مليار دج، و هذا يرجع إلى انخفاض في الجباية البترولية من 1722.94 مليار دج سنة 2015 إلى 1682.55 مليار دج سنة 2016. بينما في سنة 2017، ارتفعت الإيرادات الكلية بـ 1021.72 مليار دج لتبلغ 6047.85 مليار دج، وتبلغ 63139.59 مليار دج سنة 2018 نتيجة ارتفاع الجباية البترولية بنسبة طفيفة، حيث نجم هذا الارتفاع المعترف في إجمالي الإيرادات الكلية عن ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55% وبما يقارب 42% بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات.

يمكن معرفة فعالية السياسة الجبائية بالاعتماد على معدلات نمو الإيرادات الجبائية مقارنة بمعدلات نمو الناتج الداخلي الخام، ويعد هذا المؤشر مهم لمعرفة مدى استخدام السلطات الجزائرية للسياسة الجبائية كأداة للتعديل الاقتصادي، ففي حالة الرخاء الاقتصادي ووجود حالة التضخم وإذا كان معدل نمو الإيرادات الجبائية أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام فذلك يعد مؤشر جيد حيث تستخدم الضريبة من أجل تخفيض فائض الطلب، بفعل امتصاص جزء من القدرة الشرائية بواسطة أداة الضريبة، بخلاف فترات الركود الاقتصادي فيجب أن

¹ www.MFDGI/derection de recouvrement / évolution des recouvrements affectés au budget de l'Etat.

يكون معدل نمو الإيرادات الجبائية أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدلالة على أن الضريبة تستخدم كأداة لإنعاش الاقتصاد الوطني، سنحاول إسقاط ما ذكر على الاقتصاد الجزائري من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل (III-1): معدلات النمو الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الجبائي متذبذبة، غير أنها تسجل في أغلب الحالات معدلات أعلى مستوى من معدلات النمو الاقتصادي، ففي المرحلة 1970 - 1981 سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو الإيرادات الجبائية مستويات أعلى، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 60% سنة 1974 أما معدل نمو الإيرادات الجبائية سجل أعلى نسبة في هذه السنة 114%، إن هذه المرحلة عرفت انتعاش ومستوى من الاستقرار الاقتصادي غير أنه قد يرجع هذا المستوى من الانتعاش والزيادة في معدلات النمو إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية، حيث قفزت إيرادات الجبائية البترولية من سنة 1973 إلى سنة 1974 بأعلى نسبة 325%، إن هذا المستوى من النمو يطلق عليه مصطلح النمو المفقر أي لا يعبر عن مستويات نمو حقيقية، وخير دليل على هذا مستوى النمو سنة 1986، أين بلغ معدل نمو الإيرادات الجبائية نسبة 20%- كما انخفض معدل نمو الناتج الداخلي إلى 1% هذا الانخفاض في معدلات النمو راجع

بالدرجة الأولى إلى تراجع إيرادات المحروقات بسبب الصدمة البترولية الثانية أين انخفضت أسعار البترول حيث بلغ سعر البترول 13 دولار للبرميل¹. وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذا الشكل أن الاتجاه العام الذي تأخذه معدلات نمو الإيرادات الجبائية هو نفسه الاتجاه العام لنمو الناتج الداخلي الخام، ومن هنا يمكن القول أن العملية الإنتاجية تعتمد هي أيضا على إيرادات الجبائية البترولية في الاقتصاد الجزائري أي أن الناتج الداخلي الخام يهيمن عليه الإنتاج النفطي بنسبة تفوق 30 %، ثم تأخذ معدلات النمو في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا لتسجل سنة 2014 النسب التالية - 4 % بالنسبة لمعدل نمو الإيرادات الجبائية، و 3 % بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام².

I-1-2- السياسة الانفاقية في الجزائر :

تعد النفقات العامة الوسيلة الأنجع في يد الدولة التي تقوم بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. مما يستدعي تبويب وهيكل النفقات العامة بما يتلاءم ودور الدولة التنموي في مختلف المجالات، فنفقات التسيير تعتبر الضمان الأساسي للسير الحسن لمصالح الدولة بينما نفقات التجهيز أو ما يطلق عليها بنفقات الاستثمار فهي موجهة لخلق القيمة المضافة وزيادة الاستثمار، ولعل قيمة النفقات العامة المتزايدة وكذلك نسبتها للناتج المحلي الحقيقي المرتفعة من سنة لأخرى تعبر عن تنامي دور الدولة على مختلف الأصعدة، وهذا ما يؤكد ظاهرة زيادة النفقات العامة في حالة الجزائر وفيما يلي توضيح لهيكل النفقات العامة خلال الفترة 2018/1970.

¹ مرعم شطبي محمود (2015): "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة بعنوان " أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري " جامعة قسنطينة، ص4.

² بومدين بكريتي (2017): "السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص210-211.

الجدول (III-2): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2018

GE/PIB (%)	GF/PIB (%)	GE/G (%)	GF/G (%)	G/PIB %	الناتج المحلي الاجمالي PIB	نفقات التجهيز GE	نفقات التسيير GF	النفقات العامة G	السنوات
6,74	10,19	26,98	40,78	24,89	24072,3	1623	2453	6014	1970
9,04	18,81	33,17	68,97	27,27	24922,8	2254	4687	6796	1971
9,31	17,64	36,64	69,41	25,41	30413,2	2832	5365	7729	1972
10,74	18,13	37,48	63,25	28,66	34593,1	3715	6270	9913	1973
7,2	17,09	32,03	76	22,49	55560,9	4002	9496	12495	1974
8,79	20,05	30,48	69,52	28,84	61573,9	5412	12344	17756	1975
9,38	17,78	34,43	65,27	27,24	74075,1	6947	13170	20177	1976
11,68	17,52	40,01	59,99	29,2	87240,5	10191	15281	25472	1977
11,95	16,76	41,62	58,38	28,72	104831,6	12531	17575	30106	1978
10,47	15,67	40,06	59,94	26,14	128222,6	13425	20090	33515	1979
10,6	16,48	39,14	60,86	27,09	162507,2	17227	26789	44016	1980
12,25	17,86	40,67	59,33	30,11	191468,5	23450	34204	57654	1981
16,6	18,31	47,55	52,45	34,9	207551,9	34449	37994	72443	1982
17,65	18,99	48,17	51,83	36,63	233752,1	41252	44380	85632	1983
17,44	26,42	39,77	60,23	43,86	263855,9	46026	69709	115735	1984
15,3	18,2	32,97	39,22	46,4	291597,2	44614	53070	135301	1985
13,8	21,2	32,62	50,12	42,3	296551,4	40924	62868	125441	1986
11,7	20,1	32,86	56,46	35,6	312706,1	36586	62853	111323	1987
19,05	10,83	55,33	31,47	34,42	347716,9	66230	37672	119700	1988
15,99	8,84	54,2	29,96	29,5	422043	67484	37294	124500	1989
13,89	7,45	56,43	30,25	24,62	554388,1	77024	41296	136500	1990
6,76	17,84	27,49	72,51	24,6	862132,8	58300	153800	212100	1991
13,4	25,69	34,28	65,72	39,09	1074695,8	144000	276131	420131	1992
15,57	24,49	47,43	74,63	32,82	1189724,9	185210	291417	390500	1993
15,86	22,21	51,08	71,53	31,05	1487403,6	235926	330403	461900	1994
14,26	23,63	48,54	80,41	29,38	2004994,7	285923	473694	589100	1995
6,77	21,42	24,01	75,99	28,19	2570028,9	174013	550596	724609	1996
7,25	23,15	23,84	76,16	30,4	2780168	201500	643600	845100	1997
7,37	27,26	23,81	88,12	30,94	2830490,7	208500	771700	875700	1998
8,12	25,25	27,35	85,03	29,7	3238197,5	263000	817692	961700	1999
7,81	20,76	27,37	72,8	28,52	4123513,9	321900	856200	1176100	2000
8,45	22,8	27,06	72,94	31,25	4227113,1	357400	963600	1321000	2001
11,28	23,22	32,89	67,72	34,28	4522773,3	510000	1050000	1550600	2002
11,67	22,35	36,24	69,4	32,2	5252321,1	612900	1173800	1691400	2003
10,51	20,25	34,16	65,83	30,77	6149116,7	646300	1245400	1891800	2004
10,72	16,42	65,3	60,5	27,14	7561984,3	810600	1241400	2052000	2005
11,99	16,88	41,55	58,52	28,85	8501600	1019200	1435200	2452700	2006

15,42	17,88	46,4	53,79	33,24	9352900	1442300	1672000	3108500	2007
17,87	20,08	47,62	53,52	37,52	11043700	1973300	2218000	4144000	2008
19,32	22,67	45,58	53,48	42,38	9968000	1925800	2259500	4224800	2009
15,08	22,47	40,06	59,71	37,63	11991600	1807900	2694500	4512800	2010
13,53	26,59	33,72	66,27	40,12	14589000	1974000	3879000	5853600	2011
14,58	28,94	33,48	66,47	43,54	16209600	2363010	4691340	7058100	2012
14,89	24,97	37,36	62,64	39,86	16647900	2479260	4156360	6635620	2013
15,16	26,36	37,32	64,93	40,61	17228600	2611000	4542040	6995769	2014
18,19	27,63	39,7	60,3	45,81	16712700	3039322	4617009	7656331	2015
15,47	26,17	40,2	67,97	38,5	17525000	2711930	4585564	6746478	2016
14,01	25,15	35,78	64,22	39,17	18594200	2605448	4677182	7282630	2017
15,19	22,94	39,83	60,16	38,13	20259044	3078005	4648286	7726291	2018

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات: -وزارة المالية

-الديوان الوطني للإحصائيات (. (COMPTES ECONOMIQUES- Rétrospective Statistique 1970 - 2017

- فترة ما بعد الاستقلال (1963-1966)

حاولت الدولة الجزائرية في هذه الفترة التخلص من التبعية لاقتصادية للمستعمر، إلا أنها لم تكن تملك القدرة و القوة الاقتصادية لذلك، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في حدود 20 إلى 25%. بحيث يوجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 72% في المتوسط من مجموع الإنفاق العام، و يمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي، بينما عرفت نفقات الاستثمار نسبا محتشمة وصلت إلى حوالي 26% من هذا المجموع، وبالنظر إلى ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية وقلة الموارد المالية والذي حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد وقد نتج عنه معدلات نمو محتشمة بلغت -4.8% سنة 1966، كما برزت الاختلالات في سوق العمل حيث تفاقمت مشكلة البطالة التي قدرت ب 32.9% سنة 1966¹.

- فترة التخطيط 1967-1987

من أجل تمويل المخططات التنموية الطموحة سجلت النفقات العامة وتحديد نفقات التجهيز تزايدا كبيرا وخصوصا النفقات المتعلقة بالاستثمارات العامة، حيث ظلت هذه الأخيرة محافظة على وتيرة متزايدة إلى غاية 1987 على الرغم من انخفاض أسعار البترول سنة 1981. قامت الجزائر في هذه الفترة بتطبيق المنهج الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي سنة 1971 كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، وهذا ما

¹ التقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2003)، الجزائر، "تقرير التنمية البنية"، ص32.

استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي من 24.98 % سنة 1970 إلى 29.2 % سنة 1977، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات التجهيز خلال هذه الفترة حيث انتقلت نسبتها من 26.99 % سنة 1970 إلى 40.01 % سنة 1977، في حين انخفضت نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 72.38 % سنة 1970 إلى غاية 60 % سنة 1977، سبب هذه الزيادة في نفقات التجهيز وهو إتباع الجزائر لاستراتيجية الصناعة المصنعة والتي تهدف إلى التخلص بأسرع ما يمكن من التبعية التقنية للدول الصناعية، مشجعة دفعة واحدة تنمية الصناعات الثقيلة (صناعة الحديد والصلب)¹، إضافة إلى ذلك شهدت سنة 1986 توقف الاستثمارات العامة بسبب انخفاض عائدات الدولة و عجزها عن تغطية المستلزمات الاستثمارية، حيث بلغ ارتفعت معدلات الانفاق العام بنسبة 17.04 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1963 إلى 46.4 % سنة 1985 أين بلغت أقصى معدل لها، وعلى الرغم مما شهدته هذه الفترة من انخفاض في الإيرادات بدأ من سنة 1981، حافظ الانفاق العام على منحاه التصاعدي و الذي تم تمويله عن طريق الاقتراض على نحو متزايد من الخارج.²

- الفترة ما بين الانتقالية 1988-1998

شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية و اجتماعية خانقة أين ظهرت بوادر الانهيار بعد تدهور أسعار البترول التي انخفضت من \$ 26.50 للبرميل سنة 1985 إلى \$ 13.5 سنة 1986³، مما أظهر ضعف النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق في الحصول على الموارد المالية لتمويل الاقتصاد داعيا الحكومة الجزائرية التفكير في الخروج من الاشتراكية إلى نظام اقتصادي لامركزي ينادي بالحرية الاقتصادية حاملا في طياته مجموعة من الإصلاحات الهيكلية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، حيث أن حدوث الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر السلبي على الميزانية إذ لم تستطع الدولة تغطية انفاقها مما تسبب في حدوث عجز مستمر في الميزانية العامة وصلت إلى -3.47 % سنة 1990، وبقي الأمر على حاله حتى بعد الإصلاحات حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² عبد الله بلوناس (2005): "الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز السياسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لىل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 51.

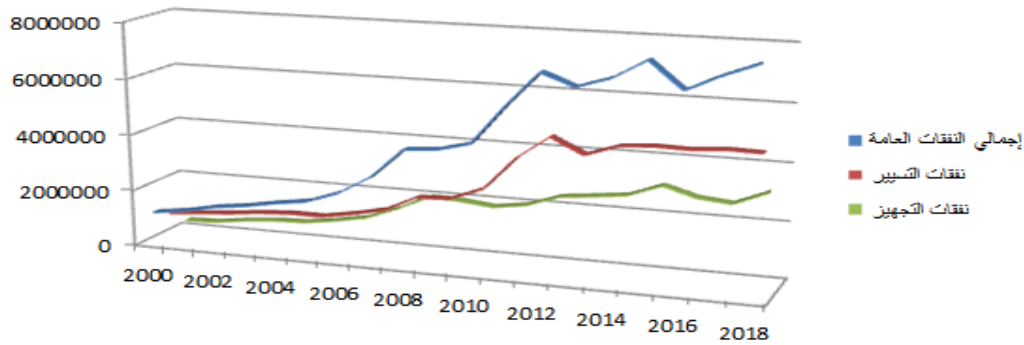
³ OPEC, Annual Statistique bulletin 1985-1986.

الخام من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% سنة 1991 ويرجع هذا إلى تخلي الدولة عن المنهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، أما عن معدلات النمو فقد قدرت ب -4.5% سنة 1998.

- فترة الانتعاش الاقتصادي 1999-2018

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي انتقلت من 17.48 \$ للبرميل سنة 1999 إلى 94.45 \$ للبرميل سنة 2008 حيث تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و كذا برنامج توظيف النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2014-2010)، والذي سار على نهج سابقه في اعتماد نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، ما يفسر التذبذب في سيطرة هذه الأخيرة؛ وكانت هذه المرحلة قد عرفت ارتفاع ملحوظ عن السنوات السابقة في هيكل النفقات بنوعيتها نفقات التسيير والتجهيز. ويرجع المتبعون للشأن الاقتصادي الجزائري إلى توسع وظيفة الدولة في مختلف المجالات التنموية والشروع في تطبيق البرامج التنموية سابقة الذكر، مثلما يلاحظ في الشكل البياني الموالي:

الشكل (III-2): تطور نفقات التسيير والتجهيز بالنسبة للنفقات العامة خلال الفترة (2013-2017)



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول أعلاه

وواصلت النفقات العامة الارتفاع سنة 2005 بنسبة 54.51%، و خلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1891.8 مليار دج سنة 2004 و إلى 4224.8 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012، ثم إلى 7282.63 مليار دج سنة 2017، وهذه الزيادة تعزى إلى التوسع في الإنفاق على المشاريع الإنمائية، حيث سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي بلغ سنة 2000 (2.61 مليار دولار)، بنسبة 27.33% من

إجمالي النفقات، ومنه نلاحظ أن السياسة الإنفاقية للجزائر ابتداء من سنة 2000 توجهت إلى النفقات الاستثمارية و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية تطبيقا لسياسة إنفاقية توسعية، فنسبة الزيادة في نفقات التجهيز من سنة 1999 إلى 2000 قدرت ب 56% حيث تزامنت هذه الزيادة مع دخول البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) حيز التنفيذ حيث خصص له مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دج، حيث ارتفع حجم النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام من 28.31 % سنة 2000 إلى حوالي 34.87 % سنة 2003.

كما عرفت نفقات التسيير ارتفاعا قدر ب 10.5 % مقارنة مع سنة 1999 (ب 81.5 مليار دج)، كذلك هو الحال بالنسبة لزيادة نفقات التجهيز بنسبة 26% في سنة 2005 و التي تمثل أيضا أول سنة لتنفيذ البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، عرفت الفترة كذلك تزايد مستمر نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الذي تطلب توفر تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية و المقدرة في نهاية سنة 2004 ب 330 مليار دج¹، بالمقابل فقد تضاعفت نفقات التسيير مقارنة مع نفقات التجهيز خلال هذه الفترة .

بلغت النفقات العامة مستوى 4144 مليار دج في 2008 مقابل 3108.5 مليار دج في 2007، أي بزيادة تساوي 34.3%، مقارنة مع سنة 2004 بلغ نمو النفقات العامة 120.7%، هذا الارتفاع راجع إلى تصاعد النفقات الجارية بنسبة 42.7% و نفقات الاستثمار ب 57.3% خلال الفترة 2004-2008، كما نجم الارتفاع الكبير في نفقات التسيير عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%، كما ساهمت نفقات المستخدمين (رواتب و أجور، المنح) بنسبة 30%، انتقلت نفقات التجهيز من جانبها، و التي توجد في حالة من الارتفاع القوي في 2005 و 2006 إلى سقف أعلى في 2007 و 2008 بنسبة 41.3 و 35.8% على التوالي².

قدرت نفقات الميزانية الكلية في 2011 ب 5853.6 مليار دج مقابل مليار دج في 2010، أي بزيادة تساوي 28.3% مقابل 5.2% في 2010 و شبه استقرار في 2009. بالفعل تعادل زيادتها المسجلة في

¹ تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة جانفي 1994-1996، ص2.

² Banque d'Algérie ;" Rapport 2008 : Evolution Economique et Monétaire en Algérie"; p. 107-109

2011 أكثر من أربعة أضعاف ونصف من زيادتها المتراكمة في السنتين السابقتين. كان ارتفاع نفقات التجهيز إلى غاية 2008 أسرع من ارتفاع النفقات الجارية. من ذلك الحين ساهمت النفقات الجارية حصريا في زيادة النفقات الكلية؛ واستقرت نفقات رأس المال نسبيا.

انتقلت النفقات الجارية من 2694.5 مليار دج سنة 2010 إلى 3879 مليار دج في 2011، أي بزيادة 42.8% لم يسجل لها مثيل خلال العشرية الماضية، ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التحويلات الجارية، نفقات المستخدمين، النفقات ذات الطابع الإداري، بقيت نفقات التجهيز مستقرة و التي كانت توجد في حالة ارتفاع قوي منذ 2005، حيث الاتجاه (1973.3 مليار دج في 2008 و 1974 مليار دج في 2011)¹.

في 2016، بلغت نفقات الميزانية الكلية 6746.478 مليار دج، مقابل 7656.331 مليار دج سنة 2015، أي بانخفاض قدره 7.31%، عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و 2015 المقدره بحوالي 16.1% و 9.4% على التوالي، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% في هذا الانخفاض للنفقات الكلية، نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2016 إلى 38.5% مقابل 45.81% سنة 2015، في حين عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في 2016، لتبلغ 4585.56 مليار دج، مقابل 4617.0 مليار دج سنة 2015، أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، بعد أن شهدت ارتفاعات معتبرة في 2014 و 2015، انخفضت بحوالي 8.1% عن سنة 2015.²

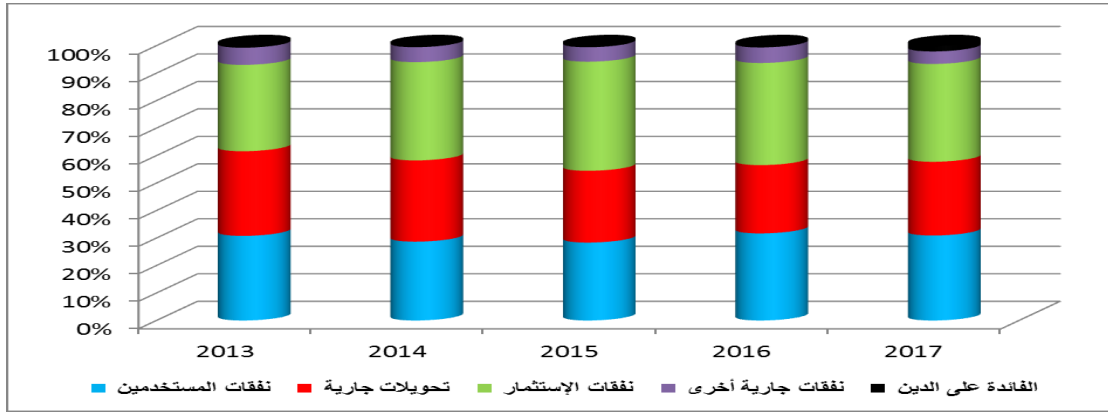
في سنة 2017 ارتفعت النفقات الكلية انتقلت من 7282.63 مليار دج مقابل 6746.4 مليار دج سنة 2016. نتج هذا الارتفاع الطفيف، بصفة كاملة، عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%)، على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب3%، نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39.17% مقابل 38.5% في سنة 2016، كما لمسنا من خلال المعطيات تجاوز مستوى نفقات التسيير ونفقات التجهيز المصروفة فعلا، مستواها المدرج في الميزانية. مثلت نفقات التسيير ونفقات رأس المال، 103.6% و 114.8% على التوالي من نفس النفقات المدرجة (راجع إلى ارتفاع التحويلات الجارية،

¹ Banque d'Algérie ;" Rapport 2011 ": Evolution Economique et Monétaire en Algérie"; p93-97

² Banque d'Algérie ;" Rapport 2016 ": Evolution Economique et Monétaire en Algérie"; p73-75

فوائد الدين العمومي). أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا في 2015، حيث بلغت مليار دج، انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ مليار دج في 2017، مقابل مليار دج في 2016.

الشكل (III-3): هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: التقرير السنوي بنك الجزائر 2017.

I-1-3- السياسة الإئتمانية في الجزائر:

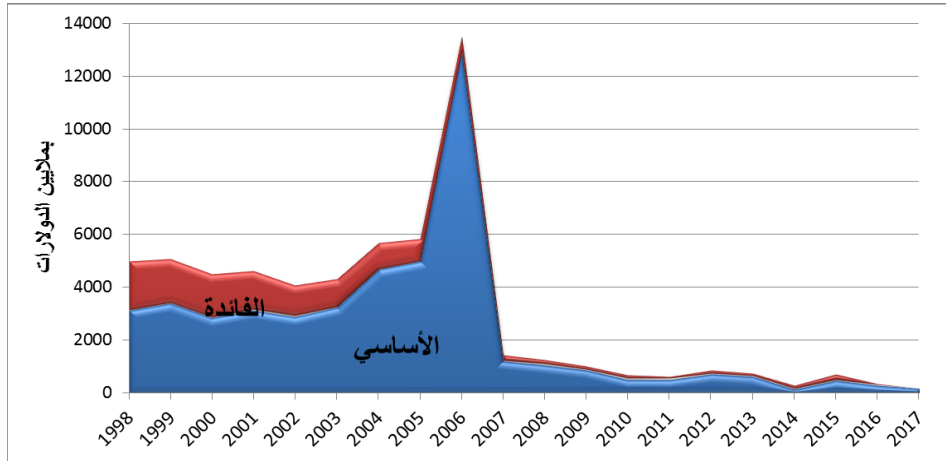
في كثير من الأحيان تحتاج الدولة الى مبالغ كبيرة حتى تغطية انفاقاتها، التي لا تتحملها إيراداتها الدورية وبالأخص الضرائب، مما يدفع بالدولة اللجوء الى الاقتراض، وتعرف هذه العملية بالقرض العام.

إن نسبة الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تعكس مدى الاستقرار الاقتصادي لأي بلد، فالجزائر كباقي البلدان النامية كانت مثقلة بالديون الخارجية، خاصة بعد أزمات انخفاض أسعار النفط سنة 1986¹، الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد إمكانية تسديد مستحققاته، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد بسبب ضعف الاقتصاد الوطني، حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا هائلا خلال الفترة 1967-1994، انتقلت من 1.4 مليار دولار سنة 1967 إلى 27 مليار دولار 1994 أي أنها تضاعفت أكثر من 19 مرة، بينما ارتفعت من 2.9 مليار دولار سنة 1973 إلى غاية 17.4 مليار دولار

¹ ضيف أحمد (2015): "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر - 1989 - 2012"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:

1979) تضاعفت بمقدار 6 مرات). أما بالنسبة لخدمة الدين فقد عرفت تزايدا سريعا من 0.18 مليار دولار سنة 1972 إلى 3.2 مليار دولار سنة 1979، ثم إلى 9.5 مليار دولار 1994¹ 1994.

الشكل (III-4): خدمة الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

تناغما مع المستوى الضعيف للدين الخارجي، منذ انخفاضه الحاد خلال النصف الثاني من سنوات 2000، بلغت خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 2.06 مليار دولار فقط في نهاية 2017، مقابل 3.03 مليار دولار في نهاية 2016، حيث كانت خدمة هذا الدين تفوق 1 مليار دولار قبل سنة 2006.

نتيجة لذلك، بلغت خدمة الدين الخارجي، نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات، 0.6% في 2017 (1.0% في 2016)، بعدما بلغت 59% في 1999، تؤكد هذه النسبة، الجدل منخفضة، لخدمة الدين الخارجي على الاستدامة الجيدة للديون متوسطة وطويلة الأجل².

¹ بومدين بكريتي (2017): " السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص183.

² Banque d'Algérie, " Rapport 2017 ": Evolution Economique et Monétaire en Algérie"; p50-51.

الجدول (III-3): تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990-2017) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الديون طويلة و متوسطة الأجل	الديون قصيرة الأجل	المجموع
1990	26.5	1.79	28.37
1991	26.6	1.23	27.87
1992	25.8	0.79	26.67
1993	25.02	0.7	25.72
1994	28.8	0.63	29.48
1995	31.3	0.25	31.57
1996	33.1	0.42	33.61
1997	31.06	0.16	31.2
1998	30.2	0.21	30.4
1999	28.1	0.17	28.3
2000	25	0.17	25.6
2001	22.3	0.26	22.5
2002	22.5	0.10	22.6
2003	23.2	0.15	23.3
2004	21.4	0.41	21.8
2005	16.4	0.70	17.1
2006	5.06	0.55	5.6
2007	4.8	0.71	5.6
2008	4.2	1.30	5.5
2009	4.3	1.33	5.6
2010	3.2	1.77	5.04
2011	2.4	1.14	3.6
2012	2.02	1.20	3.2
2013	3.7	1.32	5.08
2014	1.76	1.97	3.73
2015	1.19	1.82	3.02
2016	0.94	1.98	3.03
2017	1.07	2.09	3.16

Source: Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2015, « encours et structure de la dette extérieure

وعند الحديث عن تسديد المديونية يتبادر في أذهاننا صندوق ضبط الموارد FONDS DE REGULATION DES RECETTES حيث يعد كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل عجز الموازنة بالإضافة الى تسوية المديونية الداخلية والخارجية للدولة ، حيث يهدف إلى امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية و كذا تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية و التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات و توقعات قانون المالية.

نشأ هذا الصندوق بموجب قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول حيث أنشأ هذا الأخير بغية إيداع جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و لمعالجة المشاكل الناشئة عن تقلب إيرادات النفط و عدم القدرة على التكهن بها .

الجدول (III-4): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: مليون دج

السنوات	إجمالي موارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الموازنة	رصيد الصندوق في نهاية السنة	نسبة موارد الصندوق ل PIB(%)
2000	453237	14655	221100	0	0	232137	5.6
2001	356001	-200461	184467	0	0	171534	4.1
2002	198038	-265308	170060	0	0	27978	0.6
2003	476892	-454057	1560000	0	0	320892	6.1
2004	944391	-392000	222703	0	0	721688	11.7
2005	2090524	-673223	247838	0	0	1842686	24.4
2006	3640686	-1872134	618111	0	91530	2931045	34.5
2007	4669893	-2115460	314455	607956	531952	3215530	34.4
2008	5503690	-2119190	465437	0	758180	4280073	38.8
2009	4680747	-2295874	0	0	364282	4316465	43.3
2010	5634775	-3545460	0	0	791938	4842837	40.4
2011	7143157	-5074161	0	0	1761455	5381702	36.9
2012	7917011	-4276447	0	0	2283260	5633751	34.8
2013	7695982	-3059821	0	0	2132471	5563511	33.4
2014	7373831	-3185994	0	0	2965672	4408159	25.6
2015	4960351	-3172340	0	0	2886506	2073846	12.4
2016	2172396	-2343735	0	0	1387938	784458	4.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

عند قرائتنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن الإيرادات الفائضة عن ميزانية الدولة و التي حولت إلى صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2014، حققت ارتفاعا ملحوظا في موارد الصندوق و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، مساهمة في تغطية عجز الميزانية العامة ، فقد حققت الميزانية فائضا سنة 2000 على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الميزانية عجزا متواصلا، مما استدعى الحكومة الجزائرية اللجوء إلى الصندوق و الاستعانة بموارده اتغطية العجز، حيث بلغت قيمة موارد الصندوق سنة 2004 (944391 مليون دج)، و بلغت أقصاها سنة 2012 بقيمة 7917011 مليون دج، لتعاود الانخفاض مرة أخرى في السنوات الأخيرة، 2013، 2014، 2015، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بمقدار

2172396 مليون دج ، و السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السحوبات منه الموجهة بالأساس إلى تمويل العجز الموازي و التي بلغت ما يقارب 91 % من التغطية.

I-2- تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018/1990)

لعب القطاع العام الدور المهم في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى تطبيق برامج تنمية عبر مخططات لتجد نفسها تتغذى من قطاع المحروقات و بتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى، حيث عمدت الدولة الجزائرية قبل التسعينات إلى اتباع استراتيجية اقتصادية تنمية تنطوي على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال التوجه لفكرة التصنيع باعتبارها الحل الأمثل للقضاء على مشكلة البطالة، أما بعد التسعينات فقد تسارعت الظروف الاقتصادية الدولية محفزة بذلك الجزائر على الدخول الفعلي لاقتصاد السوق و السير في اتجاه تحقيق معدلات نمو فعلية.

و حين نتطلع إلى مستقبل الاقتصاد الجزائري يتبين لنا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلى رهانات يمكن كسبها، خاصة و أن فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية 1999-2008 عكست التطور الإيجابي لسوق البترولية ، و تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و المديونية، تزايد في احتياطات الصرف، تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاحات.

I-2-1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

اندرجت استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر في برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو 2001-2014، و هي برامج تسعى لدعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فالجزائر بالتعاون مع البنك الدولي عملت على تحقيق الاستقرار المالي، تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص مما ساعد التحول إلى اقتصاد السوق.

في السنوات الأخيرة، قامت الجزائر بوضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي مستهدفا بذلك نهوض الاقتصاد الوطني على آفاق 2035 عن طريق الإصلاحات الهيكلية و التنويع الاقتصادي و ذلك

بتنوع الإيرادات الميزانية و التقليل من تبعية الجزائر للعوائد البترولية أو عوائد المحروقات. وذلك حسب
المحاور الكبرى التالية¹:

- تطوير نظام وطني للاستثمار العمومي: و ذلك عن طريق تحسين كفاءة الاستثمار العمومي ونوعية البنية التحتية لدعم دور الصندوق الوطني للتجهيز و التنمية Caisse nationale d'équipement pour le développement، تنوع مصادر التمويل بوضع شراكة بين القطاعين العام و الخاص Public-private partnership PPP، اللجوء إلى سوق السندات. دعم الصندوق الوطني للاستثمار Font Nationale d'Investissement وكذلك تطوير الشراكة المبدعة بين البلدان الكبيرة.
- مواصلة إصلاح النظام البنكي: عن طريق إنشاء بنك بريدي قائم على أساس الشبكة الواسعة للبريد ودعم تشجيع الاندماج المالي، استحداث المنتجات والخدمات المقترحة من طرف البنك. دعم قدرات حوكمة وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض وبسعر الصرف.

الجدول (III-5): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
نسبة النمو (%)	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
نسبة النمو (%)	4.61	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018					
نسبة النمو (%)	3.3	2.8	3.8	3.9	3.8	1.3	3.0					

Source :World Development Indicators (WDI); (<http://data.worldbank.org>):

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر شهد تقلبات من فترة لأخرى ، عرفت الفترة من 1990-1994 انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي و معدلات سالبة سنوات 1991-1993 وهذا راجع لأزمة انخفاض أسعار البترول 1986، وكذلك انفتاح الجزائر على العالم الخارجي و الانتقال إلى اقتصاد السوق ، هذا ما ساهم في تدهور معدلات النمو. ومع مطلع القرن الحادي و العشرين الذي تزامن مع التحسن الملحوظ لأسعار البترول باعتباره محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة شهدت الفترة تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام حيث تراوح بين 1.7% كأدنى مستوى له سنة 2006 و 7.2% كأعلى مستوى له سنة 2003 ، و يعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد

¹ قدي عبد الحميد، تاكرلي صوفيا نبيلة(2018): " تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 04، عدد 2 ص 171.

للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة ففي سنة 2006 مثلا، و على الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6%)، كان تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) واضحا على معدل النمو الإجمالي. و من ناحية أخرى، يفسر أيضا معدل النمو الأعلى المسجل سنة 2003 بالارتفاع الملحوظ لنسبة نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (8.8%)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (19.7%).

ومنذ سنة 2003 عرف معدل النمو تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2018، بالرغم من الأزمات التي تصيب قطاع النفط، فقد تدعم النمو الكلي بنمو قطاعات مهمة مثل قطاع الأشغال العمومية بنسب نمو 11.6% و 9.8% سنة 2006 و 2008 على التوالي. وكذلك دعم بفضل قطاع الخدمات بأعلى معدل نمو يقدر بـ 7.8% سنة 2008، و، بينما قطاع الصناعة ساهم في تدعيم النمو الكلي في هذه الفترة رغم المصاعب التي يعرفها بـ 4.4% سنة 2008. هذا و قد ظل قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاعي الزراعة و الصناعة، و هو ما يكرس الاختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري وما يلاحظ في ذلك تأثير النمو الكلي بأزمة النفط سنة 2014 أين انخفض سعر النفط إلى أدنى المستويات منذ سنوات وكان له وضع جلي على معدل النمو أين لم يتجاوز 3% حتى سنة 2018، حيث أكد صندوق النقد الدولي أنه على الجزائر ومن أجل دعم النمو السنوي أنها تحتاج إلى تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عن 5% سنويا¹، ومن هذا المنطلق يمكن توضيح تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016 من خلال الجدول التالي:

¹ Banque d'Algérie ;" Rapport 2017 ": Evolution Economique et Monétaire en Algérie".

الجدول (III-6): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016 . الوحدة مليار دج

السنوات	قطاع المحروقات	الصناعة خارج قطاع المحروقات	الزراعة	قطاع الخدمات
2000	1616,3	290,7	346,2	842,7
2001	1443,9	315,2	412,1	921,8
2002	1477	337,6	417,2	1004,2
2003	1868,9	355,4	515,3	1112,2
2004	2319,88	388,2	580,6	1303,2
2005	3352,9	418,3	581,6	1518,9
2006	3882,2	449,6	641,3	1684,8
2007	4089,3	479,8	708,1	1919,6
2008	4997,6	519,6	727,4	2113,7
2009	3109,1	570,7	931,3	2349,1
2010	4180,4	617,4	1015,3	2586,3
2011	5242,5	663,8	1183,,2	2933,2
2012	5536,4	728,6	1421,7	3305,2
2013	4968	771,8	1640	3849,6
2014	4657,8	838,5	1771,5	4195,2
2015	3134,3	9009	1936,4	4549,9
2016	2642,3	972,5	2031,5	4993,1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هي قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، حيث وصلت القيمة المضافة لهذا القطاع سنة 2000 إلى 1616.3 مليار دج لتعاود الانخفاض سنة 2001 إلى 1443.9 مليار دج، ويعود هذا الأخير إلى تراجع سعر البرميل 24.9 دولار مقابل 28.6 دولار سنة 2000، بحيث وصلت سنة 2005 إلى 3352.9 مليار دج لترتفع إلى 4997.6 مليار دج سنة 2008، في سنة 2009 انخفضت (3109.1 مليار دج)، لكن عرف القطاع تراجعاً في السنوات الأخيرة 2015 و 2016 بلغت قيمته 3134.3 مليار دج و 2642.3 مليار دج على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، و يليه قطاع الخدمات حيث تطورت القيمة المضافة له باستمرار سنة 2000 (842.7 مليار دج) و سنة 2004 بلغت (1303.2 مليار دج) شهد القطاع زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2016 بلغ 4993.1 مليار دج، أما قطاع الزراعة فكانت مساهمته ضعيفة خلال السنوات (2000-2008)، بينما عرف بعض الارتفاع انطلاقاً من سنة 2009 بقيمة

931.3 مليار دج ليستمر في التزايد (2034.5 مليار دج سنة 2016) لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى قطاع الخدمات و الصناعة الذين سجلا في سنة 2009 أعلى نسبة نمو لهما (5% و 8.8% على التوالي)، فالاستثمارات العمومية أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات حيث ساهمت في تحسين الخدمات العمومية، تكوين رأس المال البشري، تطوير البنى التحتية، و عملت على تحفيز الأنشطة و النمو في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الأنشطة المرتبطة بها (مواد البناء، الناجم...)، الماء و الطاقة¹.

I-2-2. تطور معدلات البطالة في الجزائر

يعتبر العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده، أما معدل البطالة (Unemployment rate) فيعرف بأنه عدد الأفراد العاطلين لكل 100 من أفراد القوى العاملة، حيث تنتج هذه الأخيرة من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، وهذا ما شهدته الجزائر على إثر الأزمة التسعينات، بعد تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، و ارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني... إلخ، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل التطورات الحاصلة في معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2018 من خلال الجدول الموالي:

الجدول (III-7): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة البطالة (%)	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	25.9	26.4	28	30	28.9
لسنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة (%)	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10
لسنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018				
نسبة البطالة (%)	11	9.8	10.6	11.7	10.5	11.7	*11.6				

* نسبة تقديرية.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

¹ بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2010"، مرجع سابق، ص 87.

عرفت معدلات البطالة تراجعاً محسوساً انطلاقاً من سنة 2003، بعدما شهدت معدلات مرتفعة سنوات التسعينات و ذلك راجع إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و النتائج المترتبة عنها المتمثلة في عجز المؤسسات الاقتصادية عن تغطية تكاليف العمالة، تدهور الوضع السياسي و الأمني وما أعقبه من تدمير المؤسسات العمومية و ممتلكات الدولة، الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى حل المؤسسات و خصوصتها حيث بلغت ذروتها سنة 1999 بمعدل 30%، إلا أنه و بعد إنتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية عرفت معدلات البطالة انخفاضاً في الألفية الأخيرة ، حيث بلغت أقل نسبة في 2013 بمعدل 9.8% و هذا التحسن راجع للسياسات المالية التوسعية المنتهجة التي ساهمت في التقليل من حجم البطالة إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمارات على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لكن هذه السياسة لم تكن ناجح بما فيه الكفاية مما أدى إلى عودة موجة البطالة لترتفع سنة 2017 إلى 11.7%.

I-2-3 - تطور معدلات التضخم في الجزائر

الجدول (III-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
نسبة التضخم (%)	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.6	5.0	2.6	0.34	
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
نسبة التضخم (%)	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.8	5.7	3.91	4.52	
لسنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018					
نسبة التضخم (%)	8.89	3.25	2.9	4.78	6.4	5.9	4.27					

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول السابق نلاحظ ان معدلات التضخم عرفت ارتفاعاً محسوساً انطلاقاً من سنة 1990 بنسبة 16.6% إلى 31.2% سنة 1992 و 29.8 سنة 1995، و يرجع السبب إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر و السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الفترة كتخفيض قيمة العملة، تحرير الأسعار إلخ، و انطلاقاً من عام 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض حيث بلغت نسبة 5.6%، و 2.6% سنة 1999 ، حيث أن سنة 2000 سجلت فيها أدنى نسبة تضخم بمعدل 0.34 نتيجة لضبط الكتلة النقدية و كتلة الرواتب و الأجور. بعد عام 2000 شرعت معدلات التضخم في التصاعد مرة أخرى لتبلغ أعلى معدلها سنتي 2009 و 2012 (5.7 و 8.89%) على التوالي، نتيجة للنمو القوي للكتلة النقدية، ضعف تنافسية الأسعار.

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم حيث ارتفع من 2.9% في 2014 إلى 6.4% في سنة 2016 تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2017، ليبلغ 5.9%، بلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة 5.3%، في حين، بلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة وخارج المواد المحدد سعرها إدارياً 6.8%، بتجاوزه مستوى التضخم الكلي، فإنه يعكس استمرارية التضخم الهيكلي، بحيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بحدة سنة 2017، بعد خمسة سنوات متتالية من التراجع، على الرغم من الانتعاش، وان كان متواضعاً، للتوسع النقدي (M2) الذي بلغ 8.4% مقابل 0.8% في 2016، كما انخفض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار بـ 1%¹. وكان لسياسة التمويل غير التقليدي المنتهجة لمواجهة النقص الفادح في موارد الخزينة العمومية والحاجة لتمويل الاستثمارات العمومية أثر بالغ على معدلات التضخم لتعاود الارتفاع إلى 6.4% سنة 2016، و 5.9 سنة 2017، وانخفض إلى 4.27% سنة 2018.

I-2-4- تطور ميزان المدفوعات في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

عرفت فترة التسعينات جهداً مبذولاً في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فضلاً عن كون الفترة كانت مجالاً لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف القطاعات التي تمحورت هذه الإصلاحات حول الطريقة الأمثل للانتقال من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق²

¹ بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2017"، مرجع سابق، ص 26-27.

² قدي عبد المجيد (2002): "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية" في 15، p les cahiers de cread N° 61, 3° trimestre,

الجدول (III-9): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990/2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	ميزان المدفوعات	الصادرات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات
1990	-1.71	12.96	0.53	8.77
1991	0.26	12.33	0.47	6.85
1992	0.23	11.51	0.5	8.3
1993	-0.01	10.41	0.6	7.99
1994	-4.38	8.89	0.3	9.15
1995	-6.32	10.26	0.5	10.1
1996	-2.09	13.22	0.6	9.09
1997	1.16	13.82	0.64	8.13
1998	-1.74	10.14	0.38	8.63
1999	-2.38	12.32	0.41	8.96
2000	7.57	21.65	0.59	9.35
2001	6.19	19.09	0.56	9.48
2002	3.66	18.71	0.60	12.01
2003	7.47	24.46	0.47	13.32
2004	9.25	32.22	0.67	17.95
2005	16.94	46.33	0.74	19.86
2006	17.73	54.74	1.13	20.68
2007	29.55	60.59	0.98	26.35
2008	36.99	78.59	1.40	37.99
2009	3.86	45.18	0.77	37.40
2010	15.58	57.09	0.97	38.88
2011	20.14	72.88	1.22	46.92
2012	12.05	71.73	1.15	51.56
2013	0.13	64.37	1.05	54.99
2014	-5.88	60.12	1.66	-59.67
2015	-27.54	34.56	1.48	-52.64
2016	-26.03	29.30	1.39	-49.43
2017	-21.76	34.56	1.36	-48.98
2018	-15.82	41.16	*2.59	46.19

* إحصائيات إلى غاية نوفمبر 2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة 1990-1994 شهدت تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات البترولية نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول مع استقرار في الصادرات غير البترولية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا. وكان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ثم ارتفعت سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار، بينما نلاحظ خلال الفترة 1995-1999 الارتفاع المحسوس في الصادرات البترولية باستثناء سنة 1998، و كان ذلك راجع إلى

ارتفاع أسعار البترول على التوالي 1.76، 19.8، 21.7 للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات البترولية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار.

بالرغم من السعي الى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكلة الاقتصادية وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول ونظرا لتراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات، مما أدى الى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجارية.

تميزت فترة 2000 - 2010 بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، و ذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

و في سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.33% مقارنة ب2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2008، أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بلغت 1.40 مليار دولار (عام 2008).

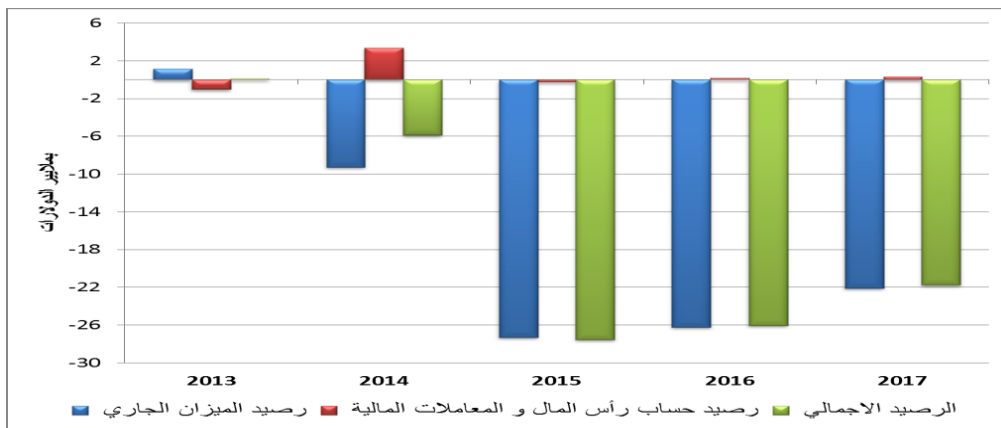
أما من سنة 2010-2013 تظهر لنا هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات، كما يشهد ذلك التطور المسجل استمرار المنحنى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3 مليار دولار) و المتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112.94 دولار للبرميل) وفي سنة 2012 (111.05 دولار للبرميل)، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرار عند 1.1 مليار دولار في 2013 مقارنة بمستوى المسجل في 2012 و 2011، كما سجلت الواردات ارتفاعا

قدرة 6.8% خلال سنة 2013 مقارنة 2012، بالغة 55.06 مليار دولار مقابل 51.57 مليار دولار خلال السنة السابقة، حيث سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر ب 0.133 مليار دولار .

كما أدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014، إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 1998. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب 11.8%، أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015، بنسبة 47.1%، إلى عجوزات في ميزان المدفوعات قدرت ب 5.88، -27.53، -26.03 مليار دولار لسنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي .

وأدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9% (-43.4% في 2015 و -15.6% في 2016)، في ظرف انخفاض الكميات المصدرة (2.2% -) بالفعل، انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار في 2017، أما فيما يتعلق بالواردات من السلع فقد انخفضت في 2017 للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009. بالفعل، تارجعت هذه الواردات من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 52.65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016، لتصل 48.73 مليار دولار سنة 2017. وإجمالاً، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 21.76 مليار دولار في 2017، في انخفاض محسوس مقارنة بالعجز المسجل في 2016، الذي بلغ 26.03 مليار دولار، و سنة 2015 (-27.53 مليار دولار).

الشكل (III-5): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2013-2017)



Source :Banque d'Algérie ;" Rapport 2017 ": Evolution Economique et Monétaire en Algérie"; p46.

II- النمذجة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن النمذجة القياسية للظواهر الاقتصادية ساهم بدرجة كبيرة في تنمية القدرات العلمية للباحثين من أجل معالجة دقيقة لهذه الظاهر والتغيرات التي تحصل على مستواها، ونحن في موضوعنا هذا نلجأ إلى تحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي وذلك من أجل الكشف على أهم التغيرات التي تحصل على الناتج المحلي الحقيقي نظير تطبيق أدوات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات العامة)، بصفة دقيقة .

II-1- أدوات النمذجة القياسية المستعملة في الدراسة :

في السنوات الأخيرة، شهد الأدب الاقتصادي ولادة نهج جديد في التحليل التجريبي، والمتمثل في نماذج الانحدار الذاتي VAR. وهذا النهج هو من بين الأعمال الرئيسية للاقتصاد الكلي الحديث. تم تطبيق هذه المنهجية التي طورها Sims (1980) بشكل أساسي في التحليلات المتعلقة بآثار الصدمات النقدية ، في حين تم عمل القليل على آثار الصدمات المالية.

كما ظهرت أدبيات نظرية وتجريبية أخرى ركزت على تحليل آثار السياسة المالية، وفق نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR الذي يشير إلى العمل الرائد لـ Blanchard و Perotti (2002) وهو من أوائل الدراسات التي قامت بتحليل آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي باستخدام نهج SVAR في الولايات المتحدة باستخدام بيانات لثلاثة متغيرات : الإنفاق الحكومي، صافي الضرائب و الناتج المحلي الإجمالي. تظهر نتائجهم أن صدمات الإنفاق الحكومي الإيجابية لها تأثير إيجابي على المخرجات والصدمات الضريبية الإيجابية لها تأثير سلبي، بالمقابل مضاعفات الإنفاق والضرائب صغيرة. يستخدم هذا النهج في العديد من الدراسات الأخرى لتحديد وظائف الاستجابة النبضية. من بين أهم هذه الدراسات: يفحص Perotti (2002) 5 دول في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما في ذلك الولايات المتحدة مستخدما خمسة متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي ، معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي ، الإنفاق الحكومي المباشر ، صافي الإيرادات وسعر الفائدة)، Gali و آخرون (2003) يدرس تأثيرات السياسة المالية على الاقتصاد الأمريكي مستخدما نهج VAR بأربعة متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق الحكومي المباشر ، العمالة وسعر الفائدة الحقيقي)، استخدم Biau و Girard (2005) نفس الأسلوب لتقييم آثار السياسة المالية في فرنسا، كما قام Raffaella Giordano و آخرون (2005) بتطبيق منهجية بلانشارد-بيروتي في إيطاليا و Fernandez (2006) في اسبانيا .

حيث يفترض Blanchard و Perotti (2002)¹ أنه مع وجود معلومات كافية عن الإطار المالي المؤسسي وعمل نظام الضرائب والتحويل ، من الممكن وضع تقديرات للآثار الديناميكية للسياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي ، على وجه الخصوص ، على الناتج المحلي الإجمالي من خلال نموذج VAR الهيكلي، و بالتالي تتيح منهجية SVAR حساب المضاعفات المالية من خلال الاستغناء عن المواصفات الملازمة لنماذج الاقتصاد الكلي الكبيرة التي تفترض تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي بدلاً من تقديرها، فمن خلال تطبيق هذه الأخيرة، ينبغي تحويل البواقي الناتجة من تقدير نموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصادياً، بمجرد التعرف عليها يمكننا محاكمتها ومراقبة تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي، كما تحاول هذه النماذج معالجة مشكلة ارتباك الأخطاء في تحديد تأثير الصدمة على المتغيرات يستند Blanchard و Perotti (2002)² إلى تقدير أنظمة ناقلات الانحدار متعدد المتغيرات، لا يعني تقدير نموذج SVAR وجود قيود مسبقة على العلاقات بين المتغيرات المجموعة للنظام على العكس حيث يرتبط الجانب الهيكلي للنموذج بالقيود المترامنة التي يتم فرضها من أجل تحديد صدمات الميزانية إحصائياً (الصدمات الخارجية)، حيث تتبع هذه القيود من فهم الإطار المؤسسي والمالي المعمول به والذي يتضمن معلومات عن نظام الضرائب والتحويلات بالإضافة إلى الجانب الزمني للضرائب المفروضة.

تعتبر منهجية SVAR مفيدة للغاية لأنها تسمح بمراعاة الطبيعة الخارجية لتدابير وإجراءات السياسة المالية التي تم الحصول عليها خلال الفترات العادية (فترة) وطبيعتها التقديرية المطلقة، كما تولد هذه النماذج أيضاً وظائف استجابة قادرة على توفير المعلومات الاقتصادية مهمة مثل³:

- علامة على تأثير التغيير في الإنفاق العام أو الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الرقابة الأخرى
- حجم الاستجابات الديناميكية (عالية أو منخفضة)
- الجانب الزمني لتعديل النشاط والمتغيرات الأخرى استجابة لصدمة الميزانية، بما في ذلك وجود أو عدم وجود تأخير في أقصى استجابة للمتغيرات
- استمرار الاستجابات والردود (فترة تقدير النموذج).

ومؤخراً ظهرت العديد من الدراسات الحديثة تستعمل المقاربات والنماذج اللاخطية و كانت هناك عدة مساهمات في معالجة العديد من الظواهر الاقتصادية باستخدام أهم هذه النماذج وهو نموذج العتبة للانحدار الذاتي Threshold Vector Autoregression (TVAR) ، فقد استعمل هذا النهج من طرف Nathan S.

¹ Blanchard, O & Perotti, R. (2002): « An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output », The Quarterly journal of Economics, 117(4), p. 1329-1368.

² Blanchard, O & Perotti, R. (2002): Op cite. p. 1329-1368.

³ Slah Slimani (2017) : "Budgetary shocks and economic dynamics in Tunisia under a structural VAR approach," MPRA Paper No. 81573, PP3-4.

¹Balke(1999) في دراسته لتقييم حجم الصدمات التي يحدثها الإلتمان على النشاط الاقتصادي وفق رؤية لاختطية ، وذلك لمعرفة الحد -العتبة- الذي يمكن أن يصل إليه الإلتمان وبذلك يحدث صدمة نوعية في النشاط الاقتصادي والإنتقال من نظام إلى نظام آخر وهذا ما يوفره هذا النموذج.

وفي نفس الاتجاه قام كل من Fuchun Li and Pierre St-Amant(2010)² ببحث تأثير الضغوط المالية ممثلة في مؤشر الضغط المالي الذي طوره Liu وIlling (2006) على انتقال صدمات السياسة النقدية في كندا اعتمادا على نموذج العتبة للإنحدار الذاتي من خلال معرفة العتبة الحرجة التي تتجاوزها الضغوط المالية تاركة بذلك آثار نقدية معينة ضمن نظامين هما حالة الانكماش وحالة الانتعاش الاقتصادي.

II-1-1- المقاربة الخطية وفق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR :

أولا : نبذة عن نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ومميزاته :

تستند تقديرات نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR إلى 5 متغيرات (5 معادلات): ثلاثة متغيرات رئيسية تمكننا من تقييم آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي مباشرة: الإيرادات العامة TA، الإنفاق العام G، الناتج الداخلي الخام GDP، و متغيرين لعزل آثار السياسة النقدية المستوى العام للأسعار P و معدل الفائدة R³، كما أن نمذجة VAR الهيكلي لديها العديد من المزايا⁴:

- مصلحة النموذج تختلف فيما يتعلق بنموذج الاقتصاد الكلي هو قبل كل شيء بساطته، إنها في الواقع مسألة تقدير نظام ذو بعد صغير .
- يتطلب إنشاء واستخدام نموذج VAR هيكلي قيوداً قليلة نسبياً .
- تستند عمليات المحاكاة الناتجة إلى عدد محدود من الفرضيات الاقتصادية (خلافًا لنماذج الاقتصاد الكلي المعتادة) .
- تتيح منهجية VAR الهيكلية أخيراً محاكاة الصدمات الهيكلية (وهذا يعني في هذه الحالة الصدمات الناتجة عن قرارات السياسة المالية المستقلة بينها وبين بيئة الاقتصاد الكلي).

¹-Nathan S. Balke(2000), Credit and Economic Activity: Credit Regimes and Nonlinear Propagation of Shocks, The Review of Economics and Statistics, Vol. 82, No. 2 (May, 2000), pp344-349

² - Fuchun Li, Pierre St-Amant (may2010), Financial Stress, Monetary Policy, and Economic Activity, Bank of Canada Working Paper,

³ يتفاعل معدل الفائدة مع التغيرات في فجوة الإنتاج.

⁴ BIAU, O. and E. GIRARD. 2005. "Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel." *Économie et Prévision*. 169-171, pp. 3-4

لابد أنه من الضروري توضيح المفهوم الرئيسي للصدمة الهيكلية ، فالبواقى القانونية ("innovations" canoniques) المستمدة من نموذج VAR الهيكلي تمثل صدمات أو دوافع (impulsions) تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس مع ذلك البواقى القانونية المتحصل عليها لا يمكن مساواتها بالصدمة الهيكلية، فهي تمثل الجزء الذي لا يمكن التنبؤ به مع مراعاة المعلومات الماضية للمتغيرات الداخلية للنظام في هذه الحالة فالإيرادات العامة و النفقات العامة لنموذج VAR القانوني المستخدمة في الدراسة تفسر على أنها حزمة لثلاثة أنواع من الصدمات¹:

- الاستجابات الميكانيكية(الآلية) والفورية Automatic Responses من الإيرادات والنفقات العامة لبواقى الناتج المحلي الاجمالي GDP، مستوى الأسعار و معدل الفائدة.

-الاستجابات التقديرية النظامية والفورية Systematic Discretionary Shocks لصناع القرار لتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي و سعر الفائدة، مستوى الأسعار

-الصدمة التقديرية المستقلة(العشوائية) Random Discretionary Shocks للسياسة المالية التي يمكن اعتبارها كصدمة هيكلية ناتجة عن قرارات البنك المركزي و الحكومة، و التي يترتب عليها آثار مثل رفع سعر الفائدة ، حجم الانفاق الحكومي (رفع الانفاق الاستثماري الحكومي مثلاً)، انخفاض ضريبة الدخل أو الاشتراكات الاجتماعية .

و بالتالي منهجية تسمح بالانتقال من البواقى لVAR القانوني إلى الصدمات الهيكلية التي يمكن تفسيرها اقتصادياً²، مع ضرورة استقلالية هذه البواقى بشكل يسمح بالحصول على دوافع (Impulses) غير مرتبطة عند كل فترة و ذلك باستخدام (Cholesky Decomposition) و من هنا ظهرت نماذج كمحاولة لمعالجة مشكلة ارتباط الأخطاء في تحديد تأثير الصدمة على المتغيرات من خلال البحث عن صيغة بأخطاء مستقلة إحصائياً(Erreurs Orthogonalisation) مع تبسيط عملية المحاكاة مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى، إذ تستعمل ضمن هذه النماذج القليل من القيود وفقاً لما تلميه النظرية الاقتصادية.

ثانياً : صيغة نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR Structural Vector Autoregression:

يمكن اشتقاق صيغة نموذج SVAR من نموذج VAR القانوني بافتراض أن³:

متجه البواقى القانونية ε_t هو عبارة عن توليفة خطية لمجموعة من البواقى الهيكلية ε_t عند نفس الفترة الزمنية $u_t = P\varepsilon_t$ ، لتقييم آثار السياسة المالية ، يتم استخدام منهجية SVAR، و التمثيل الهيكلي لنموذج VAR هو :

$$A_0 x_t = A(L)x_{t-1} + B\varepsilon_t$$

¹ Ioana Boiciuc(2015) : "The effects of fiscal policy shocks in Romania. A SVAR Approach "; Procedia Economics and Finance 32 (2015) 1131 – 1139.

² الصدمات الهيكلية مستقلة بطبيعتها (Orthogonalisation) ، على سبيل المثال: يجب أن لا تنتج عن الصدمة المالية الهيكلية صدمة هيكلية للناتج المحلي الاجمالي ، سعر الفائدة، أو الانفاق العام.

³Ioana Boiciuc(2015) ;Op.cit, ; P 8-9.

حيث أن A_0 هي مصفوفة التأثير بين المتغيرات، و الانتقال من الصدمات العادية إلى الهيكلية.

X_t مصفوفة المتغيرات قيد الدراسة و تمثل $(n*1)$ متجه لمتغيرات الاقتصاد الكلي الداخلية (النفقات الحكومية g ، الناتج الحقيقي y ، التضخم π ، إيرادات الضرائب t ، أسعار الفائدة قصيرة الأجل r).

$A(L)$ مصفوفة القيم السابقة للمتغيرات قيد الدراسة، تمثل $(n*n)$ مصفوفة فترات الابطاء أو التأخر L في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC) والتناسقة مع الاختلالات الاعتيادية ما بين لحظة تحديد وعاء الضريبة و اقتطاعها¹.

B هي $(n*n)$ هي مصفوفة التوليفات الخطية بين الصدمات الهيكلية في شكل مختزل.

ε_t هي $(n*1)$ سلسلة البواقي القانونية و ناقل الصدمات الهيكلية².

لتقدير نموذج SVAR، يتم تحديد الشكل المبسط بضرب المعادلة (1) بمصفوفة عكسية A_0^{-1}

$$x_t = C(L)x_{t-1} + u_t$$

حيث $C(L) = A_0^{-1}A(L)$ و $u_t = A_0^{-1}x_t$

u_t هي $(n*1)$ ناقل الصدمات في الشكل المبسط غير مرتبط وموزع بشكل طبيعي العلاقة بين الصدمات الهيكلية وصدمات الأشكال المبسطة هي:

$$A_0 u_t = B \varepsilon_t$$

ويتم تحديد الصدمات الهيكلية باستخدام تحليل Cholesky (الصيغة الهيكلية التكرارية) لمصفوفة التباين المشترك للبواقي أول خطة لتحديد هوية الصدمات الهيكلية (صدمة الإنفاق الحكومي g ، و صدمة الضريبة t)، بينما العيب الرئيسي لهذه الطريقة هو أن تأخذ في الاعتبار ترتيب المتغيرات، الترتيب المعروضة أدناه وفقا للدراسات السابقة التي حققت في صدمات السياسة المالية. يتم ترتيب المتغيرات كما هي فيما يلي: الإنفاق الحكومي، الإنتاج الحقيقي، التضخم الضرائب وسعر الفائدة، على افتراض أن:

- لا يتأثر الإنفاق الحكومي في الوقت نفسه بأي من الصدمات.

- الناتج الحقيقي لا يتأثر إلا بصدمة الإنفاق الحكومي.

¹ Bruneau et De Bandt (1999) يحتفظان ب 5 تأخيرات.

² الصدمات الهيكلية غير مرتبطة وتوزع بشكل طبيعي.

- يستجيب التضخم بشكل متزامن للإنفاق الحكومي وصدمة الإنتاج الحقيقية، ولا يتأثر بشكل متزامن بالعائدات الضريبية وصدمة أسعار الفائدة .
- تتأثر الضرائب بشكل متزامن بجميع صدمات النموذج باستثناء صدمة أسعار الفائدة.
- تأثر معدل الفائدة بشكل متزامن بالصدمة الناتجة عن جميع متغيرات النموذج.

بعد تقدير نموذج VAR ، يتم الحصول على وظائف الاستجابة النبضية، بتطبيق مخطط التعريف، يهدف المخطط للحصول على البواقي الهيكلية حسب المنهجية المستخدمة من قبل Perotti (2002):¹:

$$\begin{aligned}
 u_t^{ta} &= \alpha_{ty}u_t^y + \alpha_{tp}u_t^p + \alpha_{tR}u_t^R + \beta_{tg}e_t^g + e_t^{ta} \\
 u_t^g &= \alpha_{gy}u_t^y + \alpha_{gp}u_t^p + \alpha_{gR}u_t^R + \beta_{gt}e_t^{ta} + e_t^g \\
 u_t^y &= \gamma_{yt}u_t^{ta} + \gamma_{yg}u_t^g + e_t^y \\
 u_t^p &= \gamma_{py}u_t^y + \gamma_{pt}u_t^{ta} + \gamma_{pg}u_t^g + e_t^p \\
 u_t^R &= \gamma_{Ry}u_t^y + \gamma_{Rp}u_t^p + \beta_{Rt}e_t^{ta} + \beta_{Rg}e_t^g + e_t^R
 \end{aligned}$$

- تعني المعادلة الأولى أن حدوث تغيرات غير متوقعة في إيرادات الضرائب قد تكون بسبب الاستجابة لتغيرات غير متوقعة للنشاط والمستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة، يؤدي للاستجابة الفورية للصدمة الهيكلية على الإنفاق العام (على سبيل المثال: تخفيض الرسوم لتعزيز برنامج التحفيز من خلال الإنفاق العام) وصدمة هيكلية للإيرادات العامة (بواقي جديدة e_t^{ta}).

- المعادلة الثانية تشبه الأولى

- المعادلة الثالثة تفترض أن تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة غير المتوقعة ليس لها تأثير فوري على السعر من ناحية، كما يمكن أن يكون لهذه التغيرات غير المتوقعة في الإيرادات والنفقات الحكومية تأثير سريع على النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى

- توضح المعادلة الرابعة أن التغيرات غير المتوقعة في الإيرادات والإنفاق العام يمكن أن تؤثر على الأسعار على الفور؛ يفترض فقط أن تأثير تغيرات معدلات الفائدة طويل الأمد.

¹ Blanchard, O & Perotti, R. (2002): Op cite. p. 1329-1368.

- المعادلة الخامسة تعني أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي و الأسعار يمكن أن يكون لها تأثير فوري على أسعار الفائدة، و بالمثل يمكن أن تؤدي القرارات المتعلقة السياسة المالية إلى استجابات سريعة للسياسة النقدية.

في ظل هذه الشروط ، تتم كتابة المصفوفات على النحو التالي¹:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & -\alpha_{tay} & -\alpha_{tap} & -\alpha_{tar} \\ 0 & 1 & -\alpha_{gy} & -\alpha_{gp} & -\alpha_{gr} \\ -\gamma_{yta} & -\gamma_{yg} & 1 & 0 & 0 \\ -\gamma_{pta} & -\gamma_{pg} & -\gamma_{py} & 1 & 0 \\ 0 & 0 & -\gamma_{ry} & -\gamma_{rp} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} u_t^{ta} \\ u_t^g \\ u_t^y \\ u_t^p \\ u_t^r \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & \beta_{tag} & 0 & 0 & 0 \\ \beta_{gta} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ \beta_{Rta} & \beta_{Rg} & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} e_t^{ta} \\ e_t^g \\ e_t^y \\ e_t^p \\ e_t^r \end{bmatrix}$$

في الخطوة الأولى ، تم تعيين بعض المعاملات غير القطرية للمصفوفات M1 و M2 بناءً على قيود السلوك الاقتصادي، يتم تحديد معاملات α غير القطرية على أساس المرونة الآنية ، مع الإشارة إلى المعلومات المؤسسية، يمكن لمعاملتي α_{gy} و α_{ty} النقاط تأثيرين للنشاط على الإيرادات الحكومية والنفقات العامة: من جهة تأثير المثبتات التلقائية ، ومن جهة أخرى ، التعديل التقديري للسياسة المالية رداً على التغيرات غير المتوقعة . وبالتالي، من أجل تحديد الصدمات الهيكلية ، نفترض ، وفقاً لسياسة السياسة المالية في الجزائر ، أن الساسة و صناع القرار يحتاجون إلى أكثر من فصل (ربع سنة) لمعرفة طبيعة الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي ، لتحديد قرار الميزانية الذي يجب اتخاذه استجابةً لذلك وربما تنفيذها. في سياق هذا المنطلق، من الضروري فقط حساب مرونة الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي².

- مرونة الإيرادات الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي المرونة الفصلية لصافي الإيرادات الضريبية

$$\alpha_{tay} = \frac{\partial TA/TA}{\partial PIB/PIB} \text{ والتحويلات:}$$

- إن مرونة الإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تعادل المرونة الفصلية للاستهلاك والإنفاق الاستثماري

$$\alpha_{gy} = \frac{\partial G/g}{\partial PIB/PIB}$$

- تتم كتابة مرونة صافي إيرادات الضرائب على الأسعار كما يلي:

$$\alpha_{tap} = \frac{\partial TA/TA}{\partial P/p}$$

¹ BIAU, O. and E. GIRARD. 2005. "Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel." *Économie et Prévision*. 169-171, pp. 9-12.

² BIAU, O. and E. GIRARD. 2005 , Op.cit, PP13-14

- تتم كتابة مرونة الإنفاق في الميزانية فيما يتعلق بتغيير الأسعار كما يلي: $\alpha_{gp} = \frac{\partial G/G}{\partial PIB/PIB}$

- مرونة الإيرادات الضريبية فيما يتعلق بالتغير في سعر الفائدة هي كما يلي: $\alpha_{taR} = \frac{\partial TA/TA}{\partial R/R}$

- تتم كتابة مرونة الإنفاق العام فيما يتعلق بالتغير في سعر الفائدة كالتالي: $\alpha_{gR} = \frac{\partial G/G}{\partial R/R}$

في المرحلة الثانية ، ينبغي تقدير بقية مكونات المصفوفات M_1 و M_2 . من نظام المعادلات المذكور سابقاً ، يمكننا كتابتها على النحو التالي:

$$M_1 u_t = M_2 \varepsilon_t$$

$$\begin{aligned} u_t^{ta} - \alpha_{tay} u_t^y - \alpha_{tap} u_t^p - \alpha_{taR} u_t^R &= \beta_{tag} e_t^g + e_t^{ta} \\ u_t^g - \alpha_{gy} u_t^y - \alpha_{gp} u_t^p - \alpha_{gR} u_t^R &= \beta_{gta} e_t^{ta} + e_t^g \\ u_t^y - \gamma_{yta} u_t^{ta} - \gamma_{yg} u_t^g &= e_t^y \\ u_t^p - \gamma_{py} u_t^y - \gamma_{pta} u_t^{ta} - \gamma_{pg} u_t^g &= e_t^p \\ u_t^R - \gamma_{Ry} u_t^y - \gamma_{Rp} u_t^p &= \beta_{Rta} e_t^{ta} + \beta_{Rg} e_t^g + e_t^R \end{aligned}$$

معادلات البواقى القانونية المتعارف عليها لتصحيح إيرادات الضرائب ودورة الإنفاق العام هي على التوالي:

$$\begin{aligned} u_t^{ta,cc} &= u_t^{ta} - (\alpha_{tay} u_t^y + \alpha_{tap} u_t^p + \alpha_{taR} u_t^R) = \beta_{tag} e_t^g + e_t^{ta} \\ u_t^{g,cc} &= u_t^g - (\alpha_{gy} u_t^y + \alpha_{gp} u_t^p + \alpha_{gR} u_t^R) = \beta_{gta} e_t^{ta} + e_t^g \end{aligned}$$

لحل هذه المعادلات، نختار فرضيتين بديلتين مستمدة من قواعد صنع القرار الحكومية فيما يتعلق بنفقاتها وإيراداتها. بالنسبة للفرضية الأولى، نفترض أن القرارات المتعلقة بالإيرادات الضريبية تسبق القرارات المتعلقة بالإنفاق العام، أي أن الضرائب المفروضة خارجية بالكامل: $\beta_{tga} = 0$ et $\beta_{tga} > 0$ في حين يعتمد حجم

الإنفاق العام على إيرادات الضرائب، وفقاً لهيكل الموازنة التالي: $u_t^{ga,cc} = \widehat{e}_t^{ga}$. نكتب بعد ذلك و نقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى MCO الانحدار:

$$u_t^{g,cc} = \beta_{gta} \widehat{e}_t^{ta} + e_t^g$$

الفرضية الثانية تفترض وجود نظام مالي بديل تسبق به قرارات الإنفاق القرارات المتعلقة بالإيرادات الضريبية $\beta_{gta} = 0$ et $\beta_{gta} > 0$ ، و من هنا نكتب في هذه الحالة:

$$u_t^{ta,cc} = \widehat{e}_t^{ta}$$

نكتب بعد ذلك و نقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى MCO الانحدار:

$$u_t^{ta,cc} = \beta_{tag} \widehat{e}_t^g + e_t^{ta}$$

سيتم استخدام المعلمات التي تم الحصول عليها كمتغيرات مهمة لتقدير Y_{yta} و Y_{yg} من معادلة البواقى القانونية للناتج المحلي الاجمالي PIB ، نقدر معادلة المربعات الصغرى:

$$u_t^y = \gamma_{yta} u_t^{ta} + \gamma_{yg} u_t^g + e_t^y$$

II-1-2 - المقاربة اللاخطية وفق نموذج العتبة للانحدار الذاتي (TVAR)

في الأدبيات التجريبية التي تدرس التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية والمضاعفات المالية، يتم استخدام عدة مناهج رئيسية: التقديرات المستندة إلى نماذج الانحدار الذاتي VAR ، التقييمات الهيكلية المستندة إلى النماذج كنماذج توازن ديناميكي عشوائي DSGE ، نموذج صندوق النقد الدولي (GIMF) IMF Multimod ، أو نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Interlink ، نماذج SVAR استناداً إلى النموذج (Blanchard and Perotti 2002) لكن مؤخراً أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن النماذج الخطية لا تستطيع في أغلب الأحيان تمييز الخصائص الديناميكية لعملية اقتصادية معينة، تهدف أغلب الدراسات الحديثة لدراسة التأثير غير المتماثل للسياسات المالية و النقدية باستخدام نماذج غير خطية TVAR على سبيل المثال Baum & Koester (2011) Shen and Chiang (2011) Balke 2000 , Fazzari et al. 2015 (1998) Tsay (1999)

وُستخدم نماذج العتبة في العديد من مجالات الإحصاء المختلفة ، وليس فقط السلاسل الزمنية. الفكرة العامة هي أن العملية قد تتصرف بشكل مختلف عندما تتجاوز قيم المتغير حداً معيناً. بمعنى أنه قد يتم تطبيق نموذج مختلف عندما تكون القيم أكبر من العتبة عما إذا كانت أقل من العتبة. و في هذه الدراسة ، سنستخدم نماذج الانحدار المتعدد العتبات المتغير (TVAR) لتقدير المضاعفات المعتمدة على النظام لمجموعة من إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية الرئيسية في الجزائر. المنهجية التي نستخدمها هي في الأساس تكيف للنهج الذي اقترحه (Balke 2000) ، Athanasova (2003) ، وتم توسيعه مؤخراً بواسطة Calza and Sousa (2006) ، (Baum and Koester (2011) ، Afonso ، وآخرون (2011)¹ أولاً: نبذة عن نموذج العتبة للانحدار الذاتي (TVAR):

ومن بين الدراسات المهمة في مجال السياسة المالية -على سبيل المثال وليس الحصر- دراسة António Afonso وآخرون (2017) والتي عالج فيها العلاقة غير الخطية باستعمال نموذج العتبة للانحدار الذاتي -TVAR- بين السياسة المالية ، النمو الاقتصادي والضغط المالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا وفق نظامين للرواج والركود الاقتصاديين.

¹ انظر على سبيل المثال كريستيانو وآخرون (2009) ، وودفورد (2010) ؛ Auerbach و Gorodnichenko (2010) ، (2011) ؛ باخمان وسيمز (2011) ؛ Shoag (2011)

ويحتوي نموذج العتبة للإلخدار الذاتي -TVAR- على العديد من الميزات التي تؤهله للتفسير اللاحطي لانعكاسات تطبيق السياسات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كونه مثلا يوضح أهم التطورات المالية في ظل أنظمة وفترات اقتصادية مختلفة.¹

ثانيا: الصيغة العامة لنموذج العتبة للإلخدار الذاتي (TVAR) threshold vector autoregression :

لقد اتفقت العديد من الدراسات سابقة الذكر أن لنموذج العتبة للإلخدار الذاتي -TVAR- العديد من المزايا والقدرة على التفسير الدقيق للصدمات التي تحدثها العديد من السياسات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الصيغة العامة لنموذج العتبة للإلخدار الذاتي (TVAR) threshold vector autoregression كما يلي:

$$Y_t = A^1 Y_t + B^1(L) Y_{t-1} + (A^2 Y_t + B^2(L) Y_{t-1}) I[S_{t-d} > Y] + U_t$$

حيث يمثل Y_t نمو الناتج المحلي الحقيقي

Y_t عبارة عن ناقل للمتغيرات الداخلية (الثابتة)

I هي دالة مؤشر تأخذ القيمة 1 ، يعين الفاصل الزمني من d إلى 1.

$B^1(L)$; $B^2(L)$ مصفوفات متعددة الحدود

S_{t-d} متغير العتبة الذي يحدد النظام الموجود فيه

$S_{t-d} > y$

U_t تشويش هيكلي

وإن معالجة توجهات الظواهر الاقتصادية وفق نموذج العتبة للإلخدار الذاتي يتيح تبيان آثار التطورات المالية في ظل أنظمة ضغوط مالية مختلفة² ، ويعتمد على مراحل مهمة يمكن إيجازها فيما يلي :

(1) اختيار وتقدير نموذج المتجه الذاتي لمتغيرات الدراسة.

(2) إجراء اختبار لوجود تأثيرات العتبة .

ثالثا : مميزات نموذج (TVAR):

يحتوي نموذج TVAR على عدد من الميزات المثيرة للاهتمام التي تجعله مناسباً لتحليلنا التجريبي بشكل خاص لتحليل تأثيرات الاقتصاد الكلي للسياسة المالية التقديرية³.

¹ - António Afonso and all, Fiscal developments and financial stress: a threshold VAR analysis, *Empirical Economics*, March 2018, Volume 54, [Issue 2](#), p401.

² - Ibid, p402.

³ Baum, A., and G. Koester, 2011, "The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity over the Business Cycle- Evidence from a Threshold VAR analysis", *Discussion Paper Series 1: Economic Studies* N° 03/2011, Deutsche Bundesbank, Frankfurt.

أولاً : يسمح بوجود تباينات محتملة في الاستجابة للصدمات المالية التقديرية، وذلك لأن وظائف الاستجابة النبضية المقدرة لم تعد خطية ، مما يسمح بالانتشار وتأثير الصدمات بالاعتماد على مجموعة من الشروط الأولية وكذلك على حجم وطبيعة الصدمة (توسعية أم انكماشية)

ثانياً ، من خلال جعل متغير الانتقال داخلياً (أي المتغير الذي يتم من خلاله تعريف الأنظمة المختلفة) مما يسمح بإمكانية تبديل النظام بعد حدوث صدمة مالية هيكلية.

بشكل عام ، يمكن لهذا النموذج إنشاء أكثر من قيم عتبة حرجة ، وهذا يعني ضمناً أكثر من نظامين. ومع ذلك ، تركز هذه الدراسة على نموذج به نظامان فقط الذي يُعتبر ملائماً لتحليل آثار السياسة المالية على الجوانب المختلفة لدورة العمل. في ما يلي ، نقدم وصفاً عاماً لنموذج المقدّر في الدراسة التجريبية الحالية ، متخطياً الكثير من التفاصيل التقنية التي يمكن العثور عليها في مكان آخر في الأدب ، انظر على سبيل المثال:

$$Y_t = \Gamma_0 + \Gamma_1 Y_{t-1} + \Gamma_2 Y_{t-2} + \dots + \Gamma_p Y_{tp} + u_t \quad (1)$$

Y مجموعة من المتغيرات الداخلية الثابتة (Y_{1t}, \dots, Y_{kt})

T عدد المشاهدات VAR التي تصف الأمر p

Γ_0 حيث عبارة عن متجه k - ناقلاات الأبعاد التي تحتوي على مصطلحات حتمية مثل ثابت ، اتجاه وقت خطي أو متغيرات وهمية.

Γ_i ($i=1, \dots, p$) هي مصفوفات معامل التريبع للترتيب k

u_t و عبارة عن سلسلة من المتجهات العشوائية غير المرتبطة تسلسليا مع متوسط الصفر ومصفوفة التباين

$$Cov(u_t) = \Sigma u$$

يمكننا إعادة كتابة المعادلة (1) بالصيغة المضغوطة :

$$Y_t = \Gamma X_t + u_t \quad (2)$$

مع العلم أن :

$$X_t = (1, y_{t-1}, \dots, y_{t-p}) \text{ و } \Gamma = (\Gamma_0, \Gamma_1, \dots, \Gamma_p)$$

بناء على ما سبق ، يتم تمثيل عتبة VAR كما يلي :

$$Y_t = \Gamma_1 X_t + \Gamma_2 X_t I [Z_{t-d} \geq Z^*] + U_t \quad (3)$$

Z_{t-d} هو متغير العتبة الذي يحدد النظام السائد مع تأخر محتمل d

$I[\cdot]$ هي دالة مؤشر تساوي 1 إذا كان المتغير العتبة Z_{t-d} أعلى من قيمة العتبة Z^* و 0 على خلاف ذلك.

Γ_1 و Γ_2 معامل المصفوفات .

u_t مصفوفة الخطأ .

في كلا النموذجين (الخطي و غير الخطي)، تواجهنا مشكلة عدم ارتباط الأخطاء ببعضها البعض (مصفوفة غير قطرية)

في هذه الحالة ، لم يتم تحديد صدمات السياسة المالية ، لأن ارتباط شروط الخطأ يشير إلى أن الصدمة في أحد المتغيرات من المحتمل أن تصاحبها صدمة في متغير آخر. بعد بلانشارد وبيروني (2002) ، حددنا صدمات السياسة باستخدام نموذج AB للتعريف الهيكلي في مصفوفة تغير الخطأ. وبالتالي يصبح النموذج الخطي كالتالي¹:

$$Ay_t = CX_tB \varepsilon t \quad (4)$$

وباقتراض أن :

$$U_t = A^{-1}B \varepsilon t. \quad \text{حيث أن } \sum U = A^{-1}BB'A^{-1} \text{ و } B \text{ هي } k^*k \text{ مصفوفة الملمات.}^2$$

النموذج غير الخطي يمكن كتابته على الشكل:

$$A_U y_t = C_1 X_1 + C_2 X_2 I[Z_{t-d} \geq z^*] + B_u \varepsilon_t^n \quad (6)$$

حيث يختلف A_n و B_n عن A و B في النموذج الخطي ، حيث أنهما يستندان إلى الأخطاء التي تعتمد على النظام، قبل تقدير النموذج غير الخطي ، نحتاج إلى اختبار ما إذا كان النظام غير خطي بالفعل. باتباع نهج الاختبار الذي طورته Tsay (1989 ، 1998) ، حددنا أولاً السلسلة Z التي تمثل متغير العتبة بـ:

$$Z_0 = -\infty < Z_1 < \dots < Z_{s-1} < \infty$$

Z يحتاج إلى أن تكون ثابتة مستقرة مع توزيع مستمر ، مقيد بمجموعة محددة، $S = [z, \bar{z}]$ ، حيث S عبارة عن فاصل زمني على العينة الكاملة ، يجب قطع الفاصل الزمني لضمان الحد الأدنى لعدد الملاحظات في كل نموذج فرعي. يلزم تحديد أمر التأخير p وعتبة التأخر ($lag d$) بشكل مسبق ، وذلك في حالة تحقق p من خلال تطبيق معايير المعلومات العادية في تقدير القيمة المضافة الخطية. لاختيار d سوف نعتمد على المنطق الاقتصادي. يمكن إعادة كتابة إطار الانحدار للمعادلة:

$$Y'_t = X'_t T + U'_t \quad t = h + 1, \dots, n. \quad (7)$$

$$h = \max(p, d) , \quad X_t = (1, y'_{t-1}, \dots, y'_{t-p})' \quad \text{حيث أن :}$$

¹ - لمزيد من التفاصيل حول اشتقاق نموذج AB يمكن الاطلاع على : Amisano and Giannini (1997), L'utkepohl (2005) and L'utkepohl (2004) and Kr'atzig (2004)، يمكن العثور على تطبيقات أخرى من طراز AB في Pagan (1995), Breitung and L'utkepohl (2004)، Blanchard and Perotti (2002).

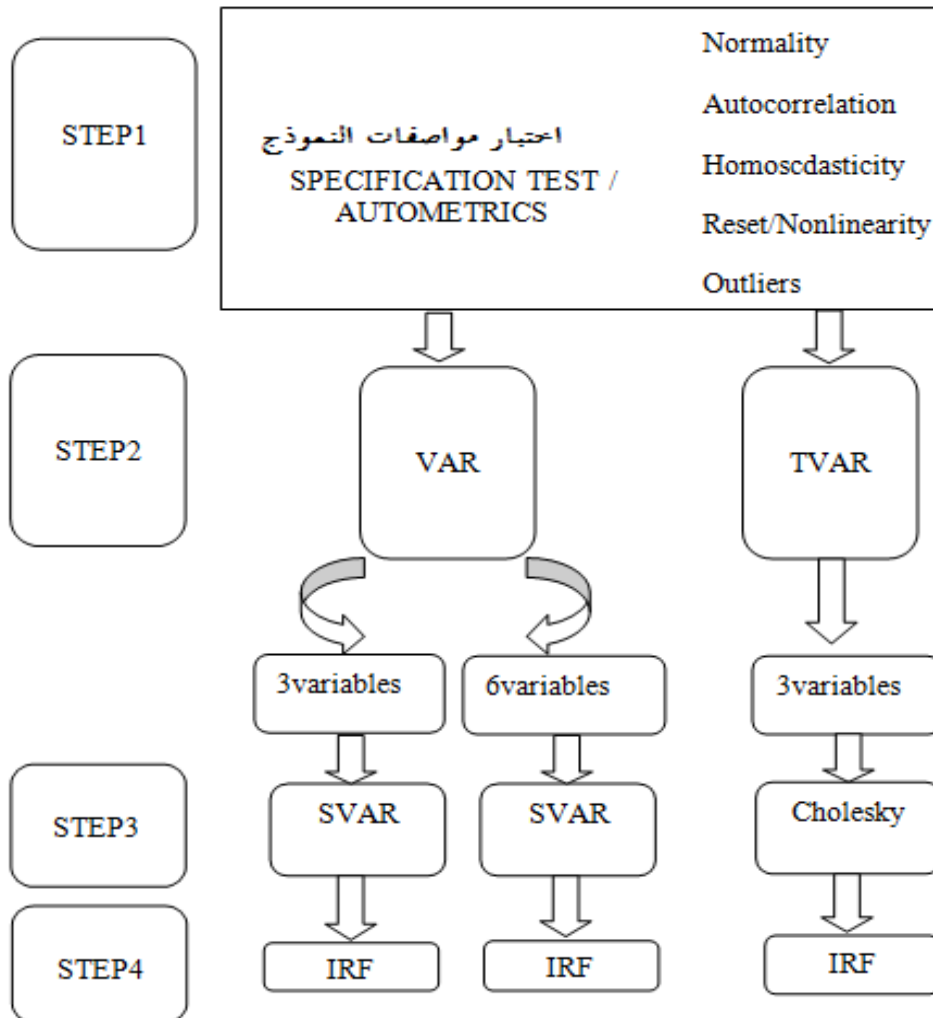
² - بدلاً من ذلك ، يمكن تمثيل نموذج AB في نموذج الخطأ على الشكل

$$(5) \quad \begin{matrix} -Aut = B \varepsilon t \\ \boxed{146} \end{matrix}$$

2-II- النتائج التطبيقية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري:

من منطلق الدراسات السابقة والتي لخصت أهم الأبحاث التي عالجت موضوع السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، والتي عرضت أهم المقاربات الخطية واللاخطية ، وكذلك من خلال تطرقنا إلى أهم أدوات النمذجة القياسية المستعملة في الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 2018/1970 وأهمها نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية (structural Vector Autoregression approach) SVAR و نموذج العتبة للانحدار الذاتي - Threshold VAR (TVAR) Model. ومن هذا المنطلق استطعنا وضع خطوات عملية للدراسة القياسية كما يلي :

الشكل(III-6):خطوات الدراسة القياسية



مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة (Marcio Holland and others(2019)

II-2-1- النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية باستخدام نموذج SVAR: يعتبر المنهج الوصفي هو المنهج المناسب للدراسة من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع اعتمادا على المصادر و المراجع المختلفة ، و قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة و تقدير آثار صدمات السياسة المالية على الناتج المحلي الخام في حالة ائر خلال الفترة 2018/1970 تم الاعتماد على المنهج التحليلي و أسلوب القياس من خلال استخدام مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR نظرا لشموليته و تفسيره للتقلبات الظرفية للمتغيرات محل الدراسة، حيث استخدمه العديد من الباحثين أمثال Blanchard و Perotti (2002)، GIRARD & BIAU (2005)، Fatas & Mihov (2001) باعتباره

نموذج مطور وأحسن من نموذج الانحدار الذاتي VAR

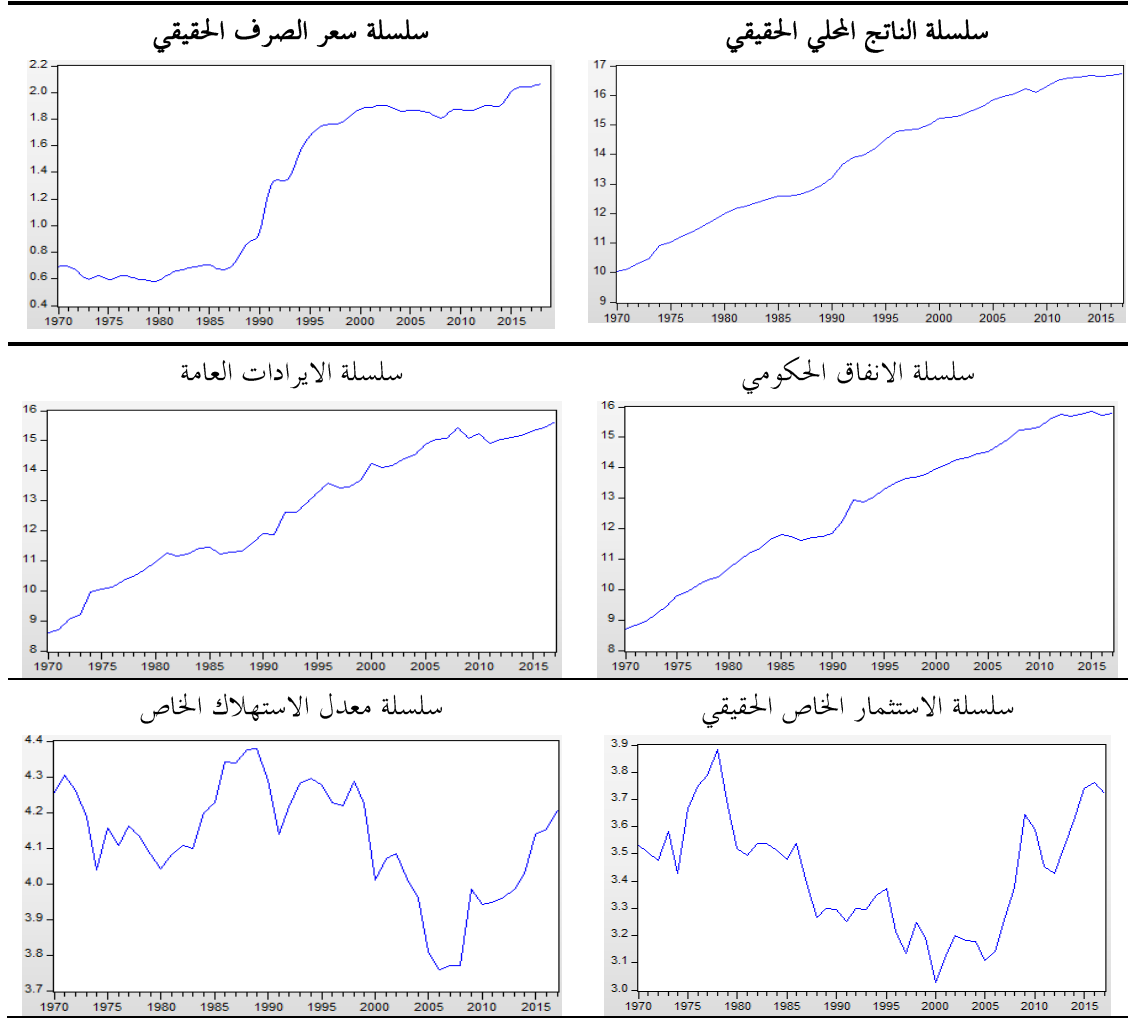
أولا : وصف تحليلي لمعطيات الدراسة ومصادرها :

تم اختيار متغيرات الدراسة بناءا على الأعمال التجريبية السابقة و طبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث قمنا باستخدام بيانات سلاسل زمنية فصلية 1970- 2018 حوالي 196 مشاهدة، خلال هذه الفترة يتم الإحاطة بكل التطورات التي مرت بها السياسة المالية منتقلة من النظام المخطط إلى نظام السوق الحر ، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من موقع البنك العالمي (WDI)، صندوق النقد الدولي IMF، الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وتمثل المتغيرات المستخدمة في الدراسة مايلي:

- لوغاريتم¹ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\log gdp$ حيث استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي.
- لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي $\log g$ هي تشمل مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز.
- لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية $\log t$ و تشمل مجموع الجباية العادية و البترولية.
- حجم الاستثمار الخاص الحقيقي $\log inv$ هو يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- معدل الاستهلاك الخاص $\log c$.
- سعر الصرف الحقيقي $\log ex$.

¹الهدف من إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات هو صقل أو تمهيد البيانات و جعل العلاقة بين المتغيرات خطية.

الشكل رقم (III-07): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج



المصدر: رسومات توضيحية من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه تصاعدي و بالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، و لدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يقوم هذا الاختبار على فحص استقراريه المتغيرات مع مرور الزمن، حيث يتعين في البداية التأكد من استقرار متغيرات النموذج المدروسة، خلال الفترة المدروسة (1970-2018)، و التأكد من مدى سكونها، و تحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدى و رغم تعدد هذه الاختبارات، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على

إجراء اختبار استقرارية ديكي فولر الموسع ADF، و اختبار فليب بيرون Philips-Perron، باستعمال طريقة المربعات الصغرى، سنحصل على قيمة t المحسوبة التي تخضع لتوزيع ستودنت (Student) فإذا كانت:

- $t_{tab} > t_{cal}$ (بالقيمة المطلقة) فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0)، أي وجود جذور وحدوية، و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

- $t_{tab} < t_{cal}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، أي عدم وجود جذور وحدوية، و بالتالي السلسلة الزمنية مستقرة. و الجدولين التاليين يوضحان نتائج الاختبارين:

الجدول (III-10): نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة.

النتيجة	ADF اختبار جذور الوحدة								المتغيرات
	عند الفروق الأولى				عند المستوى				
	الاتجاه و القاطع		القاطع		الاتجاه و القاطع		القاطع		
	CV	ADF	CV	ADF	CV	ADF	CV	ADF	
I(1)	-3.510	-5.668	-2.926	-4.983	-3.510	-0.825	-2.926	-2.353	LGDP
I(1)	-3.510	-8.129	-2.926	-7.779	-3.508	-2.013	-2.925	-1.670	LT
I(1)	-3.508	-6.497	-2.925	-6.202	-3.506	-1.971	-2.923	-2.199	LToil
I(1)	-3.508	-5.931	-2.925	-5.875	-3.510	-3.942	-2.923	-0.953	LTor
I(1)	-3.510	-5.536	-2.926	-5.202	-3.510	-2.000	-2.925	-1.999	LG
I(1)	-3.508	-7.354	-2.925	-7.088	-3.506	-2.427	-2.923	-1.925	LGE
I(1)	-3.508	-5.708	-2.925	-5.683	-3.508	-2.386	-2.923	-1.864	LGF
I(1)	-3.510	-4.595	-2.926	-4.408	-3.510	-2.579	-2.926	0.375	C
I(1)	-3.513	-5.115	-2.928	-5.058	-3.513	-1.158	-2.926	-1.728	INV
I(1)	-3.435	-1.576	-2.877	-1.601	-3.434	-2.430	-2.877	-1.177	EX

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

الجدول (III-11): نتائج اختبار PP - لمتغيرات الدراسة

النتيجة	عند الفروق الأولى				عند المستوى				المتغيرات
	الاتجاه و القاطع		القاطع		الاتجاه و القاطع		القاطع		
	CV	PPT	CV	PPT	CV	PPT	CV	PPT	
I(1)	-3.510	-5.659	-2.926	-4.983	-3.510	-0.390	-2.926	-2.365	LGDP
I(1)	-3.510	-8.114	-2.926	-7.730	-3.508	-1.967	-2.925	-1.789	LT
I(1)	-3.510	-3.523	-2.926	-3.402	-3.508	-1.955	-2.925	-2.202	Ltoil
I(1)	-3.510	-4.624	-2.926	-4.564	-3.508	-2.267	-2.925	-0.943	Ltor
I(1)	-3.510	-5.460	-2.926	-5.231	-3.508	-1.142	-2.925	-1.915	LG
I(1)	-3.510	-3.173	-2.926	-3.205	-3.508	-2.265	-2.925	-2.016	LGE
I(1)	-3.510	-4.011	-2.925	-4.016	-3.508	-2.309	-2.925	-1.800	LGF
I(1)	-3.510	-4.577	-2.926	-4.383	-3.508	-1.864	-2.925	-0.647	C
I(1)	-3.510	-6.153	-2.926	-6.060	-3.508	-1.383	-2.925	-1.613	INV
I(1)	-3.433	-3.930	-2.876	-3.931	-3.433	-1.543	-2.876	-0.182	EX

CV : Test critical values PPT : Phillips-Perron test statistic

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

أشارت نتائج اختبار ADF و PP الواردة في الجدول إلى أن كل المتغيرات غير مستقرة *non stationarety* عند المستوى حيث أن $t_{tab} > t_{cal}$ و بالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0)، أي وجود جذور وحدوية، و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية، بينما نجد أن السلاسل الزمنية المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة وذلك اعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة عند مستوى 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. و هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

ثالثا : تحديد فترات الإبطاء الزمني:

يتم تحديد أو اختيار عدد فترات الإبطاء الملائمة و التي تقوم بتدنية قيمة معايير Akaike (AIC) ، (HQ) Hannan- Quin و Schwarz (SC)، وباستخدام هذه المعايير يتم تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) ، والنتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول (III-12): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-464.4624	NA	128.3497	21.88197	22.12772	21.97260
1	-186.6137	465.2349	0.001701	10.63320	12.35344*	11.26757
2	-153.9211	45.61760	0.002191	10.78703	13.98176	11.96515
3	-84.39593	77.60951	0.000607	9.227718	13.89695	10.94958
4	-21.24494	52.87060	0.000315	7.964881	14.10860	10.23050
5	79.15367	56.03643*	5.58e-05*	4.969597*	12.58781	7.778959*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

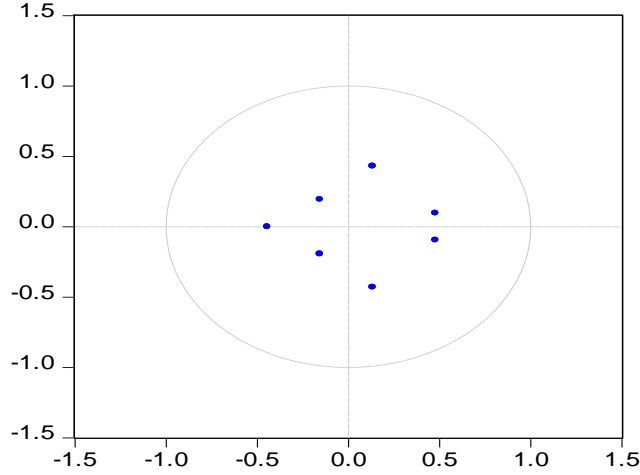
مصدر : مخرجات برنامج EViews

ومن خلال معيار SC-sSchwarz الذي يعتبر الأكثر تشددا في شروطه ، حيث اعطانا أدنى قيمة . ومن هذا المنطلق فإن عدد التأخرات المتحصل عليها في هذا النموذج هي فترة واحدة .

رابعاً: اختبار استقرارية النموذج:

إن اختبار استقرارية النموذج محل الدراسة يعتبر من الأولويات حتى يتضح أنه لا يعاني مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين. وهو ما نسعى إليه من خلال الشكل البياني أدناه:

الشكل البياني (III-08): استقرارية النموذج
Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد ، وجميع الجذور تقع داخل الدائرة الواحدة ، و بناء على ذلك فإن النموذج يحقق شروط الاستقرار .

خامسا: تقدير نموذج SVAR

و بعد تقديرنا لنموذج الانحدار الذاتي القانوني ، عملنا على استنتاج النظام الذي يسمح لنا بالانتقال إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR حيث تحصلنا على المصفوفات التالية:

$$A = \begin{pmatrix} 1.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ -0.156821 & 1.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ -0.215187 & -0.122827 & 1.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.029412 & -0.234582 & 0.605848 & 1.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.015404 & -0.009454 & 0.162507 & -0.747393 & 1.000000 & 0.000000 \\ 0.131607 & -0.093950 & -0.890674 & -0.319329 & -0.323276 & 1.000000 \end{pmatrix}$$

$$B = \begin{pmatrix} 0.023427 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.000000 & 0.012354 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.000000 & 0.000000 & 0.007884 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.005049 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.008555 & 0.000000 \\ 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.009757 \end{pmatrix}$$

$$P = \begin{pmatrix} 0.023427 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.003674 & 0.012354 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ 0.005493 & 0.001517 & 0.007884 & 0.000000 & 0.000000 & 0.000000 \\ -0.003155 & 0.001979 & -0.004776 & 0.005049 & 0.000000 & 0.000000 \\ -0.003577 & 0.001349 & -0.004851 & 0.003774 & 0.008555 & 0.000000 \\ -9.66E-06 & 0.003580 & 0.003928 & 0.002832 & 0.002766 & 0.009757 \end{pmatrix}$$

سادسا : نتائج دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:

دوال الاستجابة الفورية الهيكلية هي دوال توضح استجابة كل متغير للانحرافات و التغيرات الفجائية في المتغيرات الأخرى حيث يتم تقديرها من خلال محاكاة الصدمة 100 ألف مرة و دراسة كل التأثيرات الممكن حدوثها¹.

يتم اعتماد دالة الاستجابة الفورية (Impulse-response functions) عادة مع نموذج SVAR الهيكلية لتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج، أين تكمن الصعوبة في تفسير المعامل الواحد بشكل فوري، و عليه فإن (IRF) تبين ردود أفعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ (The Error Term). بمقدار وحدة معيارية واحدة، مما يتسبب في تغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي و في المستقبلي وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن.

بعد وصف السياسة المالية و أدواتها بالجزائر، واستنادا إلى المقاربات النظرية و الدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري، سيأخذ نموذجنا لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$GDP = f(T, G, INV, C, EX)$$

حيث تم إجراء اختبار استجابة أدوات السياسة المالية المتمثلة في لوغاريتم (الانفاق الحكومي) G_t ، نفقات التجهيز GE ، نفقات التسيير GF ، لوغاريتم (الايادات العمومية الحقيقية) T ، الايرادات البترولية $Toil$ ، الايرادات العادية Tor على باقي المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة وهي : لوغاريتم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP ، لوغاريتم الاستهلاك الخاص C ، لوغاريتم معدل الاستثمار الخاص INV ، لوغاريتم معدل سعر الصرف الحقيقي EX . من خلال خمسة نماذج .

وسنقوم بتقدير النموذج باستخدام **SVAR** و في كل مرة سندرج أداة من أدوات السياسة المالية و نرى كيفية تأثيرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

¹ Beyer, Andreas et Farmer, Roger EA(2006)"A method to generate structural impulse-responses for measuring the effects of shocks in structural macro models." .Page 24.

آثار الصدمة في الإيرادات العامة:

■ النموذج الأول: الإيرادات العامة:

سوف ندرج الإيرادات العامة T و ندرس استجابة المتغيرات الاقتصادية للصدمة في هذه الأخيرة :
استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، الاستهلاك الخاص C ، الاستثمار الخاص INV ، سعر الصرف
الحقيقي EX و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

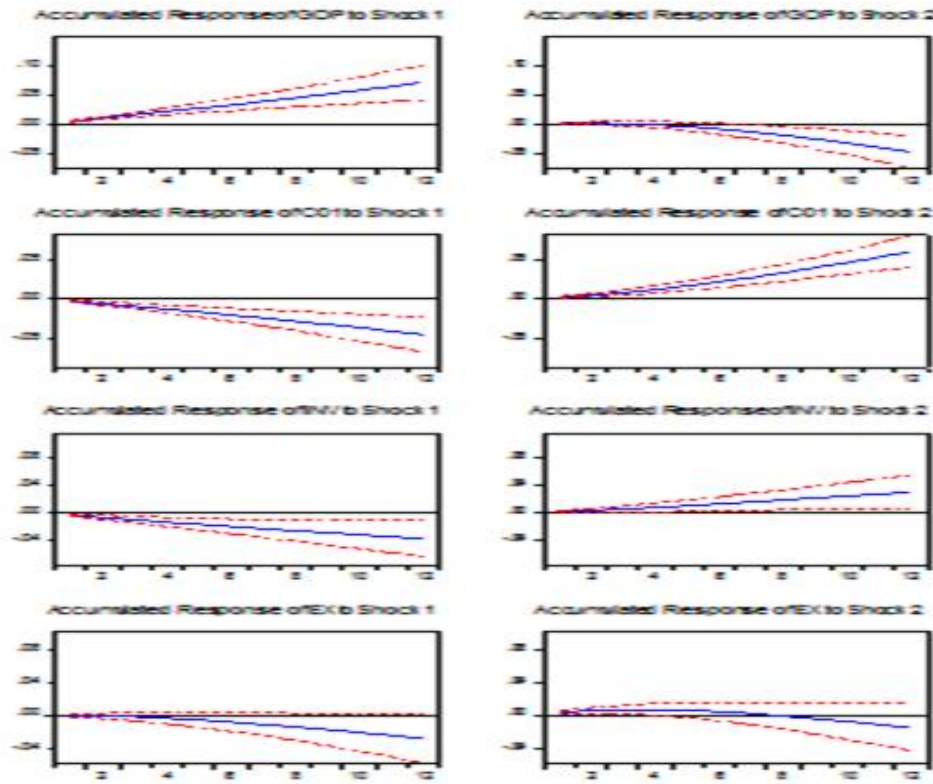
الجدول رقم(III-13): استجابة المتغيرات لصدمة في الإيرادات العامة

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.005493	0.021921	0.045242	0.071459
G shock	0.001517	-0.001070	-0.018706	-0.047521
استجابة الاستهلاك الخاص C				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.003155	-0.013200	-0.028370	-0.045664
G shock	0.001979	0.011958	0.033122	0.060111
استجابة الاستثمار الخاص INV				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.003577	-0.013650	-0.026027	-0.037416
G shock	0.001349	0.007543	0.018610	0.029524
استجابة سعر الصرف الحقيقي EX				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-9.66E-06	-0.003630	-0.014045	-0.028131
G shock	0.003580	0.006976	-0.000954	-0.015059

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 10 EViews الملحق (01)

و لتوضيح أكثر لاستجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العامة نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (III-9): استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العامة



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على أربعة فترات ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه¹ أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون له تأثير إيجابي على معدل الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الاستجابة يصل كحد أدنى إلى 0.0054 % في السنة الأولى، و كحد أقصى ب 0.071 %، في السنة الرابعة، كما سيكون للصدمة الهيكلية تأثير سلبي على حجم الانفاق الحكومي (السنة الثانية، الثالثة، الرابعة)، أما في الفترة الأولى فلها تأثير إيجابي يقدر ب 0.0015 %.

أما فيما يخص تأثير الصدمة الهيكلية على الاستهلاك الخاص فسيكون لها تأثير سلبي على طول فترة الاستجابة بداية من الفترة الأولى و المقدرة ب 0.0031 % - إلى غاية الفترة الأخيرة بمقدار 0.0456 % -، من جهة أخرى ، ستولد صدمة هيكلية في الإيرادات العمومية نوعا من الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.037 % - كحد أقصى في الفترة الرابعة، كما تأثر سعر الصرف الحقيقي بشكل سلبي بمقدار 0.028 % - في السنة الأخيرة.

¹ الأرقام الموجودة في الجدول -2- متحصل عليها من الملحق (1) بالاعتماد على مخرجات EViews 10

◀ آثار الصدمة في الإيرادات البترولية:

▪ النموذج الثاني: الإيرادات البترولية Toil :

سوف ندرج الإيرادات البترولية Toil و ندرس استجابة المتغيرات الاقتصادية للصدمة في هذه الأخيرة :
استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، الاستهلاك الخاص C ، الاستثمار الخاص INV ، سعر الصرف الحقيقي EX و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

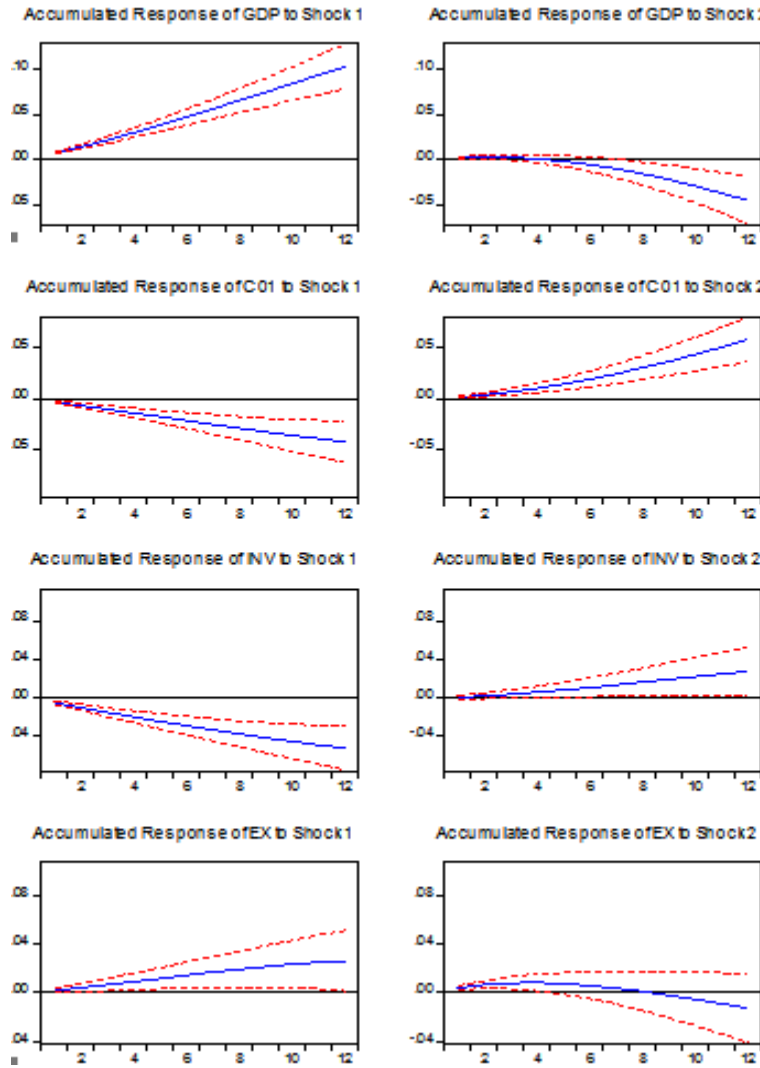
الجدول(III-14): استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في الإيرادات البترولية

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Toil shock	0.006367	0.029063	0.064795	0.102595
G shock	0.001794	0.000310	-0.016268	-0.046110
استجابة الاستهلاك الخاص C				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Toil shock	-0.003349	-0.014309	-0.029530	-0.043293
G shock	0.001442	0.010111	0.030553	0.058472
استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر INV				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Toil shock	-0.004951	-0.019580	-0.037449	-0.052238
G shock	0.000920	0.006123	0.016603	0.027831
استجابة سعر الصرف الحقيقي EX				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Toil shock	0.001899	0.009203	0.019426	0.026327
G shock	0.003995	0.008280	0.001111	-0.012626

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 10 EViews الملحق (02)

و لتوضيح أكثر لاستجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات البترولية نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (III-10): استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات البترولية



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

يوضح الجدول و الشكل أعلاه ما يلي:

- استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير ، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.006%، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي 0.029%، 0.064%، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.103% خلال السنة الأخيرة.
- أما فيما يخص استجابة الاستهلاك الخاص C لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون لها آثار سلبية حيث سجلت نسبة الاستجابة -0.0033 في السنة الأولى لتبدأ في التصاعد السنة الثانية بمقدار -0.0014%، ثم

السنة الثالثة بنسبة -0.029% ، و السنة الرابعة بمقدار -0.043% ، أما استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت سالبة على طول الفترة، حيث بدأت في الارتفاع انطلاقاً من السنة الأولى التي سجلت -0.0049% ، لتصل إلى -0.052% ، في السنة الأخيرة.

- من جهة أخرى فاستجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون له آثار إيجابية بمقدار 0.0018 خلال السنة الأولى، لتبدأ نسبة الاستجابة في الارتفاع إلى 0.009% في السنة الثانية، 0.0019% في السنة الثالثة، 0.026% في السنة الرابعة .

◀ آثار الصدمة في الجباية العادية:

▪ النموذج الثالث: الإيرادات العادية Tor

سوف ندرج الجباية العادية Tor و ندرس استجابة المتغيرات الاقتصادية للصدمة: استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، الاستهلاك الخاص C، الاستثمار الخاص INV، سعر الصرف الحقيقي EX و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

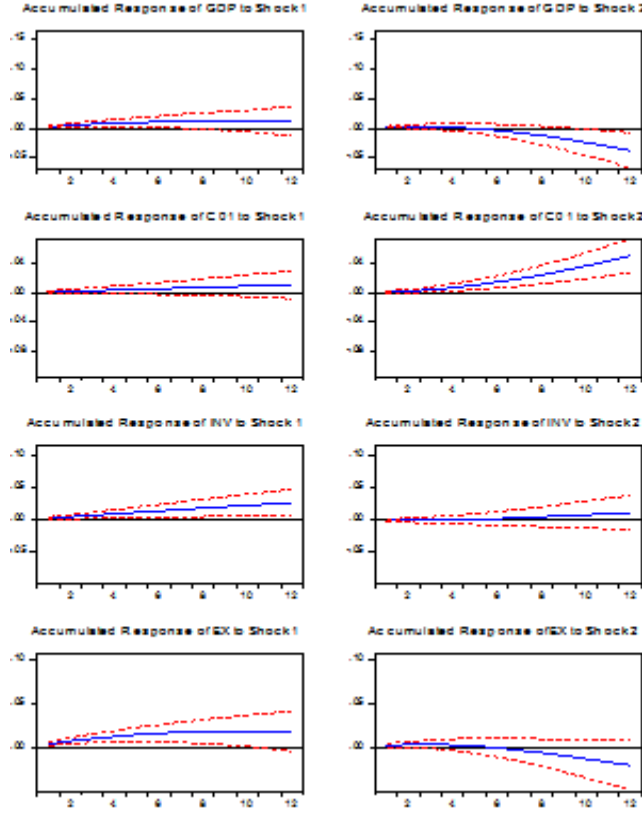
الجدول (III-15): استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في الإيرادات العادية

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Tor shock	0.002717	0.008565	0.011880	0.011387
G shock	0.001937	0.001542	-0.012142	-0.037965
استجابة الاستهلاك الخاص C				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Tor shock	0.000880	0.003758	0.007660	0.010927
G shock	0.000655	0.007002	0.024630	0.050398
استجابة الاستثمار الخاص INV				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Tor shock	0.002289	0.009229	0.018190	0.026263
G shock	-0.000670	-0.000107	0.004660	0.010918
استجابة سعر الصرف الحقيقي EX				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Tor shock	0.003937	0.012619	0.018121	0.018289
G shock	0.002262	0.003046	-0.005958	-0.020106

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات 10 EViews الملحق (03)

و لتوضيح أكثر لاستجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العادية نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (III-11): استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في الإيرادات العادية



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

يتضح من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن:

- حدوث صدمة إيجابية في الجباية العادية يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءاً من السنة الأولى بمقدار 0.002% لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.012% .
- استجابة الاستهلاك الخاص للصدمة الهيكلية في الإيرادات العادية ستكون فورية وإيجابية خلال المدى القصير، حيث سجلت نسبة الاستجابة تصاعداً لتبلغ أقصاها خلال السنة الرابعة بمقدار 0.010% .
- نلاحظ بأن الصدمة الهيكلية الإيجابية في الإيرادات العادية سيكون لها تأثير إيجابي معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد فترة الاستجابة، إذ ستصل إلى حدود 0.026% كحد أقصى في السنة الرابعة، نفس التأثير الإيجابي للصدمة على سعر الصرف الحقيقي بمقدار 0.018% في الفترة الأخيرة.

◀ آثار الصدمة في نفقات التجهيز:

▪ النموذج الرابع: نفقات التجهيز GE

سوف ندرج نفقات التجهيز GE و ندرس استجابة المتغيرات الاقتصادية للصدمة: استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، الاستهلاك الخاص C ، الاستثمار الخاص INV ، سعر الصرف الحقيقي EX و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

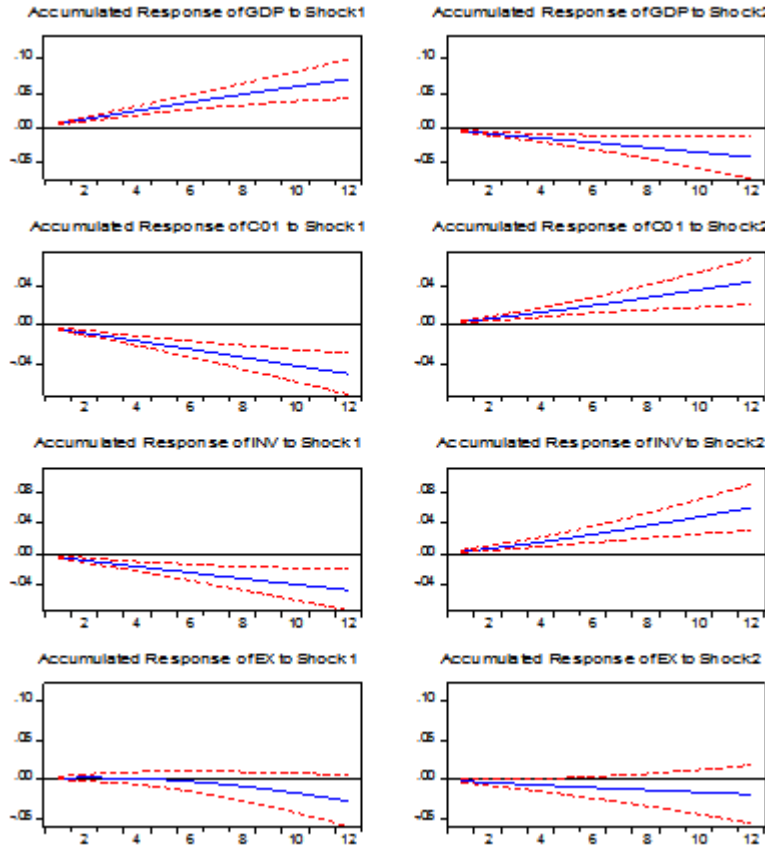
الجدول(III-16): استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في نفقات التجهيز GE

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.006635	0.025726	0.049444	0.071503
GE shock	-0.003511	-0.013619	-0.026986	-0.041328
استجابة الاستهلاك الخاص C				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.003940	-0.016149	-0.032965	-0.049857
GE shock	0.003008	0.012898	0.027834	0.044324
استجابة الاستثمار الخاص INV				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.004260	-0.016620	-0.032338	-0.047302
GE shock	0.003172	0.015456	0.036590	0.060619
استجابة سعر الصرف الحقيقي EX				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.001461	0.001081	-0.009075	-0.027966
GE shock	-0.002124	-0.007532	-0.013556	-0.019366

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات 10 EViews الملحق (04)

و لتوضيح أكثر لاستجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (III-12): استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز.



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون له آثار سلبية على المدى القصير، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة -0.003% ، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي -0.013% ، -0.026% ، لتبلغ أقصاها بمقدار -0.041% خلال السنة الأخيرة.

أما فيما يخص استجابة الاستهلاك الخاص C لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون لها آثار إيجابية حيث سجلت نسبة الاستجابة 0.003% في السنة الأولى لتبدأ في التصاعد للسنة الثانية بمقدار 0.012% ثم السنة الثالثة بنسبة 0.027% و السنة الرابعة بمقدار 0.044% أما استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت موجبة على

طول الفترة، حيث بدأت في الارتفاع انطلاقاً من السنة الأولى التي سجلت 0.003، لتصل إلى 0.06% في السنة الأخيرة.

من جهة أخرى فاستجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون له آثار سلبية بمقدار 0.0021- خلال السنة الأولى، لتبدأ نسبة الاستجابة في الارتفاع إلى 0.0075- % في السنة الثانية، 0.013- % في السنة الثالثة، 0.019- % في السنة الرابعة.

◀ آثار الصدمة في نفقات التسيير:

▪ النموذج الخامس : نفقات التسيير GF :

سوف ندرج نفقات التسيير GF و ندرس استجابة المتغيرات الاقتصادية للصدمة: استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، الاستهلاك الخاص C ، الاستثمار الخاص INV ، سعر الصرف الحقيقي EX و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

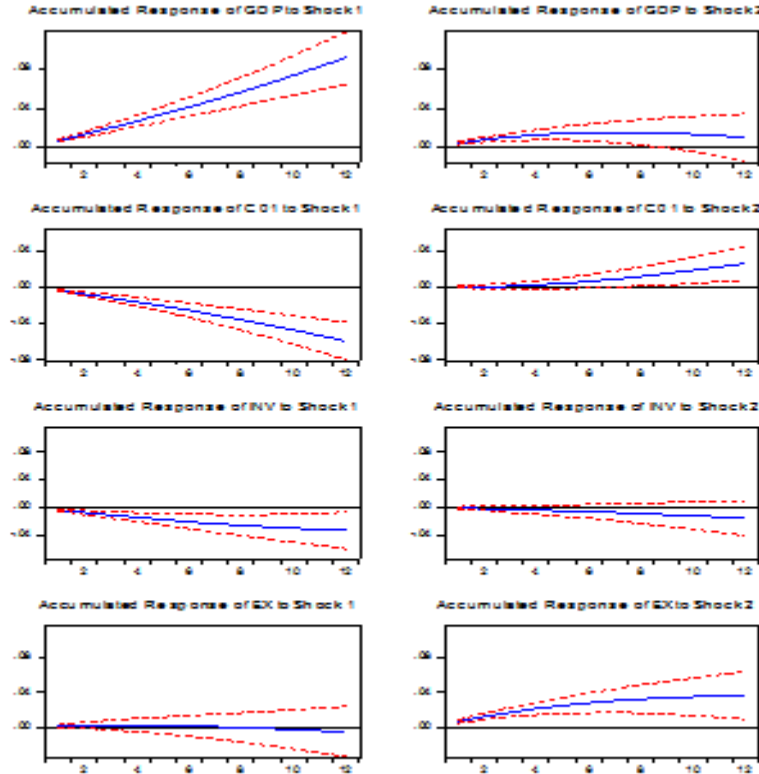
الجدول(III-17): استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في نفقات التسيير GF

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.006573	0.026816	0.056806	0.091628
GF shock	0.004220	0.012777	0.015345	0.010099
استجابة الاستهلاك الخاص				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.003791	-0.016216	-0.035971	-0.059577
GF shock	-0.000168	0.002313	0.011709	0.026002
استجابة الاستثمار الخاص				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	-0.004014	-0.014898	-0.026454	-0.034125
GF shock	-0.000983	-0.004054	-0.009227	-0.016615
استجابة سعر الصرف الحقيقي				
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.001409	0.002540	-0.000165	-0.005127
GF shock	0.006628	0.021726	0.032484	0.036684

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات 10 EVIEWS الملحق (05)

و لتوضيح أكثر لاستجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التسيير نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (III-13): استجابة المتغيرات لصدمة هيكلية في نفقات التسيير



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

نستخلص من نتائج الجدول أعلاه أن:

- حدوث صدمة إيجابية في نفقات التسيير سوف يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءاً من السنة الأولى بمقدار 0.004% لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.01%.
- استجابة الاستهلاك الخاص للصدمة الهيكلية في نفقات التسيير ستكون سالبة خلال الفترة الأولى بمقدار -0.0001%، حيث سجلت نسبة الاستجابة تصاعداً لتبلغ أقصاها خلال السنة الرابعة بمقدار 0.010%، أما في الفترات الثانية، الثالثة، الرابعة، سيكون لها تأثير إيجابي معنوي على التوالي (0.002، 0.011، 0.02%).
- نلاحظ بأن الصدمة الهيكلية الإيجابية في نفقات التسيير سيكون لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد فترة الاستجابة، إذ ستصل إلى حدود -0.016% كحد أقصى في السنة الرابعة، بينما يكون لها تأثير إيجابي

على سعر الصرف الحقيقي بمقدار 0.006% في السنة الأولى، 0.02% في السنة الثانية، 0.03% السنة الثالثة و الرابعة .

سابعاً: تحليل مكونات التباين الهيكلي:

إن الغرض من تفكيك التباين هو تحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه و في المتغيرات الأخرى، إذ يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها ملخصة في الجدول أدناه:

الجدول(III-18): تحليل مكونات التباين الهيكلية لمتغيرات الدراسة

Variance Decomposition						
Percentage S.E	Period Quarterly	T	Toil	Tor	GE	GF
GDP	Q1	31.88215	44.31303	8.108485	9.538157	15.30449
	Q4	26.18557	48.45848	4.455466	8.949439	9.063992
	Q8	21.93799	46.87316	2.030492	8.635639	4.665152
	Q12	20.60148	42.25259	1.105148	8.766540	3.443108
C	Q1	16.00853	18.06902	1.249198	12.15451	0.041796
	Q4	15.27685	17.52923	1.209013	13.73565	0.908255
	Q8	15.48078	15.45991	1.047991	15.88300	4.329645
	Q12	16.68937	12.97419	0.848163	18.04544	8.477078
INV	Q1	10.18744	19.51704	4.171171	8.015022	0.736780
	Q4	9.525046	19.55190	4.331271	12.13039	0.828841
	Q8	9.172610	18.84930	4.412127	17.46515	1.167857
	Q12	9.118419	17.69465	4.392400	21.88121	1.860483
EX	Q1	6.70E-05	2.431057	11.41146	2.415941	26.47011
	Q4	0.898312	3.920531	8.133939	1.991767	19.84913
	Q8	2.775863	4.355772	4.671389	1.674785	13.63274
	Q12	4.360058	3.478319	2.759469	1.532706	10.06570

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات 10 EVIEWS الملحق (06)

- تباين خطأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ناتج بنسبة 26.18% من الإيرادات العمومية

(48.5% من الجباية البترولية و 8.10% من الجباية العادية) ، في حين تساهم نفقات التجهيز في تفسير ما

نسبته 9.5% و نفقات التسيير بنسبة 15.34% من تباين خطأ تنبؤ الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن ملاحظة مساهمة الجباية البترولية في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير

تأتي في المرتبة الأولى ، تليها مساهمة نفقات التسيير في المرتبة الثانية، ثم مساهمة نفقات التجهيز في المرتبة الثالثة.

ثامنا: تحليل نتائج الدراسة:

من خلال دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية و تحليل مكونات التباين الهيكلية والذي من خلالهما استطعنا حصر أهم التغيرات التي تحدثها أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنتائج المحلي الحقيقي، والتي يمكن تلخيص أهم النتائج وتحليلها وفق ما يلي:

1-آثار صدمة في الإيرادات العمومية :

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن حدوث صدمة هيكلية موجبة في الإيرادات العمومية يؤدي لاستجابة سالبة في الاستثمار الخاص ، و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية (Blonigen 2005) ، حيث يدل على أن النظام الضريبي في الجزائر لا يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المدى القصير و هذا الأثر السلبي راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومحدودية الشركات الأجنبية الناشئة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، كذلك استجابة سالبة للاستهلاك الخاص (انخفاض في الطلب الكلي) إثر صدمة في الإيرادات العامة (الحماية البترولية) ، مما يعني بأن السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكيتزية من خلال ظهور آثار المزاخمة .

أما فيما يخص سعر الصرف فقد سجل استجابة موجبة للصدمة في الحماية البترولية و الحماية العادية حيث أكدت نتائج الدراسة ان أهم محددات النمو الاقتصادي هو الاستثمار الذي يبقى تدفقه مرتبط باستقرار سعر الصرف في الدول المستقبلية.

2-آثار صدمة في النفقات العامة :

نستطيع القول بأن تأثير النفقات العمومية له تأثير إجمالي سالب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة دراستنا ، فنفقات التجهيز لها أثر سالب على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ، حيث أن زيادة النفقات الاستثمارية لا تولد زيادة في الدخل ، و منه لا تساهم في تحفيز الطلب الكلي لانعدام مرونة الطاقات الانتاجية و بالتالي لا تستجيب لمواجهة الطلب المحفز (غياب أثر المضاعف الكيتزي) ،بينما نفقات التسيير (النفقات الجارية) لها أثر

إيجابي ضعيف على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي ، و هذا ما يؤكد أن نفقات التسيير تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر ما تؤثر فيه نفقات التجهيز في الجزائر و هذا من طبيعة الدول السائرة في طريق النمو .

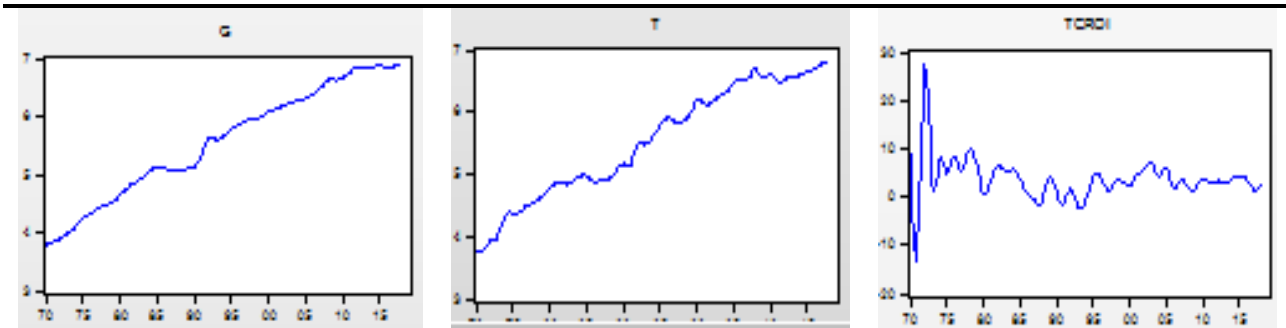
بينما حدوث صدمة هيكلية في نفقات التسيير لها أثر سلبي في تحفيز الاستثمار ، بينما نفقات التجهيز لها تأثير موجب و لكن ضعيف في تحفيز الاستثمار الخاص على طول فترة الدراسة، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن سياسة الانفاق العام المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية تمارس نوعا من الآثار اللاكيتية .

II-2-2- النتائج التطبيقية للمقاربة للاخطية باستخدام نموذج TVAR

أولا : البيانات والمتغيرات المستخدمة في الدراسة :

إن أهم مرحلة في تطبيق مثل هذه المقاربات هي اختيار المتغيرات المناسبة التي تصف الظاهرة المدروسة ، ومن خلال هذا القسم قمنا بتقدير نموذج TVAR ، لدراسة آثار صدمات أدوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي والإيرادات العامة) على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث قمنا باستخدام بيانات سلاسل زمنية فصلية -1970Q1-2018Q2 ، مستمدة من البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، وتم اختيار ثلاثة متغيرات متمثلة في : معدل النمو الاقتصادي Tcroi ، لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي $\log G$ و لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية $\log T$ ، وتم اختيار هذه الأخيرة بناء على الأعمال التجريبية السابقة Martin و آخرون (2017) FERRARESI (2014)، (2001) Leo & Zivot ، وفيما يلي توصيف لبيانات الدراسة :

الشكل رقم(III-14): وصف بيانات أدوات السياسة المالية و معدلات النمو الاقتصادي لاختبار عتبة الإنحدار الذاتي



مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ومن خلال الجدول الموالي تطرقنا إلى توصيف إحصائي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (III- 19) إحصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة

	TCROI	G	T
Mean	3.570944	5.571375	5.533766
Median	3.285714	5.664548	5.600265
Maximum	27.40000	6.887971	6.800302
Minimum	-13.08276	3.779163	3.736874
Std. Dev.	4.326627	0.955024	0.910476
Skewness	1.534606	-0.227712	-0.231041
Kurtosis	13.59020	1.823878	1.770168
Jarque-Bera	977.6445	12.79167	13.87997
Probability	0.000000	0.001668	0.000968
Sum	689.1922	1075.275	1068.017
Sum Sq. Dev.	3594.182	175.1178	159.1616
Observations	193	193	193

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

ثانيا: نتائج اختبار نموذج عتبة الانحدار الذاتي Threshold VAR (TVAR) Model

إن الاعتماد على نموذج العتبة للانحدار الذاتي Threshold VAR (TVAR) Model - لتفسير العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي .

1- اختبار العتبة وأنظمة النموذج اللاخطي لمتغيرات الدراسة:

سوف نقوم باختبار لاخطية النموذج باستخدام معدل النمو الاقتصادي TCROI كمتغير عتبة ، حيث أن معدل النمو دون مستوى العتبة يشكل نظام النمو الاقتصادي المنخفض، بينما فوق العتبة فإنه يمثل نظام النمو الاقتصادي المرتفع، وتشير قيم العتبة إلى نقاط التحول التي يمر بها معدل النمو الاقتصادي TCROI، تشير القيم $p=0$ في الجدول إلى رفض قيمة الخطية للنموذج ،بالإضافة إلى أن قيمة Likelihood ratio LR في حدود 196.12 باحتمال 0% ، مما يدل على رفض الفرضية العدمية القائلة بخطية العلاقة بين متغيرات الدراسة، و قبول الفرضية البديلة القائلة بلاخطية العلاقة.

و الجدول التالي يوضح لاخطية النموذج المستعمل والأنظمة التي يمر بها و اختبار العتبة.

الجدول رقم (III-20): Likelihood ratio (LR) test results

LR test for 1 Threshold vs. 2 Thresholds	
LR statistic	196.1216
p-Value	0.0000
Estimated threshold	1.056912
Model TVAR with 1 thresholds	
AIC	-3966.104
BIC	-3826.256
SSR	51.47329

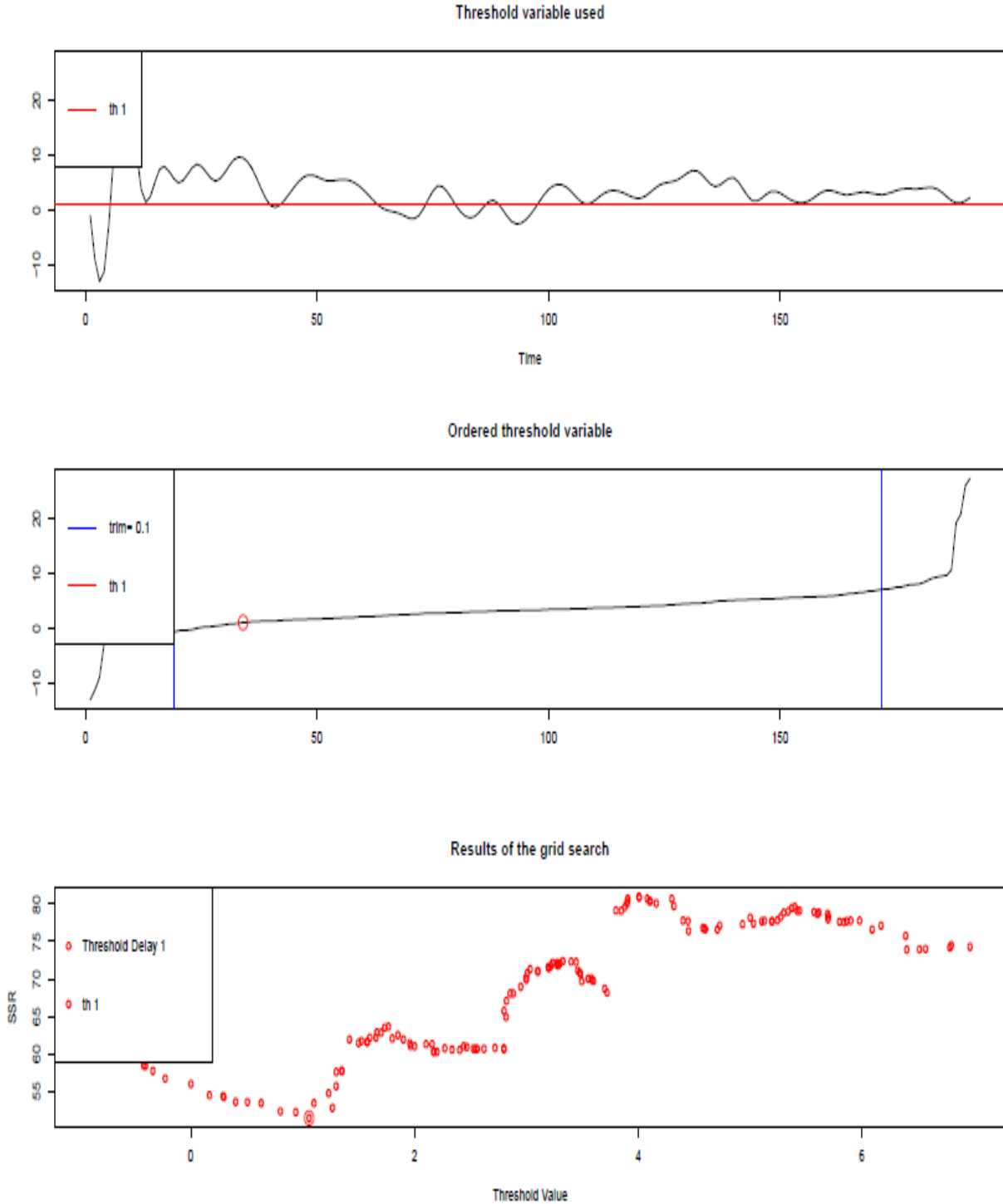
مصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج -R-

استند القرار المتعلق بفترة الإبطاء في نموذج TVAR إلى معايير المعلومات القياسية، وفقاً لمعايير معلومات Akaike (AIC) ، و Hannan-Quinn (HQ) ، ومعايير Schwarz للمعلومات (SIC) ، فترة الإبطاء المثلى هي 2 . ومع ذلك ، فإن مسألة تحديد فترة التأخر المثلى هي أكثر تعقيداً في الإطار اللاحظي. نظراً لأن لدينا كمية محدودة من الملاحظات ، يبدو أن اختيار تأخر واحد هو البديل الأنسب. يلخص الجدول التالي المعلومات الرئيسية المتعلقة ببيانات ونتائج التقدير.

2-تحديد عتبة الانحدار الذاتي ذو نظامين Threshold VAR :

يتضمن نموذج عتبة الانحدار الذاتي Threshold VAR (TVAR) Model تحديد قيمة العتبة من أجل النظر في عدد الأنظمة ، ويتم تحديد قيمة العتبة بناء على بحث الشبكة - grid search - (كما هو موضح في الشكل البياني أدناه) . وبالتالي تم الحصول على متغير العتبة لتكون 1.056912 باعتبارها قيمة للنمو الاقتصادي التي عندها يتم التحول المشار إليه سابقاً.

الشكل البياني رقم (III-15): توضيح عتبة الانحدار الذاتي ذو نظامين Threshold VAR



مصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج -R-

3- تفسير العلاقة اللاخطية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي عن طريق نموذج Threshold VAR (TVAR):

يشير الجدول أدناه أن نموذج عتبة الانحدار الذاتي Threshold VAR (TVAR) Model يشخص العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي والإيرادات العامة) و النمو الاقتصادي بشكل صحيح وفق نظامين أدنى وأعلى بقيمة عتبة، حيث أن معدل النمو دون مستوى العتبة $tcroi(-1) \leq 1.05$ يشكل نظام النمو الاقتصادي المنخفض (lower regime)، بينما فوق العتبة $tcroi(-1) \geq 1.05$ فإنه يمثل نظام النمو الاقتصادي المرتفع (upper regime) وتشير قيم العتبة إلى نقاط التحول التي يمر بها معدل النمو الاقتصادي TCROI.

الجدول رقم (III-21): تفسير العلاقة اللاخطية بين متغيرات الدراسة وفق نظامين

Regime1 $tcroi(-1) \leq 1.05$ Percentage of Observations 17.8%		Regime2 $tcroi(-1) \geq 1.05$ Percentage of Observations 82.2%	
TCROI		TCROI	
Intercept	6.3496 (1.1175)***	Intercept	3.1332 (0.4175)***
TCROI -1	1.7384 (0.0505)***	TCROI -1	1.5643 (0.0247)***
G -1	-0.1548 (5.0077)	G -1	-6.2248 (3.9866)
T-1	-0.0306 (5.4865)	T-1	-0.3592 (1.8379)
TCROI -2	-1.0898 (0.0380)***	TCROI -2	-0.8059 (0.0235)***
G -2	-2.1977 (4.8208)	G -2	5.7427 (3.8860)
T-2	1.2218 (5.5489)	T-2	-0.0027 (0.0182)
G		G	
Intercept	-0.0238 (0.0110)*	Intercept	-0.0035 (0.0041)
TCROI -1	-0.0003 (0.0005)	TCROI -1	0.0004 (0.0002)
G -1	2.1029 (0.0492)***	G -1	1.7718 (0.0392)***
T-1	-0.1927 (0.0540)***	T-1	0.0212 (0.0181)
TCROI -2	-0.0004 (0.0004)	TCROI -2	5.5e-06 (0.0002)
G -2	-1.1146 (0.0474)***	G -2	-0.7896 (0.0382)***
T-2	0.2101 (0.0546)***	T-2	-0.0027 (0.0182)
T		T	
Intercept	-0.0011 (0.0242)	Intercept	0.0196 (0.0091)*

TCROI -1	-0.0004 (0.0011)	TCROI -1	-0.0013 (0.0005)*
G -1	0.3612 (0.1086)**	G -1	-0.1729 (0.0864)*
T-1	1.7197 (0.1190)***	T-1	1.8667 (0.0398)***
TCROI -2	-0.0008 (0.0008)	TCROI -2	0.0013 (0.0005)*
G -2	-0.3066 (0.1045)**	G -2	0.1909 (0.0843)*
T-2	-0.7745 (0.1203)***	T-2	-0.8877 (0.0402)***

* reveal 1%, ** 5%, and*** 10% critical values

مصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج -R-

لقد قمنا اختيار معدل النمو الاقتصادي كمتغير العتبة البديل، فمن خلال هذا الأخير نحلل كيف يختلف تأثير الصدمات المالية إذا كان معدل النمو الاقتصادي أقل من عتبة معينة أو أعلى منها. نظرا لأن معدل النمو متقلب نسبيا، من خلال نتائج الجدول السابق تحصلنا على عتبة قدرها 1.056912، بنسبة مشاهدات 17.8 % في النظام السفلي (lower regime) -بمثل فترات الركود-، أما بالنسبة للنمو العلوي فنسبة مشاهداته 82.2 % (upper regime) -فترات الرواج-، حيث نلاحظ أن السياسة المالية تتبع سلوك غير خطي حيث تنتقل من نظام إلى آخر حسب الوضع الاقتصادي السائد .

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه :

خلال فترة الإبطاء الأولى أن الانفاق الحكومي (G-1) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في نظام الرواج (regime2)، بينما له تأثير سلبي ضعيف -0.154 في نظام الركود (regime1)، بينما الإيرادات العمومية لها تأثير سلبي ضعيف على معدل النمو الاقتصادي في كلا النظامين بمعدل (-0.0306) في نظام الركود، (-0.359) في نظام الرواج .

خلال الفترة الثانية نلاحظ أن الانفاق الحكومي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في النظام الركود بمعدل (-2.197)، بينما له تأثير موجب في النظام الثاني بمعدل (5.742). بينما فيما يخص الإيرادات العمومية نجد أن لها تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في النظام الأول (1.221)، بينما لها تأثير سلبي ضعيف بمعدل (-0.0027) في النظام الثاني، يشير لنا هذا التأثير المختلف ما بين النظامين إلى صحة فرضية اللاتماثل في تأثير

أدوات السياسة المالية (Asymetric Effect)، و بالتالي تأثير الانفاق الحكومي في فترات الرواج هو أقوى من تأثيره في فترات الكساد، بينما تأثير الإيرادات العمومية في فترات الكساد هو أقوى من فترات الرواج.

و هذا ما تؤكد النظرية ضد الكيترية و التي تشير أن إلى السياسات المالية التقشفية قادرة على إحداث آثار إيجابية (توسعية) على النشاط الاقتصادي ، حيث تكون السياسة المالية مسابرة لاتجاه للدورة الاقتصادية (procyclical fiscal policy)، أي أن التوسع في الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب في حالة الرواج، بينما التخفيض في الانفاق الحكومي و الرفع من الضرائب في حالة الركود (Bikai Landry (2010) Creel¹ و آخرون (2014)²، فصناع القرار في الاقتصاد الجزائري يتفاعلون بنسق ضد كيترية مسابرة للدورة الاقتصادية.

إن الخاصية الأساسية للسياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لكون الحماية البترولية هي المورد الرئيسي لميزانية الحكومة، ومن خلال تحليلنا لآثار السياسة المالية في الجزائر تبين لنا أنها تميزت بعدم استقرارها خلال الفترة 1970-2018، لذا فقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بالتوسع في الانفاق الحكومي نتيجة تبنيها للنهج الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية بالتركيز على القطاع الصناعي بهدف إحداث تنمية شاملة وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم الإنفاق العام من 25.98% سنة 1967 إلى حوالي 43% سنة 1986، وقد تطلب هذا النهج استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادية إيجابية بلغت 9.21% سنة 1978، هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي، إلا أن هذا الإنفاق كان أقل من المداخيل المحققة من قبل الحكومة الجزائرية و الذي كان مصدرها من الحماية البترولية. غير أنه في منتصف سنة 1980 و بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق الحكومي، فانخفضت الاستثمارات العامة، و مداخيل الحكومة، مع استمرار ارتفاع النفقات الاستهلاكية، مما أدى تفاقم العجز المالي، حيث دفع هذا الوضع المالي الصعب إلى إبرام اتفاقيات التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بانتهاج سياسة مالية تقشفية.

¹Bikai, Landr:(2010)Threshold Effects of Budgetary Policy on Economic Growth in Cemac, MPRA Paper No. 24524,

² Jérôme Creel, Bruno Ducoudre, Catherine Mathieu, Henri Sterdyniak :(2005)«Doit - on oublier la politique budgétaire? Une analyse critique de la nouvelle théorie anti-keynésienne des finances publiques », Revue de l'OFCE, Presses de Sciences Po, 2005, pp.43-97.

و بتطبيق سياسة مالية توسعية و ذلك بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000، حيث تميزت الفترة بانتهاج سياسة تنموية متمثلة في برامج انفاقية ضخمة كبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث حقق متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.8%، إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2.6% في بداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة 7.2% سنة 2003، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2.98% و انخفاض في الناتج الداخلي الخام ب 1075.7 مليار دج سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاديات النفطية، و كذا برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي حقق متوسط معدل النمو الاقتصادي 3% حيث يبقى معدل نمو هش و ضعيف (ارتباط معدل النمو بقطاع المحروقات)، رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي (2015-2019)، و مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل، شهدت ميزانية الدولة انهيار غير مسبوق بسبب انخفاض مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مما ألزم على الدولة اتخاذ تدابير استعجالية تلخصت في سياسة نقشفية في جانب النفقات العامة و زيادة الضرائب لتعويض الخسائر. وجاءت هذه الزيادات في أسعار الوقود، المتضمنة في قانون المالية لسنة 2016، و الرفع الرسم على القيمة المضافة، ما يعني مداخيل جديدة بالنسبة للجباية العادية، لتعوض جزءا من الخسارة التي تكبدتها خزينة الدولة فقد وصل العجز الموازي إلى 20% من PIB سنة 2015، و بالمقابل عرف القطاع الحقيقي نسبة نمو جد متواضعة قدرت ب 3.9%.

و بالتالي فاتباع سياسات مالية دورية ضد كيثرية على الاقتصاد الجزائري، أثرت سلبا على تطور القطاع الخاص، و على الاستثمار في المدى الطويل، و يعد من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و بالتالي السياسة المالية في الجزائر غير فعالة في الأوقات الصعبة.

خلاصة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في إعادة النظر في المفاهيم و الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية المتكررة، فالسياسة المالية في الجزائر ارتبطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، حيث مرت هذه الأخيرة بمرحلتين مرحلة السياسة المالية الانكماشية خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (1989-1999)، و مرحلة السياسة المالية التوسعية وذلك بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000، حيث تميزت فترة الإصلاحات الاقتصادية بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام الضريبي، و ذلك بغرض إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما تم بالفعل حيث تحسنت أغلب المؤشرات الاقتصادية كالتضخم، تخفيض عجز الموازنة، التوازن الخارجي... إلخ، إلا انه كان لهذه السياسة آثار سلبية في الجانب الاجتماعي لارتفاع معدل البطالة وتفشي ظاهرة الفقر. كما أن هذه السياسة الانكماشية أثرت على الاستثمارات العمومية بالسلب خاصة في جانب الاستثمار في البنية التحتية مما أعاق النمو الاقتصادي لاحقاً.

فيما يخص الدراسة القياسية التي تقوم على تقدير آثار السياسة المالية وفق المقاربة الخطية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، فقد قمنا بتقدير خمسة نماذج و في كل مرة ندرج أداة من أدوات السياسة المالية و نتقصى أثرها على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي GDP، و بعض المتغيرات الاقتصادية، واستخلصنا من ذلك النتائج التالية :

- إن حدوث صدمة ايجابية في الإيرادات العمومية يؤدي لاستجابة سالبة في الاستثمار الخاص ، ما يدل على أن النظام الضريبي في الجزائر لا يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المدى القصير و هذا الأثر السلبي راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومحدودية الشركات الأجنبية الناشئة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، كذلك استجابة سالبة للاستهلاك الخاص (انخفاض في الطلب الكلي) إثر صدمة في الإيرادات العامة (الجباية البترولية) .

- كما أن تأثير النفقات العمومية له تأثير إجمالي سالب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة دراستنا ، فننفقات التجهيز لها أثر سالب على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ، حيث أن زيادة النفقات

الاستثمارية لا تولد زيادة في الدخل ، و منه لا تساهم في تحفيز الطلب الكلي لانعدام مرونة الطاقات الانتاجية و بالتالي لا تستجيب لمواجهة الطلب المحفز (غياب أثر المضاعف الكيتزي) ،بينما نفقات التسيير (النفقات الجارية) لها أثر ايجابي ضعيف على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي ، و هذا ما يؤكد أن نفقات التسيير تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر ما تؤثر فيه نفقات التجهيز في الجزائر و هذا من طبيعة الدول السائرة في طريق النمو . وأن حدوث صدمة هيكلية في نفقات التسيير لها أثر سلبي في تحفيز الاستثمار ، بينما نفقات التجهيز لها تأثير موجب و لكن ضعيف في تحفيز الاستثمار الخاص على طول فترة الدراسة، فالسياسة المالية في الجزائر تبقى ضعيفة و غير فعالة في تحسين المناخ الاستثماري و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

في المحمل لا يزال تطبيق أدوات السياسة في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، و بالتالي حساسية مفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرأها هذه الأخيرة ، كذلك عدم فعالية النظام المالي و البنكي ،هشاشة الهياكل القاعدية و البنية التحتية ،ضعف الأداء الاقتصادي الكلي و الذي أثبتناه من خلال الدراسة القياسية، بالإضافة إلى الضعف المسجل في مناخ الأعمال الذي يظهر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحدها وكالات التصنيف الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية، مؤشر المخاطر القطرية و غيرها من المؤشرات و التي تمنح المستثمرين كل المعوقات المتعلقة بالاستثمار.

كما تطرقنا في الجزء الثاني من الدراسة القياسية لدراسة الآثار اللاحقة للسياسة المالية باستخدام نموذج العتبة للإنحدار الذاتي -Threshold VAR (TVAR) Model- تحصلنا على عتبة النمو الاقتصادي بمعدل قدرها 1.0569 حيث لاحظنا أن السياسة المالية تتبع سلوك غير خطي حيث تنتقل من نظام إلى آخر حسب الوضع الاقتصادي السائد ، وتشير النتائج استجابة النمو الاقتصادي في كلا النظامين لحدوث صدمة إيجابية في الإيرادات العامة لها أثر سلبي ضعيف في الفترة الأولى ، ثم يكاد ينعدم في الفترات المتبقية.

وخلال الفترة الثانية نلاحظ أن الانفاق الحكومي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في النظام الركود

،بينما له تأثير موجب في النظام الرواج ،بينما فيما يخص الإيرادات العمومية لها تأثير ايجابي على معدل النمو

الاقتصادي في النظام الركود . في حين لها تأثير سلبي ضعيف في نظام الرواج، يشير لنا هذا التأثير المختلف ما بين النظامين إلى صحة فرضية اللاتماثل في تأثير أدوات السياسة المالية (Asymetric Effect)، و بالتالي تأثير الانفاق الحكومي في فترات الرواج هو أقوى من تأثيره في فترات الكساد، بينما تأثير الإيرادات العمومية في فترات الكساد هو أقوى من فترات الرواج.

و هذا ما تؤكده النظرية ضد الكيترية و التي تشير أن إلى السياسات المالية التقشفية قادرة على إحداث آثار ايجابية (توسعية) على النشاط الاقتصادي ، حيث تكون السياسة المالية مساندة لاجتياز للدورة الاقتصادية (procyclical fiscal policy)، أي أن التوسع في الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب في حالة الرواج، بينما التخفيض في الانفاق الحكومي و الرفع من الضرائب في حالة الركود فصناع القرار في الاقتصاد الجزائري يتفاعلون بنسق ضد كيترية مساندة للدورة الاقتصادية.



الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، و ذلك من خلال التطرق الى مفاهيم ، أدوات و نظريات السياسة المالية ، وكذا التطرق إلى النمو الاقتصادي و أخيراً تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2018، و انطلاقاً من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و بعد تحليلنا للموضوع و مناقشته في ثلاثة فصول تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

على المستوى النظري:

اتضح من خلال التطرق الى مفهوم السياسة المالية و أدواتها و أهدافها و تطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، و قد شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الاشراف على النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية و الائتمانية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة .توصلنا كذلك إلى أن هنالك ترابطاً قويا و تكاملاً ما بين السياستين المالية و النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه خاص، و يستدعي تحقيق هذا الترابط و التكامل التنسيق بين السياستين المالية و النقدية للحفاظ على استقرارية الاقتصاد في مساره التوازني، كذلك تطرقنا إلى التفسيرات التي قدمها الاقتصاديون لتوضيح الاختلاف في مسار السياسة المالية بين البلدان النامية و الصناعية حيث يعد الجانب السياسي و المؤسسي من بين أهم الأسباب الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي و الأزمات و التعرض لتقلبات الدورة الاقتصادية و بالتالي دورية السياسة المالية في البلدان النامية و النفطية .

تبين من خلال الجزء الثاني أن النمو الاقتصادي، بمثابة المحرك الذي يعمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي، كما يعتبر من أفضل وأهم المؤشرات التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، وقد تنوعت النظريات والنماذج المحددة له، أولها النظرية الكلاسيكية التي ارتبطت بالبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي (Adam Smith، David Ricardo، Karl Marx)، ثم ظهرت بعد ذلك النظرية النيوكلاسيكية (Solow، Harrod-Domar، Schumpeter) للنمو التي ركزت على أهمية الابتكارات و التقدم التكنولوجي

استخلصنا من الجزء الثالث أن فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي تتباين ، ففي ظل الاقتصاد المغلق، تنعدم فعالية السياسة المالية في ظروف الرواج الشديد و العمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما . أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور و الأسعار، تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد و درجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث هذه الأخيرة في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال ، في حين أنه في إطار النظام المرن، تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية عند انعدام انتقال رؤوس الأموال.

ومن أجل الفحص الدقيق للموضوع محل الدراسة تم التطرق في الفصل الثاني الى أهم الدراسات الأدبية والتجريبية السابقة التي عالجت الموضوع من جوانب عدة، حيث تنوعت الدراسات التي بحثت في علاقة هاذين الأخيرين، منها ما اختبر مدى وجود العلاقة من عدمها بين المتغيرين ومنها ما ركز على طبيعة الأثر خطي أو لاخطي ، باستخدام تقنيات تقدير ومعايرة مختلفة مثل نماذج VAR، نموذج صندوق النقد الدولي (GIMF) IMF Multimod ، أو نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Interlink ، ونماذج التوازن العشوائي الديناميكي DSGE ، تبين أن النتائج التي تم التوصل إليها تختلف من دراسة لأخرى، و هذا التباين راجع إلى الاختلاف في فترات الدراسة، عينات الدول المدروسة ما بين الدول النامية و المتطورة، الطريقة المستعملة للاختبار أو نوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في الدراسة.

على المستوى التطبيقي:

من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، ففي الفترة 1963-1969 و بعد تخلص الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي، قامت الجزائر بوضع خطة اقتصادية طويلة المدى لبناء اقتصادها و الخروج من دائرة التخلف ، اتسمت سياستها الاقتصادية بمعالم مميزة حيث مرت بمراحل و تحولات عدّة على الساحتين المحلية و الدولية ، حيث انتهجت سياسة تنموية مبنية على قواعد الاقتصاد المخطط أو الموجه، قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، حيث تميزت فترة السبعينيات والثمانينيات بتطور كبير في جانب السياسة المالية و كنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة في الفترة 1990-1998 فقد حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات تزايداً

بمعدلات مرتفعة كما عرفت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة تنوعاً في مصادرها و زيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتماداً كبيراً على الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من اجمالي الإيرادات العامة للموازنة. أما في الفترة 1999-2018 فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة "المنهج الكينيزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دوراً هاماً في اتباع السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في برامج الاستثمارات العمومية ، كما عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيراً مستمر من فترة لأخرى، ففيما يخص النمو الاقتصادي فقد وصل في المتوسط إلى 4.8 خلال الفترة (2000-2004) و إلى 3.4 في المتوسط خلال الفترة (2010-2018) ما يفسر السياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة. وقد عرف معدل البطالة تغيراً مستمراً ، حيث وصل متوسط معدل البطالة إلى 22.56 خلال الفترة (2000-2004) لينخفض إلى 10.43 خلال الفترة (2010-2018) و بالرغم من ذلك فإن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً و على الدولة إيجاد صيغ جديدة لامتناس هذه الظاهرة.

أما القسم الثاني فقد تضمن الجزء الثاني نتائج الدراسة القياسية التي تقوم على تقدير آثار السياسة المالية وفق المقاربة الخطية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ، و مقارنة غير خطية باستخدام نموذج نالعتبة للانحدار الذاتي Threshold VAR (TVAR) ، من نتائج المقاربة الخطية حدوث صدمة ايجابية في الإيرادات العمومية يؤدي لاستجابة سالبة في الاستثمار الخاص ، ما يدل على أن النظام الضريبي في الجزائر لا يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المدى القصير و هذا الأثر السلبي راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومحدودية الشركات الأجنبية الناشئة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، كذلك استجابة سالبة للاستهلاك الخاص (انخفاض في الطلب الكلي) إثر صدمة في الجباية البترولية.

كما أن تأثير النفقات العمومية له تأثير إجمالي سالب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة دراستنا - على المدى القصير-، فننفقات التجهيز لها أثر سالب على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ، حيث أن زيادة النفقات الاستثمارية لا تولد زيادة في الدخل ، و منه لا تساهم في تحفيز الطلب الكلي لانعدام مرونة الطاقات الانتاجية و بالتالي لا تستجيب لمواجهة الطلب المحفز (غياب أثر المضاعف الكيتري) ، بينما نفقات التسيير (النفقات الجارية) لها أثر ايجابي ضعيف على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ، و هذا ما يؤكد أن نفقات التسيير تؤثر

في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر ما تؤثر فيه نفقات التجهيز في الجزائر و هذا من طبيعة الدول السائرة في طريق النمو .

حدوث صدمة هيكلية في نفقات التسيير لها أثر سلبي في تحفيز الاستثمار ، بينما نفقات التجهيز لها تأثير موجب و لكن ضعيف في تحفيز الاستثمار الخاص على طول فترة الدراسة، فالسياسة المالية في الجزائر تبقى ضعيفة و غير فعالة في تحسين المناخ الاستثماري و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في المحمل لا يزال تطبيق أدوات السياسة في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، و بالتالي حساسية مفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرأها هذه الأخيرة ، كذلك عدم فعالية النظام المالي و البنكي ، هشاشة الهياكل القاعدية و البنية التحتية ، ضعف الأداء الاقتصادي الكلي و الذي أثبتناه من خلال الدراسة القياسية، بالإضافة إلى الضعف المسجل في مناخ الأعمال الذي يظهر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحددتها وكالات التصنيف الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية، مؤشر المخاطر القطرية و غيرها من المؤشرات و التي تمنح المستثمرين كل المعوقات المتعلقة بالاستثمار. من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة بالجزائر ذات طابع كيتري و مسايرة للدورة الاقتصادية.

تطرقنا كذلك لدراسة الآثار اللاحقة للسياسة المالية باستخدام نموذج العتبة للإنحدار الذاتي - Threshold VAR (TVAR) Model ، حيث تحصلنا على عتبة النمو الاقتصادي بمعدل قدره 1.0569، فالسياسة المالية تتبع سلوك غير خطي حيث تنتقل من نظام إلى آخر حسب الوضع الاقتصادي السائد ، ونلاحظ أن الانفاق الحكومي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في النظام الركود ، في حين له تأثير موجب في النظام الراج ، بينما فيما يخص الإيرادات العمومية لها تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في النظام الركود . في حين لها تأثير سلبي ضعيف في نظام الراج، يشير لنا هذا التأثير المختلف ما بين النظامين إلى صحة فرضية اللاتماثل في تأثير أدوات السياسة المالية (Asymetric Effect)، و بالتالي تأثير الانفاق الحكومي في فترات الراج هو أقوى من تأثيره في فترات الكساد، بينما تأثير الإيرادات العمومية في فترات الكساد هو أقوى من فترات الراج. و هذا ما تؤكدته النظرية ضد الكيتريية و التي تشير أن إلى السياسات المالية التقشفية قادرة على إحداث آثار إيجابية (توسعية) على النشاط الاقتصادي ، حيث تكون السياسة المالية مسايرة لاتجاه للدورة الاقتصادية (procyclical fiscal policy)، أي أن التوسع في الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب في حالة الراج ، بينما التخفيض في الانفاق

الحكومي و الرفع من الضرائب في حالة الركود فصناع القرار في الاقتصاد الجزائري يتفاعلون بنسق ضد كيتري مسابير للدورة الاقتصادية.

و منه نستخلص أن الاقتصاد الجزائري عرف العديد من فترات الركود و فترات الراج منذ الاستقلال، تراوحت ما بين دورات اقتصادية ناتجة عن صدمات حقيقية أصابت العرض الكلي ، فالخاصية المميزة للسياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لكون الجباية البترولية هي المورد الرئيسي لميزانية الحكومة، ومن خلال تحليلنا لآثار السياسة المالية في الجزائر تبين لنا أنها تميزت بعدم استقرارها خلال الفترة 1970-2018 ، لذا فقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بالتوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة تبنيتها للنهج الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية بالتركيز على القطاع الصناعي بهدف إحداث تنمية شاملة وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم الإنفاق العام من 25.98% سنة 1967 إلى حوالي 43% سنة 1986، وقد تطلب هذا النهج استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادية إيجابية بلغت 9.21% سنة 1978 ، هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي ، إلا أن هذا الإنفاق كان أقل من المداخيل المحققة من قبل الحكومة الجزائرية و الذي كان مصدرها من الجباية البترولية . غير أنه في منتصف سنة 1980 و بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق الحكومي، فانخفضت الاستثمارات العامة ، و مداخيل الحكومة، مع استمرار ارتفاع النفقات الاستهلاكية، مما أدى تفاقم العجز المالي ، حيث دفع هذا الوضع المالي الصعب إلى ابرام اتفاقيات التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بانتهاج سياسة مالية تقشفية.

و بتطبيق سياسة مالية توسعية و ذلك بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000، حيث تميزت الفترة بانتهاج سياسة تنمية متمثلة في برامج انفاقية ضخمة كبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث حقق متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.8% ، إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2.6% في بداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة 7.2% سنة 2003 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2.98% و انخفاض في الناتج الداخلي الخام ب 1075.7 مليار دج سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاديات النفطية، و كذا برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي حقق متوسط معدل النمو الاقتصادي 3% حيث يبقى معدل نمو هش و ضعيف (ارتباط معدل النمو بقطاع المحروقات) ، رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي (2015-2019)، و مع حلول سنة 2015 استمر

انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل، شهدت ميزانية الدولة انهيار غير مسبوق بسبب انخفاض مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مما ألزم على الدولة اتخاذ تدابير استعجالية تلخصت في سياسة تقشفية في جانب النفقات العامة و زيادة الضرائب لتعويض الخسائر. وجاءت هذه الزيادات في أسعار الوقود ، المتضمنة في قانون المالية لسنة 2016، و الرفع الرسم على القيمة المضافة ، ما يعني مداخيل جديدة بالنسبة للجباية العادية، لتعوض جزءا من الخسارة التي تكبدتها خزانة الدولة فقد وصل العجز الموازي إلى 20 % من PIB سنة 2015 ، وبالمقابل عرف القطاع الحقيقي نسبة نمو جد متواضعة قدرت ب 3.9 % .

و بالتالي فاتباع سياسات مالية دورية ضد كثرية على الاقتصاد الجزائري ، أثرت سلبا على تطور القطاع الخاص، و على الاستثمار في المدى الطويل ، و يعد من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و بالتالي السياسة المالية في الجزائر غير فعالة في الأوقات الصعبة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية و كفاءة السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق النمو الاقتصادي، و من أجل الاستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريع إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، و هذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية، المالية و البشرية و من أهم التوصيات:

✓ ضرورة اتباع سياسة مالية فعالة، و ذلك بترشيد الانفاق العام، و تمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي و الحد من زيادة الانفاق الحكومي على بند الرواتب و الأجور للحد من الضغوط التضخمية.

✓ العمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية التي تتميز بالأداء الضعيف المساهمة بنسبة قليلة في النمو الاقتصادي كقطاع الفلاحة ، الزراعة و الصناعة، ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط

✓ تنوع الصادرات الجزائرية التي يمكن من خلالها الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، و الحيلولة دون الوقوع في أزمات اقتصادية.

✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم و البنية التحتية، و هذا سيشجع المستثمرين الخواص، مما يساهم في زيادة الاستثمار، و بالتالي سيرتفع مستوى العمالة و النمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تُثار أماننا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، و التي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- مع نجاح نماذج التوازن العشوائي الديناميكي DSGE في رسم السياسات الاقتصادية و تحليل أثر الصدمات العشوائية على الاقتصاد الكلي، حيث تقدم هذه النماذج وصفا دقيقا لهيكل الاقتصاد الكلي و خاصة القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات مما يمكن من تتبع وتقييم آثارها المباشرة و غير المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و سلوك الأعوان الاقتصاديين، بالإضافة إلى تتبع مسار العديد من القرارات التي تتخذ عبر الزمن، من خلال ما سبق نقترح أن يتم دراسة آثار صدمات السياسة المالية باستخدام نماذج التوازن العشوائي الديناميكي DSGE.
- اختبار الآثار اللاحقة للسياسة المالية باستخدام نماذج غير خطية مثل نماذج TVSVAR- TSVAR...



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- ب .برنيه و .سيمون،(1989):" أصول الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،
- بن حمود سكيينة (2006) ، دروس في الاقتصاد السياسي ، دار الملكية للطباعة والإعلام ، الجزائر،
- تومي صالح(2009):"مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الجزائر، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،
- جوزيف دانيالز و ديفيد فاهمور(2010):" اقتصاديات النقود و التمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض .
- حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر أبو دوح(2006): "مبادئ المالية العامة"، جامعة الإسكندرية،
- حامد عبد المجيد دراز(2004): "السياسات المالية"، الدار الجامعية الإسكندرية.
- خالد واصف الرزني - أحمد حسين الرفاعي(2005):" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ،
- سعيد عبد العزيز عثمان، ج. شكري رجب العشماوي (2007): "اقتصاديات الضرائب-سياسات-نظم-قضايا معاصرة"، الدار الجامعية
- سعيد علي محمد العبيدي(2011):"اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر و التوزيع.
- سلوى سليمان(1973):"السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الطبعة الاولى، الكويت،
- سوزي عدلي ناشد(2006):"المالية العامة النفقات العامة والايادات العامة الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر،
- سوزي عدلي ناشد(2008):" أساسيات المالية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الجامعية، لبنان،
- السيد عبد المولى(1993):"المالية العامة المصرية"، دار النشر و التوزيع مصر،.
- عادل أحمد حشيش(1992):"اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية بيروت.
- عبد الحميد محمد القاضي(1986):" مبادئ المالية العامة"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003): "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد(1997):"السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي"، مكتبة زهراء الشرق.
- عبد المنعم فوزي (1972):"المالية العامة و السياسات المالية"، دار النهضة العربية بيروت.
- عريقات حربي محمد موسى(2006)،"مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر،-عمان-الأردن ، الطبعة الأولى ،
- علي خليل، أ. د . سليمان اللوزي(2013):"المالية العامة"، دار زهران للنشر و التوزيع الأردن،
- علي لطفي(1995):" المالية العامة دراسة تحليلية"، مكتبة عين الشمس-مصر-
- عناية غازي(1970):"التضخم المالي"، مؤسسة الكتاب، جامعة الاسكندرية،
- غازي عناية(1998):" المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار البيارق، عمان،

- قدي عبد المجيد(2003):" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- لعزوز بن علي(2004): "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية مجدي شهاب(2003):" أصول الإقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،
- محززي محمد عباس(2003):"اقتصاديات المالية العامة"، -ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،
- محمد صالح تركي القريشي(2010):"علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،
- محمد طاقة، هدى العزاوي(2007):"اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،
- محمد عباس محززي(2008)، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،
- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي (2001)، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- محمد فرحي:" الاقتصاد الكلي"، دار أسامة للطباعة، النشر و التوزيع، الجزء الأول، الجزائر، بدون سنة نشر،
- محمد فوز أبو السعود،(2004):"مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- مدحت القريشي(2007)، التنمية الاقتصادية-نظريات و سياسات و موضوعات- دار وائل ، الأردن،
- ناصر مراد(2003):" فعالية النظام الضريبي النظرية و التطبيق"، مطبعة دار الهومة،
- نواز عبد الرحمن الهيتي ، د منجد عبد اللطيف الخشالي (2005):" المدخل الحديث في المالية العامة"، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان،
- هشام مصطفى الحمل(2006):"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار . الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- وليد عبد الحميد عايب(2010):" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية ، بيروت، لبنان .

• المذكرات و الرسائل الجامعية:

- بدر شحادة سعيد حمدان(2012): " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني1995-2010"،رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد"، غزة،
- البشير عبد الكريم: مداخلة "الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية"، مقدمة في ملتقى دولي تحت عنوان: السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة تلمسان
- بلواقي محمد(2011):" أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2011"، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان.
- بن عزة محمد(2013):"مداخلة بعنوان آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، ملحقة مغنية-جامعة تلمسان-
- بن عزة محمد(2014):" ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان،

- بهاء الدين طويل(2016): " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:1990-2010. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة،
- بومدين بكريتي(2017): " السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)", أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .
- توفيق عباس عبد عون السعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق-دراسة تطبيقية)", مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، نيسان
- درواسي مسعود (2005): " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر-(1990-2004)", أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر.
- شيبى عبد الرحيم(2013): " الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام:حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان..
- عبد الله بلوناس(2005): "الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز السياسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- قوادري مختار (2009): " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر،

● المجلات و المنتقيات:

- بطاهر علي (2004): "سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الأول.
- سميحة فوزي، نبال مغربل(2004): "الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟"، ورقة عمل رقم 96.
- عبد المنعم السيد علي (1998): "الاقتصاد العراقي إلى أين؟"، مجلة المستقبل العلابي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 228، فبراير .
- عمرو هشام صفوت، عماد حسن حسين(2017): " ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق" ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة واسط العراق، العدد25 أذار 2017.
- قدي عبد الحميد، تاكرلي صوفيا نبيلة(2018): " تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد04، عدد2
- كريم النشاشيبي وآخرون (1998): " تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، صندوق النقد الدولي.
- ماجد أبو حمدان، حال صالح (2017)، الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية، مجلة جامعة تشرين للمبحوث والدراسات العلمية، المجلد39، العدد 6،
- محمد عبد السلام شهاب(2000): " احتساب محددات النمو الاقتصادي "، دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد83،

- مريم شطبي محمود (2015): "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة بعنوان " أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري " جامعة قسنطينة.
- منى كمال(2010):" الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، مصر.
- ناصر مراد (2003):" الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة.
- التقارير:

- بنك الجزائر، " التقرير السنوي"2010".
- بنك الجزائر: " التقرير السنوي 2017".
- تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة جانفي 1994-1996.
- التقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2003)، الجزائر، "تقرير التنمية البيئية".

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Livres :

- Bernard Bobe (1975): "Budget de l'état et redistribution des revenus ",Revue économique, Vol .26,No1,Siencs Po University Press,p01."
- G. L.Bach(1971): "Making Monetary and Fiscal Policy Brooking", Inst Washington.
- GENEUREUX.J(1996) : "Politiques économiques", Edition SEUIL, Paris, P05.
- Gregory N . Mnkiv(2013) : "macroéconomie", 6 édition, Boeck, Belgique , P311.
- James Daniel, Jeffrey Davis, Manal Fouad, Caroline Van Rijckeghem(2006);" Fiscal Adjustment for Stability and Growth " ; Pamphlet Series, No. 55; International Monetary Fund; Washington, D.C; P08.
- Jean Arrous(1999) : " les théories de la croissance", éditions du seui , paris, p 9.
- Jean. Pierre Pattat (1987) : "Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires",4 éd Economica , paris, P 27
- Maria John Kennedy (2011) " Macroeconomic Theory " ; PHI Learning Private Limited; New Delhi; P. 57
- Mark Horton & Asmaa Elganainy (2009): "Back To Basic : What Is fiscal policy ? ",Finance &Developement ;p52.
- Nobes .and James (1978):"The Economics of Taxation",Philip Allan Publisher Ltd.Oxford,pp88-94.
- Parkin Powel(2000) ":M,Economics ",3th Ed Addison wesly printine.
- Philip A Klein (1973) : " the management of Market »,oriented Economics a comparative prespective" The Publishing Company Belmont California,p176.
- S.N. Chand : (2008)" Public Finance " ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India ;p.258.
- Sampat Mukherjee(2002):" Modern Economic Theory " ; 4th edition ; New Age International (p) Limited ,Publishers, New Delhi, p.608
- Stanley Fisher et autre(2002), **Macroéconomie**, 2ème édition, édition dunod, Paris, France, p293.

❖ Articles scientifiques :

- Abata, Matthew Adeolu and all(2012): "Fiscal/Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: A Theoretical Exploration", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 5,p79.
- Abbott, A., & Jones, P. (2011). Procyclical government spending: patterns of pressure and prudence in the OECD. *Economics Letters*, 111(3), 230-232.
- Abdel Fattah, E. (2016). The Impact of Fiscal Space on Economic Growth in Egypt. *International Journal of Business and Social Science*.. 7, No. 10.
- Abderrahim Chibi, Sidi Mohamed Chekouri and Mohamed Benbouziane"(2015).ASSESSING FISCAL SUSTAINABILITY IN ALGERIA: A NONLINEAR APPROACH," Working Paper 962.
- Afonso António and Ricardo M. Sousa(2009):" The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis", NIPE* WP 3 ,URL: <http://www.eeg.uminho.pt/economia/nipe>
- ALAIN barrère(1981) : "cours d'économie financière", paris ,Dalloz ,p204.
- Alan J. Auerbach & Yuriy Gorodnichenko, 2012. "Measuring the Output Responses to Fiscal Policy," *American Economic Journal: Economic Policy*, American Economic Association, vol. 4(2), pages 1-27, May.
- Alesina, Alberto; Campante, Filipe R.; Tabellini, Guido (2008). "Why is Fiscal Policy Often Procyclical?". *Journal of the European Economic Association*
- Alexandra Fotiou(2017) : "Non-Linearities and Fiscal Policy", JOB MARKET PAPER.
- Alin Croitoru (2012)The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycleof Schumpeter, J.A , JOURNAL OF COMPARATIVE RESEARCH IN ANTHROPOLOGY AND SOCIOLOGY, Volume 3, Number 2,p138.
- Alina-Petronela HALLER(2012):Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge", *Economy Transdisciplinarity Cognition*, Vol. 15, ,pp66-67.
- André Fourçans(1993) : " Une Fiscalité moderne pour une économie moderne ",Revue de finances publicain 1,p31.
- Andrea Bassanini, Stefano Scarpetta(2001), «Les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE: Analyse empirique sur des données de panel», *Revue économique de l'OCDE* n° 33, II, p 13.
- -Andrew B , Bernard, J and all(2007), Firms in International Trade, *Journal of Economic Perspectives*—Volume 21 , Number 3,p106
- Ariyo, A. (1997). Paper Presented at a Seminar on the Debt Problem and the Nigeria Economy. Resolution Options, Organised by CBN. Abuja, Nigeria Oct. 28-29
- Arreaza, A., Sorensen, B.E., Yosha, O.,(1999) "Consumption smoothing through fiscal policy in OECD and EU countries". In: Poterba, J.M, von Hagen, J. (Eds) *Fiscal Institutions and Fiscal Performance*. University of Chicago Press, Chicago IL, 59-80
- Barro, R.J(1979). : "On the determination of the public debt." ,*Journal of Political Economy* 87, P940-971.
- Barro. R.J(1991): "Economic growth in cross-section of countries", *Quarterly journal of Economics*, 106,407-443, p.41.
- Baum and Gerrit B. Koester. 2011."The impact of fiscal policy on economic activity over the

- Benedict Clements, Enrique Flores, and Daniel Leig (2009): Monetary and Fiscal Policy Options for Dealing with External Shocks: Insights from the GIMF for Colombia " ,IMF Working Paper.
- Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel. 1994. The role of human capital in economic development evidence from aggregate crosscountry data. *Journal of Monetary Economics* 34: 143–73.
- Bernard Bernier, Yves Simon(2001) : "initiation à la macroéconomie , Dunod, 8e édition, paris, P512.
- Bernard Guerrien (1996) : *Dictionnaire d'analyse Economique* , Edition la Découverte , 3édition,Paris ,p127.
- between Government Spending and Private Investment in Saudi Arabia" ,"MPRA Paper No. 80675, posted 8 August 2017
- BIAU, O. and E. GIRARD. 2005. "Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel." *Économie et Prévision*. 169–171, pp. 3-4.
- Biau, O.; Girard, E. (2005), "Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel." , *Économie et Prévision*, 169–171, 1–24.
- Blanchard, O & Perotti, R. (2002): « An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output », *The Quarterly Journal of Economics*, 117(4), p. 1329-1368.
- Blanchard, O & Perotti, R. (2002):Op cite. p. 1329-1368.
- business cycle – evidence from a threshold VAR analysis". Deutsche Bundesbank,
- C. Rodrigues(2016) : "La croissance économique", ESH – ECO1, Chapitre 8, paris,p06.
- Canavire-Bacarreza, G., Martinez-Vazquez, & Vulovic, V. (2013). Taxation and Economic Growth in Latin America. IDBWP No IDB-WP-431.
- Charles Freedman, Michael Kumhof, Douglas Laxton, Dirk Muir, Susanna Mursula(2009) : "Fiscal Stimulus to the Rescue? Short-Run Benefits and Potential Long-Run Costs of Fiscal Deficits ,"IMF Working Paper.
- Christophe Kamps and Dario Caldara(2006): "What Do We Know about Fiscal Policy Shocks Effects?A Comparative Analysis ",P 02.
- Christophe Schalck(2007): " Effects of Fiscal Policies in Four European Countries: A Non-linear Structural VAR Approach," *Economics Bulletin*, Vol. 5, No. 22 pp. 1-7.
- Cochrane, J(2005): "Money as Stock", *Journal of Monetary Economics* 52, 501-528
- Coenen, G. et al. 2010. "Effect of Fiscal Stimulus in Structural Models." IMF Working Paper No. 1073.
- Cogan, J. F., T. Cwik, J.B. Taylor, and V. Wieland .2009." New Keynesian Versus Old Keynesian Government Spending Multipliers." Stanford University Working Paper.
- Cour, P.; Dubois, E.; Mahfouz, S. and Pisani-Ferry. J. (1996). "The Costs of Fiscal Adjustment Revisited: how Strong is the Evidence?" CEPII Working Paper 96-16.
- Dahan Momi(1998) "The Fiscal Effect of Monetary Policy," IMF WP.No.98/66-May1998.P06.
- Deak, Szabolcs and Andreja Lenarcic 2011. "The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Good Times and Bad,"Working paper.
- *Discussion Paper Series 1: Economic Studies*. No 03/2011.
- Donald J. Harris (2007) , *THE CLASSICAL THEORY OF ECONOMIC GROWTH*, The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London.
- economic growth, Joint Economic Committee, Washington, D.C., April.
- Esfahani, Hadi Salehi; Mohaddes, Kamiar; Pesaran, M. Hashem (2012): An empirical growth model for major oil exporters Discussion Paper series, Forschungsinstitut

- Fan, S., and P. Pardey. (1998.): "Government spending on Asian agriculture: Trends and production consequence. In *Agricultural public finance policy in Asia*." Tokyo: Asian Productivity Organization.
- Farida, Moe, and Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani. 2008. Corruption and economic growth in Lebanon Paper presented at 52nd Annual Australian Agricultural and Resource Economics Society Conference, Canberra, Australia, February 5–8. Canberra: Australian Agricultural and Resource Economics Society.
- Filardo, A., Mohanty, M., Moreno, R.,(2012) : " Central Bank and Government Debt Management: Issues for Monetary Policy". BIS Papers No. 67.
- Fölster S., & Henrekson, M. (2001). Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries *European Economic Review*, 45, 1501–1520.
- Foresti P. (2013) “How do Debt Constraints Affect Fiscal and Monetary Policies Interaction in a Strategic Monetary Union?” *Journal of Game theory*, Vol. 2(2): 13-17
- Gavin, M, & Perotti, R. (1997). "Fiscal Policy in Latin America." *NBER Macroeconomics Annual*, 11-61.
- Giavazzi, F. and Pagano, M. (1996). “Non-keynesian Effects of Fiscal Policy Changes: International Evidence and the Swedish Experience,” *Swedish Economic Policy Review*, 3 (1), 67-103.
- Giulio Guarini, 2011. "Innovation and Growth in the Grossman-Helpman's 1991 Model with Increasing Returns," *Economics Bulletin*, Access Econ, vol. 31(1), pages 147-155.
- Golinelli, Roberto and Sandro Momigliano (2007). The Cyclical Response of Fiscal Policies in The Euro Area – Why Do Results of Empirical Research Differ So Strongly?, *University of Bologna*, Department of Economics, wptemi:td_654_08.
- Gregory Mankiw(2003)**macroéconomie**, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique, p273
- Gwartney J., Lawson R. and Holcombe R. (1998). The size and functions of government."
- Gylfason T.," Natural Resources ,Education, and Economic Development" , *European Economic Review* 45, 2001,P:848- 850.
- Hercowitz, Z., & Strawszynski, M. (2004). Cyclical ratcheting in government spending: evidence from the OECD. *Review of Economics and Statistics*, 86(1), 353-361.
- Hyman P.Minsky (2008) :«John Mynard Keynes »,Columbia University Press1975,Second Edition McGrewHill ;P37-46.
- IMF (1993). "Structural Budget Indicators for the Major Industrial Countries," *World Economic Outlook*, 99-103, October
- IMF (1995). "Structural Fiscal Balances in Smaller Industrial Countries," *World Economic Outlook*, May.
- Ioana Boiciuc(2015) : "The effects of fiscal policy shocks in Romania. A SVAR Approach "; *Procedia Economics and Finance* 32 (2015) 1131 – 1139.
- IURII BAZHAL(2016) The Theory of Economic Development of J.A. Schumpeter: Key Features, MPRA Paper No. 69883,p07.
- Jagdish Handa(2000) : “Monetary Economics”, London, Routledge, p. 257.
- Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori (2011):"Expansionary Austerity: New International Evidence "IMF Working Paper..
- Jean Arrous (1990): "Les théories de la croissance ", Paris, éditions du seuil, p.32.
- Kadir Karago and Ridvan Keskin(2015) : " Impact of Fiscal Policy on the Macroeconomic Aggregates in Turkey: Evidence from BVAR Model" ,Istanbul Conference of Economic and Finance .
- Karol Śledzik, (2015)Schumpeter's theory of economic development: an evolutionary perspective, *Young Scientists Revue*,p92.

- K-E Young Chu and Richard Hemming(1991): “Public Expenditure Hand Book”.A Guide to public policy Issues Developing Countries Washington p.107.
- Kenneth Rogoff(1985),"The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol,100,N°4 ,PP1189-1169.
- Konstantin Makrelov ,Channing Arndt Rob, Davies Laurence Harris (2018) : " Fiscal multipliers in South Africa: The importance of financial sector dynamics" , WIDER Working Paper Series 006, World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER).
- Labonte, Marc(2013): "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions "Congressional Research Services, February 12, 2013,p. 3.
- Lane, P. (2003). The cyclical behaviour of fiscal policy: evidence from the OECD. *Journal of Public Economics*, 87(12), 2661-2775.
- Leeper, E(1991) : "Equilibria Under Active and Passive Monetary and Fiscal Policies", *Journal of Monetary Economic* 27, 129-147.
- Leopold von Thadden,(2003): “ Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic”, *Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank*, Discussion Paper 12/03, June 2003, p. 1.
- Lora, E(2007) "Public investment in infrastructure in Latin America: Is the debt culprit. InterAmerican Development Bank". Working paper. No. 595.
- M. Gosse(2015) , La pensée économique d’Adam Smith, Académie Aix-Marseilleparis,p01.
- Marco Cavalcanti Luciano Vereda(2015) : "Fiscal Policy Multipliers in a DSGE Model for Brazil"
- Marianne Baxter and Robert G. King (1993) : "Fiscal Policy in General Equilibrium ",*The American Economic Review*, Vol. 83, No. 3.
- Marshall, A (1890). “Principles of Economics,” 8th edn. Macmillan, London.
- Matthew Kofi Ocran(2009) : "Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa", A paper presented at the Centre for the Study of African Economies “Conference on Economic Development in Africa”, St. Catherine’s College, Oxford University.
- McDermott, C. John and Robert F. Wescott, 1996, “An empirical analysis of fiscal adjustments,” *IMF Staff Papers*, Vol. 43, No. 4, pp. 725–53.
- Milan Deskar-Škrbić (2018) : "Dynamic effects of fiscal policy in Croatia: confronting New Keynesian SOE theory with empirics confronting" ,vol. 36 • no. 1 • 83-102.
- Miller, S. and Russek, F. (1999). "The Relationship between large fiscal adjustments and short-term output growth under alternative fiscal policy regimes," University of Connecticut Working Paper.
- Monadjemi, Mehdi S., and Hyeonseung Huh. 1998. "Private and Government Investment: A Study of Three OECD Countries." *International Economic Journal*, no. 12, pp. 93-105.
- Muhammad Ali, Abiodun Egbetokun and Manzoor Hussain Memon (2018) : " Human Capital, Social Capabilities and Economic Growth", *Economies* 2018, 6, 2: www.mdpi.com/journal/economies
- Nicolas End, Sampawende J.-A. Tapsoba, Gilbert Terrier, and Renaud Duplay (2015) " Deflation and Public Finances: Evidence from the Historical Records, International Monetary Fund, IMF Working Papers, " .Authorized for distribution by Bernardin Akitoby .
- Nordhaus, W., Schultze, C. and Fischer, S(1994) : "Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies", *Brookings Papers on Economic Activity* 1994, 2, 139-216.

- Nurkse, R (1959). "Notes on unbalanced growth." Oxford Economic Paper. 11(3), 295–297
- Odedokun, M.O. 1997. "Relative Effects of Public Versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries." *Applied Economics* no, 29, pp. 1325-1336
- Paul M. Romer (1990) : Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 1990, vol. 98, no. 5, pt. 2
- PROF. KRUME NIKOLOSKI, REVIEW OF THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT: SOME SHUMPETRIAN INSIGHTS, Economy Series, Issue 6/2016,p95
- Pavlos Karadeloglou & Virginie Terraza, Exchange rates and Macroeconomic dynamics, Palgrav Mcmillan, England, 2008, p169-226.
- Pawel Marszalek(2003) "Coordination of Monetary and Fiscal Policy", *The Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, p. 48.*
- Perotti, R. (1999). "Fiscal Policy in Good Times and Bad," Quarterly Journal of Economics, 114 (4) 1399-1436.
- Philip O. Alege ; Queen Esther Oye ; Omobola Adu, Ayobami (2018): "Energy Demend Fiscal Policy and Growth Economic in Nigeria A DSGE PERSPECTIVE", NAEConferencePaper , www.researchgate.net/publication.
- PHILIPPE AGHION AND PETER Howitt (1992) : A MODEL OF GROWTH THROUGH CREATIVE DESTRUCTION, *Econometrica*, Vol. 60, No. 2 (March, 1992), 323-351
- Philippe Lacoude(1980), " L'effet de Laffer en France au cours des années 1980 " *Quarterly Journal of Economics*, P276.
- R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh,(2014) : "The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth", MPRA Paper, No. 56271 ,P. 7.
- R.N.Ruth(2005) "The Déterminants Of Divorce Rates "An Econometric Study,
- Rajmund Mirdala and Martin Kamen'ík (2017) : "Effects of Fiscal Policy Shocks in CE3 Countries (TVAR Approach)", MPRA Paper No. 79918.
- Richard Abel Musgrave(1973):«The Voluntary Exchange Theory of Public Economy».
- Richard McManus F. Gulcin Ozkany (2018): " Why are fiscal multipliers asymmetric? The role of credit constraints", June 12, 2018.
- Rober J. Barro, Xavier Sala -I- Martin(1996):" La croissance économique",
- Roberto Perotti(2004) : "Estimating the effects of fiscal policy in OECD countries ",
- Sabri Boubaker and Duc Khuong Nguyen and Nikos Paltalidis:(2018)"Fiscal Policy Interventions at the Zero Lower Bound" MPRA Paper No. 84673.
- Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:2,3 .
- Sahar Mohamed Abdel-Haleim(2016) "Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt" *International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM)*,P937.
- Sala-I-Martin, X., & Subramanian, A. (2003). Addressing the NaturalResource Curse: An Illustration from Nigeria. IMF Working Paper, Retrieved from
- Sarah Zubairy(2010) "On Fiscal Multipliers: Estimates from a Medium Scale DSGE Model" Bank of Canada Working Paper 2010-30,P04.
- Sena sourou Français Anago(2015):" Croissance économique au Bénin : Une Analyse à partir d'un modele a seuil stochastique ",Revue d'analyse des politiques économique et financière.Vol1.n01 ;p107.

- Serieux, J. and Samy, Y(2001). "The debt service burden and growth: evidence from low income countries". the WIDER Development Conference on Debt Relief. 17-18.
- Shirine SABERAN (2008) , La notion d'intérêt général chez ADAM SMITH : de la richesse des nations a la puissance des nations, Géoéconomie, n° 45,p57.
- Sims, C (1997):"Fiscal foundations of price stability in open economies", Yale University, Working Paper.
- Slah Slimani(2017) : "Budgetary shocks and economic dynamics in Tunisia under a structural VAR approach," MPRA Paper No. 81573,PP3-4.
- Sqnket Suman, 4 Main Features of Schumpeter's Theory of Economic Development, published in EconomicsDiscussion.net
- Stephen Snudden: (2016): "Cyclical fiscal rules for oil-exporting countries " , Economic Modelling 59 (2016) 473–483 journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod.
- Tabellini, G(1998) : "Money, Debt and Deficits in a Dynamic Game", Journal of Economic Dynamics and Control 10, 427-442.
- Tobin, J.,(1963).":An essay on the principles of debt management. In: Fiscal and Debt Management Policies", Commission on Money and Credit. Cowles Foundation Paper..
- Torben M. Andersen(2005) : « Fiscal policy coordination and international trade » ; University of Aarhus CEPR, IZA, and EPRU ; January 2005 ;p1-3.
- Tovar(2009): "**DSGE Models and Central Banks**", Bank for International Settlements (BIS) Working Paper, No. 258, (Basel : BIS).
- Tovonony Razafindrabe, Introduction au modèle IS-LM, Document de travail, Université paris ouest Nanterre LaDéfense, 2011, p 08.
- Uhlig, H. (2002) :One Money, But Many Fiscal Policies in Europe: What Are the Consequences? CEPR Discussion Paper no. 3296.
- Vito Tanzi(2001) : " THE ECONOMIC ROLE OF THE STATE IN THE 21ST CENTURY " ; Cato Journal, Vol. 25, No. 3, P621.
- Woodford, M(2001) : "Fiscal Requirements for Price Stability". Journal of Money, Credit and Banking 33, 3, 669-728.

❖ Rapports:

- Banque d'Algérie ;" Rapport 2008 : Evolution Economique et Monétaire en Algérie.
- Banque d'Algérie ;" Rapport 2011 " : Evolution Economique et Monétaire en Algérie".
- Banque d'Algérie ;" Rapport 2016 " : Evolution Economique et Monétaire en Algérie".
- OPEC, Annuel Statistique bulletin 1985-1986.
- World Bank (1992) : "World Development Report " .p.938.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي وفق مختلف التوجهات النظرية التقليدية والحديثة، بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018) و التي شهدت عدة إصلاحات من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام دراسة قياسية وفق مقارنة خطية (باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR) و مقارنة لخطية (باستخدام نموذج العتبة للانحدار الذاتي TVAR).

أسفرت نتائج الدراسة القياسية أن السياسة المالية في الجزائر تتبع سلوك غير خطي حيث تنتقل من نظام الركود إلى نظام الراج ، عن طريق انتهاج سياسات مالية توسعية في أوقات الرفاه و انكماشية في أوقات الركود(سياسيات مالية دورية مسايرة للدورة الاقتصادية)، وبالتالي عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، النمذجة القياسية، نموذج SVAR ، نموذج TVAR

Résumé:

Cette étude vise à analyser les effets de la politique budgétaire sur la croissance économique selon différentes approches théoriques traditionnelles et modernes, et s'appliquant au cas de l'Algérie au cours de la période (1970-2018), qui a été témoin de plusieurs réformes lors du passage d'une économie ciblée à une économie de marché. Afin de mener à bien cette étude, une étude mesurable a été utilisée selon une approche linéaire (utilisant le modèle d'auto-régression structurelle SVAR) et une approche non linéaire (utilisant le modèle de seuil pour l'auto-régression TVAR).

Les résultats de l'étude économétrique ont révélé que la politique budgétaire algérienne suit un comportement non linéaire, passant d'une récession à une boom, en poursuivant des politiques budgétaires expansionnistes en période de boom et déflationnistes en période de récession (politiques budgétaires procyclique) donc une politique budgétaire inefficace pour réaliser la croissance économique.

Mots clés: politique budgétaire, croissance économique, modélisation économétrique, modèle SVAR, modèle TVAR.

Abstract :

This study aims at analysing the effects of fiscal policy on economic growth according to various traditional and modern theoretical trends, applying to the case of Algeria during the period (1970-2018), which witnessed several reforms through the transition from a targeted economy to a market economy. For the sake of achieving this study, a measurable study has been used according to a linear approach (using Structural Vector Auto Regression SVAR) and a nonlinear approach (using the TVAR threshold model).

The results of the econometric study revealed that Algeria's fiscal policy follows a non-linear behaviour, moving from a recession to a boom, by pursuing expansionary fiscal policies in times of welfare and deflationary in recessions (procyclical fiscal policies), thus ineffective fiscal policy in achieving economic growth.

Key Words: Fiscal Policy, Economic Growth, Econometric Modeling, SVAR Model, TVAR Model